

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقنين قرارات
مجمع الفقه الإسلامي الدولي
في مسائل المالية الإسلامية

د. عمر زهير حافظ

معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز

© جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٤٠هـ (٢٠١٩م)

جميع حقوق الطبع محفوظة.

الطبعة الأولى : ١٤٤٠هـ (٢٠١٩م)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حافظ ، عمر زهير

تقنين قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المالفة الإسلامية / عمر زهير حافظ

حافظ - جدة، ١٤٤٣هـ

٤٤٦ص ؛ ١٧×٢٤سم

ردمك :

١- معهد الاقتصاد الإسلامي -أ.العنوان

ديوي /.....١٤٤٣هـ

رقم الإيداع:

ردمك :

مطابع جامعة الملك عبدالعزيز

تقديم

معهد الاقتصاد الإسلامي

نمت الصناعة المالية الإسلامية نموًا مطردًا منذ نشأتها وحتى الآن، وتوسعت في مجالاتها الربحية، فالمجال التعليمي حظي باهتمام كبير في دول كثيرة حول العالم، والمجالات التطبيقية تنوعت في مؤسساتها من البنوك التجارية إلى شركات التأمين التعاوني إلى صناديق الاستثمار والأسواق المالية، أما الجوانب التشريعية لهذه المؤسسات فقد أخذت أشكالًا كثيرة في التوسع ومن ذلك التقنين الذي يساهم فيه هذا الكتاب بنصيب مهم جدًا.

ولا يخفى على القارئ أن التمويل الإسلامي يزوج بين التمويل ومبادئ الشريعة الإسلامية، هذه المبادئ الإلهية التي نزلت لمصلحة الإنسان ولتجعل من معيشته نموذجًا يُقتدى به وتستشرفه الأعناق. وقد حظيت صناعة التمويل الإسلامي بمكانة لافتة في أسواق المال العالمية ونصيب جيد من الحصة السوقية فيها، ويُنظر إليها كبديل رصين ومهم. ويصطف التمويل الإسلامي ندا للتمويل التقليدي والتمويل الأخلاقي وغيرهما، من حيث الابتكار في المنتجات المالية وتنوعها، ومن حيث مراعاتها لأبعاد أخلاقية لم يُلتفت إليها. ويأتي هذا الكتاب ليساهم في تعزيز هذه المكانة وتجذير مبادئ التمويل الإسلامي في الصناعة المالية العالمية.

ولمجمع الفقه الإسلامي الدولي مكانته العلمية وثقله الشرعي في العالم الإسلامي، فهو المرجع للفتوى الجماعية على مستوى سبع وخمسين دولة إسلامية، وله الدور البارز في مساندة صناعة التمويل الإسلامي منذ نشأتها، التي تعود إليه بشكل مستمر لتحديد الوجهة الصحيحة لمسارها فهو البوصلة الشرعية لها، وتعود إليه دائمًا عند ابتكار منتجات مالية جديدة لتكون متوافقة مع مبادئ الشريعة.

ولمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز الريادة العالمية في المساهمة لبناء هذا الحقل المعرفي الجديد، الاقتصاد الإسلامي الذي تفرع منه التمويل الإسلامي.

وقد تفرغ باحثوه منذ عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) لسبر أغوار الكتب الشرعية واستخراج كنوزها في الجوانب المالية ودمجها مع المعارف الاقتصادية والمالية المعاصرة وبنها في البحوث والكتب والملتقيات العلمية.

إنّ التعاون بين مجمع الفقه الإسلامي الدولي ذو الثقل الشرعي ومعهد الاقتصاد الإسلامي ذو المكانة البحثية الرصينة ليس حديثاً وليس هذا الكتاب أول ثمراته، فقد سبقته فعاليات مختلفة في الصكوك الإسلامية وفي إعداد ورقة الوسطية المالية أثناء الأزمة المالية العالمية وغيرهما. والكتاب الذي بين أيدينا منتج جديد لهذا التعاون المبارك بين هاتين المؤسستين العريقتين وستتابع المنتجات إن شاء الله تعالى تترا. وقام الدكتور عمر زهير حافظ بإعداد هذا الكتاب (تقنين قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المالية الإسلامية) بخلفيته الاقتصادية العميقة وتأهيله الشرعي والقانوني الممزوجان بالخبرة الطويلة في القطاع المالي الإسلامي ومؤسساته المختلفة. أسأل الله تعالى أن يضيف هذا الكتاب إلى صناعة التمويل الإسلامي إضافة مهمة في تعزيز أركانه واستمرار نموه وتطوره وانتشاره في أنحاء العالم، ونرجو أن يؤسس هذا الكتاب لمسار بحثي في التقنين المالي الإسلامي، فيحفز المزيد من المساهمات العلمية من السادة العلماء والخبراء.

الدكتور عبدالله قربان تركستاني

الاقتصاد الإسلامي عميد معهد

تقديم

تقديم مجمع الفقه الإسلامي الدولي

الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اطلعنا على مسودة الكتاب القيم المعنون: (تقنين قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في المالية الإسلامية) لمؤلفه الأستاذ المشارك القدير الدكتور عمر زهير حافظ - سلمه الله -، وقد بذل فضيلته جهدًا مشكورًا مباركًا في ترتيب وتبويب كمّ معتبرٍ من قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المتعلقة بالاقتصاد والمعاملات وصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، حيث إنه أعاد صياغة كثير من تلك القرارات في شكل مواد قانونية، مما سَيُسِّر الاستفادة منها، ويسهّل الوصول إليها.

إنه لمن مكرور القول بأن الحاجة تمسُّ اليوم إلى إيلاء مزيد من العناية والاهتمام بالمالية الإسلامية ومسائلها وقضاياها المتجددة والمتطورة بغية توجيهها وتسديدها لتغدو خالية من الربا والغش والظلم والغرر والاحتكار وغيرها، كما أن الحاجة تدعو إلى إبراز تلك المقاصد الشرعية الثانوية بين جنبات الأحكام الشرعية المتعلقة بالمال والأعمال، أملاً في القضاء على القلاقل والاضطرابات والأزمات المالية التي تحصل بين فترة وأخرى، وتعيشها معظم المجتمعات البعيدة عن منهج الله جل وعلا.

إن اهتمام مجمع الفقه الإسلامي الدولي بوصفه المرجعية الفقهية الأولى للأمة الإسلامية إبان إنشائه في بداية الثمانينات يعود إلى إحساس السادة فقهاء الأمة وخبرائها في وقت مبكر بأهمية توجيه وإرشاد هذا القطاع الحيوي الذي يشهد تطوراً مذهلاً، وتحديات متفارقة، مما يتطلب مواكبة فقهية ناضجة من أجل التسديد والتوجيه والإرشاد.

وإنه ما من شك بأن تلك القرارات الجمعية الرصينة تحتاج إلى تسهيل وصول الدارسين إليها، وتمكين العاملين في القطاع المالي من الاستفادة منها بشكل ميسرٍ وسلس، ومن ثم فإن مجمع الفقه الإسلامي الدولي ينتهز هذه الفرصة السانحة ليسجل

شكره وتقديره لفضيلة الدكتور عمر زهير حافظ على اهتمامه بهذه القرارات، وإبرازه لما يتعلق بالمالية الإسلامية منها، ويرحب بأي فكرة أو جهد مشابه في بقية الموضوعات التي تناولتها قرارات المجمع، مثل: قضايا المرأة والأسرة والطفل، وقضايا العبادات، وقضايا الحدود والجنايات، وقضايا العلاقات الدولية، والقضايا الفكرية والعقدية ... الخ ما تناولته قرارات المجمع، والتي بلغت حتى الآن مائتين وثمانية وثلاثين قرارًا متفقًا عليه بين فقهاء المذاهب الإسلامية المعتمدة.

نسأل الله جل وعلا أن ينفع بهذا الكتاب، ويكتب الأجر والتمنبة لمؤلفه، وأن يضع له القبول بين عباده، والله ولي التوفيق.

الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو

أمين عام مجمع الفقه الإسلامي الدولي

مقدمة الكتاب

التقنين هو وضع القوانين، كما جاء في "المعجم الوسيط" (حرف القاف مع النون، ج ٢/ص ٧٩٣)، والقوانين جمع قانون وهي كلمة أصلها غير عربي، وعرفه الجرجاني في كتابه، ص ١٧١، أن القانون كَلِّي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه.

وقد عرف التقنين، من العلماء المعاصرين الشيخ الزرقا، رحمه الله في كتابه المدخل الفقهي العام (ج ١/ص ٣١٣): يقصد بالتقنين بوجه عام جمع الأحكام الشرعية والقواعد الشرعية المتعلقة بمجالات من مجالات العلاقات الاجتماعية، وتبويبها وصياغتها بعبارات أمرة موجزة واضحة في بنود تسمى "مواد ذات أرقام متسلسلة"، ثم إصدارها في صورة قانون أو نظام تفرضه الدولة، ويلتزم القضاة بتطبيقه بين الناس. وعرف الشيخ وهبة الزحيلي، في كتابه جهود تقنين الفقه الإسلامي، ص ٢٦، التقنين أنه: صياغة أحكام المعاملات وغيرها من (عقود ونظريات) مهيّدة لها في صورة مواد قانونية يسهل الرجوع إليها.

والتقنين للأحكام الشرعية، بهذا المعنى مظهر من مظاهر الحياة المعاصرة، فهو يسهل الرجوع إليها، ويمكن من مراجعة هذه الأحكام؛ لأن كتب الفقه تعرض المسائل بالتفصيل وتذكر أوجه الاختلاف، مما يجعل من العسير التعرف بسرعة على الأحكام والراجع منها من قبل المتخصصين وغير المتخصصين.

ومن شأن التقنين توحيد الأحكام الخاصة بمسألة معينة في أي معاملة مالية، والتسهيل على القضاة في أداء مهامهم في الحكم بين الناس بما أنزل الله تعالى، وبما شرع رسوله صلى الله عليه وسلم، وبما هو راجح لدى أهل الفقه والاجتهاد في كل عصر من العصور.

ويحسب البعض أن التقنين يؤدي إلى جمود الحكم الذي تمّ تقنينه، والحقيقة أن ذلك لا يمنع القضاة من الاجتهاد في الاطار العام لنص القانون أو إنزاله أو إسقاطه على مسألة معينة، وإنما يوحد من النظر إلى مسألة معينة بما رجح من الرأي الفقهي في زمان ومكان محددين. والقانون نص اجتهادي قابل للتغيير إذا تم ترجيح رأي على آخر بموجب اجتهاد معاصر أو اختلاف في المكان، أو غير ذلك مما يطرأ على الناس، وهو اختيار لحكم واحد من الآراء المختلفة التي قالها الفقهاء فيها، وذلك ليسهل الأمر على القضاة، في معرفة الحكم المختار وتطبيقه وحده على الناس دون بقية الآراء المخالفة للرأي المختار، أخذا بالقواعد التي تم الاعتماد عليها في الاختيار.

والتقنين يسهل وضع الأحكام الشرعية موضع التطبيق؛ ويكون دور القضاة هو انزال النصوص على الحالات المعروضة عليه بعد معرفة حيثياتها وأسبابها ومآلاتها، وهذا يؤدي إلى الحرص وبدل الجهد والطاقة لإعمال أحكام الشريعة الإسلامية في الوقائع المعروضة على القضاة. ويؤدي التقنين كما هو معلوم من أعمال المحاكم والقضاة في الدول التي اعتمدت تقنين الأحكام الشرعية، إلى سلامة واستقرار المعاملات بين الناس، وتقديم أحكام الإسلام بأسلوب معاصر وواضح وصالح للتطبيق في كلّ زمان ومكان.

وإن كان التقنين هو من الوظائف السيادية التي تقوم بها المجالس التشريعية معتمدة على الأحكام الشرعية المستقرة في زمان ومكان معين، فإنه قد جرت الممارسات العلمية أن يقوم الباحثون والعلماء والقانونيون المسلمون، والمعاهد والمراكز العلمية الشرعية، بوضع مشاريع ومسودات لقوانين مختلفة في جميع شؤون الحياة المالية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وهذه المشاريع استرشادية فقط، ولا تتحول إلى قوانين ملزمة لمجموعة من الناس الذين يقطنون في دولة

معينة إلا بصدر القوانين من الجهات المخولة بذلك، فلتلتزم المحاكم والقضاة وكل من تخصه هذه القوانين بذلك.

ويجب التنبيه هنا إلى أن الحياة المعاصرة تشهد دوماً تعديلات وتغييرات في القوانين بناء على ما يترجح من مصالح للناس لدى الجهات المختصة، وتقوم الجهات الشرعية بدراسة التعديلات في إطار الأحكام الشرعية الثابتة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، وإجماع الأمة واجتهادات الثقة من أهل العلم في المجامع الفقهية الإسلامية. والتقنين هو دليل على صلاح الشريعة المطهرة لكل زمان ومكان، وبرهان على مقصدها العام من جلب المصالح للناس ودرء المفاسد عنهم، وليس مؤشراً على جمودها كما يحسب البعض، إذا ما تم اتباع المنهج الصحيح المطلوب في الاجتهاد الجماعي، وإعمال النصوص الثابتة والمقاصد المستقرة، في إعداد القوانين.

وهذه المحاولة العلمية لتقنين القرارات التي صدرت عن معلم هو أهم المعالم المعاصرة للاجتهاد الجماعي الشرعي، وهو مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، تقع في هذا الإطار، وتتمثل في جمع الأحكام والقواعد الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية، وتبويبها وصياغتها بعبارات أمرة موجزة واضحة في بنود تسمى "مواد ذات أرقام متسلسلة". وهذا الجهد يسهل على المختصين والمهتمين، التعرف على الأحكام الفقهية الشرعية التي صدرت عن المجمع، ويمكن أن يستعان بها في إعداد أي مشروع قانون ذي علاقة بمواضيعه من قبل أي جهة سيادية أو غير سيادية، وتسهل المقارنة بين أحكام المجمع الموقر المذكور، وغيره من المجامع الفقهية المعاصرة والهيئات الشرعية التي تشرف على ممارسات المؤسسات المالية الإسلامية. ويخلص الأستاذ مراد كاملي في مقاله المنشور في مجلة الإحياء التي تصدر

عن كلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة الجزائرية (العدد ١٢) إلى أن التقنين في حقيقته قد غدا منذ ردهة من الزمن سمة المجتمع المتمدن، وهو في حقيقته مصلحة شرعية لا يمكن ترك تحصيلها لأن في فوتها تعطيل للاحتكام بأحكام الشريعة، وتضييع لمصالح الناس أفرادا وجماعات، وغاية قصد الشريعة حفظها وتحقيقها. ويرد في مقاله على من يمنع من التقنين بقوله: إن التقنين المستمد من أحكام الشريعة هو ذاته رد إلى الله وإلى الرسول وليس خيارا ثالثا، كما أن القاضي المجتهد نادر في زماننا والعبرة بالعموم، وعدم حصول التقنين في زمن السلف الصالح إنما كان لكثرة المجتهدين وانتشار العلم.

ولست بصدد التعرض لتأريخ تقنين الأحكام الشرعية، ولكني أسجل ما ذكر في مقال نشرته مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٥ - العدد الثاني - ٢٠٠٩م، للدكتور محمد الحسن البغا من كلية الشريعة، وكان بعنوان التقنين في مجلة الأحكام العدلية، حيث ذكر ما يلي:

"أمر السلطان سليمان القانوني العثماني في القرن العاشر الهجري الشيخ أحمد الحلبي بجمع خلاصة كتب المتون الحنفية، فجمعها في كتاب ملتقى الأبحر . وبعد ذلك جاء السلطان محمد أورنك زيب بهادر عالمكير في القرن الحادي عشر الهجري من سلاطين الإمبراطورية المغولية، وأمر بكتابة ظاهر الروايات من المذهب الحنفي وفتاوى العلماء والنوادر مما اتفق عليه أو تلقى بالقبول من عامة العلماء وسمي هذا العمل بالفتاوى الهندية والعالمكيرية. وقام نابليون بونابرت بوضع قانونه الشهير والذي ترجم فيه الفقه الإسلامي مع حذف ما يتعلق بالدين الإسلامي كما ينص المؤرخون الفرنسيون معتمداً كتاب الأم للشافعي لتأتي أحكام الأحوال الشخصية على نسق لم يعرفه الغربيون قاطبة. وتتابع التقنينات فظهرت المدونات القانونية وصدرت قوانين كثيرة خلال القرن

التاسع عشر الميلادي في التجارة والجزء وأصول المحاكمات، وهنا برزت فكرة تقنين الفقه الإسلامي. وقد كانت الآراء الفقهية متعددة كثيرة فصدرت الإرادة السلطانية في الدولة العثمانية لوضع مجموعة من الأحكام الشرعية بصفة قانون مدني مقتبسًا من المذهب الحنفي، وكونت لجنة برئاسة أحمد جودت باشا ناظر ديوان الأحكام العدلية".

وفي عصرنا القريب هناك العديد من القوانين الصادرة من جهات تشريعية تمثل تقنيننا لأحكام الشريعة الإسلامية في مجال من المجالات، أو من جهات علمية بحثية، أو من علماء في الفقه الإسلامي، مما يعتبر إثراء عظيمًا لحركة تقنين الشريعة الإسلامية. وتعتبر أهم محاولات تقنين الفقه الإسلامي في القرنين الماضيين، (الفتاوى الهندية) لجماعة من علماء الهند، لتقنين العبادات والعقوبات والمعاملات، ومجلة (الأحكام العدلية) التي تضمنت جملة من أحكام: البيوع، والدعاوى، والقضاء وصدرت هذه المجلة عام ١٨٦٩م، واحتوت على ١٨٥١ مادة استمد أغلبها من الفقه الحنفي، وقد ظلت هذه المجلة مطبقة في أكثر البلاد العربية إلى أواخر القرن العشرين، ومجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن عبد الله القاري المتوفى سنة ١٣٠٩هـ رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة سابقًا، وقد اقتصر فيها على المذهب الحنبلي من خلال كتبه المعتمدة، واحتوت المجلة على ٢٣٨٢ مادة وقد نسج القاري كتابه هذا على منوال مجلة الأحكام العدلية. وفي الفترة القريبة، ابتداءً العام الماضي ١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م إعداد مشروع عالمي لتقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية، بدولة الإمارات العربية المتحدة بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، وبالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية الدولية، ويتوقع أن يصدر هذا المشروع مع نهاية العام 2022م إن شاء الله تعالى.

وتعتبر قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرشدا مهما للاجتهاد الجماعي المجمع الذي يمثل علماء الشريعة المعاصرين والرسميين الذين يمثلون دولهم الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد قام المجمع منذ إنشائه إلى دورة أعماله الرابعة والعشرين المنعقدة في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٤٤١هـ/٢٠١٩م بإصدار العديد من القرارات التي رسمت إطارا عاما للأحكام الشرعية التي تضبط وتنظم الممارسات في المؤسسات والشركات التي تمارس الأعمال المصرفية على أسس أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى قرارات تخص قطاعات مالية أخرى غير المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. وتعتبر الممارسات المعاصرة للمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية ظاهرة حديثة بدأت في العام ١٩٧٥م ولا يزيد عمرها عن خمسين سنة. وقد بدأت هذه الظاهرة في إطار المضمون العالمي المعاصر للعمل المصرفي، وهو أن المصارف وسطاء ماليون وأجهزة ترخصها الدولة للاحتفاظ بالنقود وإقراضها للتمويل على أساس الفائدة المصرفية التي اعتبرها الاجتهاد المجمع الفقه الإسلامي المعاصر، أنها هي الربا المحرم في الإسلام، مما كان له الأثر العظيم أن يتم تطوير مبدأ المصارف الإسلامية على أساس غير الأساس الربوي، ملتزما بأحكام الشريعة في المعاملات.

وأود أن أذكر هنا أن مجلس المجمع أصدر قراره رقم ١٩٠ يطلب من المجمع أن يعد قانونا شاملا في المعاملات المالية الإسلامية ليكون نبراسا يهتدى به في هذه المعاملات. وقبل تحقيق هذا الهدف العظيم، ونظرا لأهمية تقنين القرارات التي صدرت حتى الآن عن مجلس المجمع، وتبويبها وخاصة ما يخص الجوانب المالية في الشريعة الإسلامية الغراء، فإنني أخذت على عاتقي إنجاز هذه المرحلة الأولى لتقنين هذه القرارات التي أصدرها المجمع والتي

تجاوزت المائة قرار في المجال المالي والمصرفي، أخذ في الاعتبار منهاج التقنين المتمثل في جمع القرارات الفقهية التي أصدرها المجمع والمتعلقة بمجال المعاملات المالية، وتبويبها وترتيبها وصياغتها بعبارات آمرة موجزة واضحة في بنود تسمى (موادًا) ذات أرقام متسلسلة، يصلح إصدارها من قبل أي سلطة للعمل والالتزام بها.

ومما يحسن التنبيه إليه أن تقنين القرارات الصادرة في مسائل الزكاة على سبيل المثال، ليس مشروعًا لقانون الزكاة يصلح تبنيه، ولكنه تقنين لأحكام في أهم مسائل الموضوع مما يجب أن يتضمنه أي مشروع قانون عن الزكاة تصدره أي دولة إسلامية، ويصدق ذلك على كل الموضوعات المبوبة في هذا الكتاب. وهذا العمل في هذا الكتاب يركز على القرارات الصادرة من مجلس المجمع، وقد تطرقت إلى التوصيات التي أصدرها المجمع في العديد من المواضيع، في الباب الأخير للكتاب، وهي مهمة جدًا، ولكن لعدم اعتبارها قرارات صادرة من مجلس المجمع، فإن هذا الاعتبار منعني من خلطها بالقرارات. وقد قسمت الكتاب إلى ثمانية أبواب وعدة فصول حسب الموضوع، على النحو الذي يسهل الرجوع إليها وأسأل الله تعالى التوفيق وأن ينفع بهذا العمل، ويكتب لي أجر الصدقة الجارية من علم ينتفع به،
والحمد لله رب العالمين.

المحتويات

الصفحة	
هـ	تقديم معهد الاقتصاد الإسلامي
ز	تقديم مجمع الفقه الإسلامي الدولي
٣	الباب الأول: الزكاة والأوقاف
٥	الفصل الأول: الأموال الزكوية
١٠	الفصل الثاني: مصارف الزكاة
١٥	الفصل الثالث: الوقف واستثمار أصوله
٢٣	الباب الثاني: قواعد في المال والاقتصاد الإسلامي
٢٣	الفصل الأول: الذهب والعملات
٢٥	الفصل الثاني: الربط القياسي والتضخم
٢٨	الفصل الثالث: الإعسار والإفلاس والشرط الجزائي
٣١	الفصل الرابع: الشركات الحديثة
٣٤	الفصل الخامس: الملكية وحقوق الارتفاق وبدل الخلو
٣٨	الفصل السادس: الكفالة التجارية والحقوق المعنوية
٤٠	الفصل السابع: مكافآت المسابقات وأرباح التجار
٤٥	الباب الثالث: أعمال المؤسسات المالية الإسلامية
٤٩	الفصل الأول: الودائع الجارية والاستثمارية
٥٩	الفصل الثاني: صيغ التمويل بالديون
٦٩	الفصل الثالث: صيغ التمويل والاستثمار بالمشاركات
٨١	الفصل الرابع: ضوابط التحوط والغلبة
٩٤	الفصل الخامس: متفرقات في المعاملات المالية
١٠٣	الباب الرابع: التأمين وإعادة التأمين التعاوني
١١٧	الباب الخامس: الأسواق المالية الإسلامية
١٢٥	الباب السادس: العقود المساندة للمالية الإسلامية

١٣٩ الباب السابع: الرقابة الشرعية وسريان الأحكام
١٤٧ الباب الثامن: توصيات مجلس مجمع الفقه الإسلامي
١٦٥ فهرس المواد المقننة لقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي

الباب الأول

الزكاة والأوقاف

الفصل الأول: الأموال الزكوية

الفصل الثاني: مصارف الزكاة

الفصل الثالث: الوقف واستثمار أصوله

الباب الأول الزكاة والأوقاف

اتخذ مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، عدة قرارات تتعلق بالزكاة في عدة دورات مجمعية، بدأت في دورته الثانية عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م التي عقدت في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وكان القراران الأول والثاني عن زكاة الديون وزكاة العقارات والأراضي المأجورة. وتابع المجمع قراراته التي بلغت تسعة قرارات في مسائل الزكاة حتى تأريخ دورته الرابعة والعشرين التي عقدت في العام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م، في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتضمنت هذه القرارات، أحكام الزكاة على أنواع متعددة من الثروات والأموال، وإجازة دفع الزكاة لصندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وليس لأوقاف هذا الصندوق، مع تحديد شروط ذلك. وأصدر المجمع قرارا يطالب فيه بتفعيل دور الزكاة في محاربة الفقر، وهي قضية تعاني منها كل الدول الإسلامية التي تعاني من ضعف دور الزكاة تحصيلًا وتوزيعًا، ووضع المجمع شروطًا لتوظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تملك فردي للمستحق، وهو موضوع شائك لم يستنفد المجمع كل جوانبه وتزداد الحاجة إليه في الوقت الحاضر مع توجه العديد من الجهات والدول لاستثمار أموال الزكاة وإيجاد طرق عديدة لإفادة الفقراء دون تملك الزكاة لهم. ومالم تتحول هذه القرارات التي هي في غاية الأهمية، إلى صيغة قانون أو لائحة تنفيذية، توزع بكل اللغات التي يتكلم بها المسلمون، على الدول والمؤسسات والأفراد، فإن الاستفادة منها تكون محدودة للغاية.

أما الأوقاف وهي الصدقة الجارية، التي شكلت في تأريخ المسلمين صورة مشرقة للتعاون على البر والتقوى، فقد أصدر المجمع أربعة قرارات مهمة تتعلق باستثمار أموال الأوقاف وتنميتها، وجواز استخدام أحد العقود الحديثة في تمويل وتطوير الأوقاف، وهو عقد البناء والتشغيل والتنازل، كما تعرض لوقف النقود والأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، والمنافع والوحدات الاستثمارية، وأجاز التأقيت في الوقف. واعتبر المجمع في قول جامع أن الوقف من أوسع أبواب الفقه التي تقوم على الاجتهاد، وهو تصرف معقول المعنى مرتبط بمقاصد الشرع، مبتغاه تحقيق مصالح الوقف للواقف والموقوف عليهم. ويصدق على موضوع الأوقاف ما يصدق على موضوع الزكاة فإن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي في أشد الحاجة لوجود نصوص قانونية تنظم شؤون الزكاة وشؤون الأوقاف لتحقيق المزيد من الأمن الاجتماعي والتكافل والتضامن بين أفراد الأمة. وكما أشرت في مقدمة الكتاب فإن تقنين قرارات المجمع في موضوعي الزكاة والأوقاف ليست مشروعاً قانونياً شاملاً لهما، ولكنه تقنين لما ورد في قرارات مجلس المجمع فقط، مما يعتبر قواعد مهمة لأي مشروع قانون تصدره أي دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد قدمت هذا الباب على غيره من الأبواب، باعتبار أن الزكاة ركن من أركان الإسلام الحنيف، وهو الركن المالي الذي ارتبط في القرآن الكريم بتنظيم توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع المسلم، وأضفت إليه الأوقاف للدور العظيم الذي قامت به في حضارة الإسلام من إشاعة الرحمة والإحسان والتكافل بين الناس.

الفصل الأول: الأموال الزكوية

مادة ١: زكاة الديون

- ١/١ : تجب زكاة الدين على رب الدين، عن كل سنة، إذا كان المدين مليئاً باذلاً.
- ٢/١ : تجب زكاة الدين على رب الدين، بعد دوران الحول من يوم القبض، إذا كان المدين معسراً أو مماطلاً.

مادة ٢: زكاة العقارات والأراضي المأجورة

- ١/٢ : الزكاة غير واجبة في أصول العقارات والأراضي المأجورة.
- ٢/٢ : تجب زكاة أصول العقارات والأراضي المأجورة في الغلة، وهي ربع العشر، بعد دوران الحول من يوم القبض، مع اعتبار توافر شروط الزكاة، وانتفاء الموانع.

مادة ٣: زكاة الأسهم في الشركات

- ١/٣ : تجب زكاة الأسهم على أصحابها، وتخرجها إدارة الشركة نيابة عنهم، إذا نص في نظامها الأساسي على ذلك، أو صدر به قرار من الجمعية العمومية، أو كان قانون الدولة يلزم الشركات بإخراج الزكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم لإخراج إدارة الشركة زكاة أسهمه.
- ٢/٣ : تخرج إدارة الشركة زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله، وتعتبر جميع أموال المساهمين بمثابة أموال شخص واحد، وتفرض عليها الزكاة بهذا الاعتبار، من حيث نوع المال الذي تجب فيه الزكاة، ومن حيث النصاب، ومن حيث المقدار الذي يؤخذ، وغير ذلك مما يراعى في زكاة الشخص الطبيعي،

ويطرح نصيب الأسهم التي لا تجب فيها الزكاة، ومنها أسهم الخزانة العامة، وأسهم الوقف الخيري، وأسهم الجهات الخيرية، وكذلك أسهم غير المسلمين.

٣/٣: إذا لم تزك الشركة أموالها لأي سبب من الأسباب، فالواجب على المساهمين زكاة أسهمهم، فإذا استطاع المساهم أن يعرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه من الزكاة، لو زكت الشركة أموالها على النحو المشار إليه في البند ١/٣ و ٢/٣، زكى أسهمه على هذا الاعتبار، لأنه الأصل في كيفية زكاة الأسهم. وإن لم يستطع المساهم معرفة ذلك، ينظر إن كان ساهم في الشركة بقصد الاستفادة من ريع الأسهم السنوي، وليس بقصد التجارة، فإنه يزكيها زكاة المستغلات، تمشياً مع ماورد في المادة ٢، لأن صاحب هذه الأسهم لا زكاة عليه في أصل السهم، وإنما تجب الزكاة في الربح، وهي ربع العشر بعد دوران الحول من يوم قبض الربح مع اعتبار توافر شروط الزكاة وانتفاء الموانع. وإن كان المساهم قد اقتنى الأسهم بقصد التجارة، زكاها زكاة عروض التجارة، فإذا جاء حول زكاته وهي في ملكه، زكى قيمتها السوقية وإذا لم يكن لها سوق، زكى قيمتها بتقويم أهل الخبرة، فيخرج ربع العشر (٢,٥ %) من تلك القيمة ومن الربح، إذا كان للأسهم ربح.

٤/٣: إذا باع المساهم أسهمه في أثناء الحول ضم ثمنها إلى ماله، وزكاه معه عندما يجيء حول زكاته، أما المشتري فيزكي الأسهم التي اشتراها على النحو الوارد في المادة ٣/٣.

مادة ٤: زكاة الأسهم المقتناة بغرض الاستفادة من ريعها

إذا كانت الشركات لديها أموال تجب فيها الزكاة، كنفود وعروض تجارة، وديون مستحقة على المدنيين الأملياء، ولم تزك أموالها، ولم يستطع المساهم أن يعرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه، من الموجودات الزكوية، فإنه يجب عليه أن يتحرى، ما أمكنه، ويزكي ما يقابل أصل أسهمه من الموجودات الزكوية، وهذا

مالم تكن الشركة في حالة عجز كبير بحيث تستغرق ديونها موجوداتها. أما إذا كانت الشركات ليس لديها أموال تجب فيها الزكاة، فإنه ينطبق عليه ما جاء في المادة ٣/٣ من أنه يزكي الربيع فقط، ولا يزكي أصل السهم.

مادة ٥: زكاة الزراعة

١/٥: لا يحسم من وعاء الزكاة، النفقات المتعلقة بسقي الزرع، ونفقات إصلاح الأرض وشق القنوات ونقل التربة.

٢/٥: النفقات المتعلقة بشراء البذور والسماذ والمبيدات لوقاية الزرع من الآفات الزراعية ونحوها مما يتعلق بموسم الزرع، إذا أنفقها المزكي من ماله لا تحسم من وعاء الزكاة، أما إذا اضطر للاستدانة لها لعدم توافر مال عنده فإنها تحسم من وعاء الزكاة.

٣/٥: يحسم من مقدار الزكاة الواجبة في الزرع والثمار النفقات اللازمة لايصالها لمستحقيها.

مادة ٦: زكاة الحسابات الاستثمارية

١/٦: تجب الزكاة في أرصدة الحسابات الاستثمارية، وفي أرباحها، على أصحاب هذه الحسابات، إذا تحققت فيها شروط الزكاة سواء أكانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، ولولم يقع السحب من أرصدها بتقييد من جهة الاستثمار، أو بتقييد من صاحب الحساب.

٢/٦: تجب الزكاة في مبالغ الحسابات الجارية. ولا أثر لكون الأموال مرصودة لحاجة مالكيها أو في تنفيذ مشاريع استثمارية، ما لم تكن لحاجة سداد الديون المترتبة عليه.

مادة ٧: زكاة الحسابات المحتجزة لتوثيق التعامل

١/٧: مبالغ هامش الجدية (وهو المبلغ المقدم تأكيداً للوعد الملزم لتغطية ضرر النكول عنه) إذا لم تودع في حساب استثماري، والتأمينات الابتدائية للدخول في المناقصات، تحسم من الموجودات الزكوية بالنسبة للجهة المودعة لديها، ويزكيها مالها مع موجوداته، وإذا مرت عليها سنوات فإنها تُزكى لسنة واحدة إذا أعيدت لأصحابها، أما إذا كانت هذه المبالغ في حساب استثماري فتطبق عليها المادة ١/٦.

٢/٧: مبالغ التأمينات التنفيذية للمناقصات، والتأمينات النقدية التي تؤخذ من الأفراد والمؤسسات مقابل الحصول على خدمات معينة، مثل الهاتف والكهرباء وتأمينات استئجار الأماكن أو المعدات، يزكيها من يقدمها لسنة واحدة إذا قبضها.

٣/٧: مبلغ العربون لا يحسمه البائع من موجوداته الزكوية بل تجب تركيبته عليه، لأنه يملكه سواء فسخ المشتري العقد أو أمضاه.

مادة ٨: زكاة الوديعة القانونية

الوديعة القانونية، التي تشترط الجهات المختصة إيداعها لدى بنك لمنح الترخيص للشركة، إذا كانت محتجزة بصفة مؤقتة تركيبها الشركة مع موجوداتها، وأما إذا كانت محتجزة بصفة مستمرة فإنها تُزكى لسنة واحدة، إذا أُعيدت إلى الشركة.

مادة ٩: زكاة الاحتياطيات والأرباح المرحلة

تزكي الشركة الاحتياطيات والأرباح المرحلة مع موجوداتها، في حال تطبيق طريقة الموجودات (الأصول) المتداولة عند حساب زكاة الشركات.

مادة ١٠: زكاة شركات التأمين الإسلامية

١/١٠: المخصصات الفنية والأرصدة الدائنة لمعيدي التأمين والمطالبات المستحقة السداد، والمطالبات تحت التسوية، لا تزكيها الشركة، بل تحسم من موجوداتها الزكوية، لأنها ديون عليها.

٢/١٠: الاحتياطات ومخصصات الأخطار السارية، والمخصص الإضافي، واحتياطي التأمين على الحياة، والمبالغ المحتجزة عن إعادة التأمين، لا تحسم من الموجودات الزكوية، بل تزكيها الشركة، لأنها لم تخرج من ملكها.

مادة ١١: زكاة مستحقات نهاية الخدمة بالنسبة للموظف والعامل

١/١١: مكافأة نهاية الخدمة، والتي هي حق مالي يوجبه القانون أو العقد للعامل والموظف بشروط، ويقدر بحسب مدة الخدمة، وسبب انتهائها وراتب العامل والموظف، ويدفع عند انتهاء الخدمة للعامل أو للموظف أو لعائلتهما، لا تجب زكاتها على الموظف أو العامل طوال مدة الخدمة، لعدم تحقق الملك التام، وإذا صدر قرار بتحديدتها وتسليمها للموظف أو العامل دفعة واحدة أو على فترات دورية أصبح ملكه لها ملكاً تاماً، فيضمها إلى موجوداته الزكوية.

٢/١١: الراتب التقاعدي، وهو مبلغ مالي يستحقه الموظف أو العامل شهرياً من الدولة أو المؤسسة المختصة بعد انتهاء خدمته، بمقتضى القوانين والأنظمة وعقود العمل، يزكى على نحو ما ورد في المادة ١/١١.

٣/١١: مكافأة التقاعد، وهي التي تمثل مبلغاً مالياً مقطوعاً تؤديه الدولة أو المؤسسة المختصة للموظف أو العامل المشمول بقانون التأمينات الاجتماعية، إذا لم تتوافر فيه شروط استحقاق الراتب التقاعدي، تزكى على نحو ما ورد في المادة ١/١١.

٤/١١: مكافأة الادخار، وهي نسبة محددة تستقطع من الراتب أو الأجر يضاف إليها نسبة محددة من المؤسسة، وتستثمر ويستحقها الموظف أو العامل دفعة واحدة في نهاية خدمته أو حسب النظم السائدة، تزكى بحسب نوع الحساب الذي تودع فيه، فإن كانت في حساب خاص لصالح الموظف أو العامل وله الحق في اختيار استثمارها فإنها تضم إلى موجوداته الزكوية من حيث الحول والنصاب. أما إذا لم يكن له على هذا الحساب سلطة فلا زكاة عليه، لعدم ملكه التام له، إلا بعد قبضه فيزكيه عن سنة واحدة.

مادة ١٢: زكاة مستحقات نهاية الخدمة بالنسبة للمؤسسات والشركات

مكافأة نهاية الخدمة، ومكافأة التقاعد، والراتب التقاعدي لدى المؤسسات الخاصة أو الشركات، ومكافأة الادخار التي تظل في حسابات المؤسسات الخاصة أو الشركات لا تخرج من ملكها، فلا تحسم من موجوداتها الزكوية، بل تزكى معها، وإذا كانت هذه المبالغ لدى المؤسسات العامة (الحكومية) فإنها لا تزكى، لأنها من المال العام.

الفصل الثاني

مصارف الزكاة

مادة ١٣: تفعيل دور الزكاة ١/١٣: يسوغ الاجتهاد بشأن زكاة، أو عدم زكاة، الأموال غير المنصوص عليها في الأحكام الشرعية، إذا توافرت في الاجتهاد الشروط والضوابط الشرعية.

٢/١٣: ليس على المزكي تعميم الأصناف الثمانية، عند توزيع أموال الزكاة.

٣/١٣: ينبغي مراعاة تعميم أموال الزكاة على الأصناف الثمانية التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، إذا تولى الإمام، أو من ينوب عنه، جمع الزكاة وتوزيعها، عند توافر المال وقيام الحاجة وإمكان الوصول لتلك الأصناف.

٤/١٣: الأصل أن تُصرف الزكاة فور استحقاقها أو تحصيلها، ويجوز تأخير الصرف تحقيقاً للمصلحة أو انتظاراً لقريب فقير أو لدفعها دورياً لمواجهة الحاجات المعيشية المتكررة للفقراء ذوي العجز.

٥/١٣: يجوز توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية، وإقامة مشروعات إنتاجية أو خدمية، تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة، أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها، على أن يكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر.

مادة ١٤: مصرف الفقراء والمساكين

١/١٤: يصرف للفقراء والمساكين ما يسد حاجتهم ويحقق الكفاية لهم ولمن يعولون ما أمكن، وذلك وفق ما تراه الجهات المسؤولة عن الزكاة.

٢/١٤: يصرف للفقير - إذا كان عادته الاحتراف - ما يشتري به أدوات حرفته، وإن كان فقيراً، يحسن التجارة، أعطي ما يتجر به، وإن كان فقيراً يحسن الزراعة أعطي مزرعة تكفيه غلتها على الدوام. وبذلك يمكن توظيف أموال الزكاة في مشروعات صغيرة، كوحدات النسيج والخياطة المنزلية والورش المهنية الصغيرة، وتكون مملوكة للفقراء والمساكين.

مادة ١٥: مصرف العاملين عليها

١/١٥: يدخل في (العاملين على الزكاة) في التطبيق المعاصر المؤسسات والإدارات ومرافقها المنتدبة لتحصيل الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء وفق الضوابط الشرعية.

٢/١٥: ضرورة أن تتمتع مؤسسة الزكاة باستقلال مالي وإداري عن بقية أجهزة الدولة الأخرى، مع خضوعها للإشراف والرقابة ضماناً للشفافية ولتنفيذ ضوابط الإرشاد الإداري.

٣/١٥: تكون يد المؤسسات المخولة نظاماً بجمع الزكاة وتوزيعها، يد أمانة، ولا تضمن هلاك المال الذي في يدها إلا في حالتها التعدي أو التقصير.

٤/١٥: تبرأ ذمة المزكي بتسليم الزكاة إلى المؤسسات المخولة نظاماً بجمع الزكاة وتوزيعها.

مادة ١٦: مصرف المؤلفة قلوبهم

١/١٦: سهم المؤلفة قلوبهم باق، ما بقيت الحياة، ولم يسقط ولم ينسخ، ويكون حسب الحاجة والمصلحة فحيثما وجدت المصلحة أو دعت إليه الحاجة عُمل بهذا السهم.

٢/١٦: يجوز إعطاء الزكاة لتأليف قلوب من أسلم حديثاً، تثبيتاً لإيمانه وتعويضاً له عما فقده، وكذلك إعطاء الكافر إذا رجي إسلامه، أو دفعاً لشره عن المسلمين.

٣/١٦: يجوز تقديم الدعم من أموال الزكاة للمنكوبين من غير المسلمين في مناطق الكوارث والزلازل والفيضانات والمجاعات تأليفاً لقلوبهم.

مادة ١٧: مصرف (في الرقاب)

١/١٧: يشمل سهم في الرقاب افتداء الأسرى المسلمين.

٢/١٧: يجوز دفع الزكاة لتحرير المختطفين والأسرى المسلمين وتحرير أسرهم ممن اختطفوهم.

مادة ١٨: مصرف الغارمين

يشمل سهم الغارمين، مَنْ ترتبت في ذمتهم ديون لمصلحة أنفسهم، ومن استدان لإصلاح ذات البين بالضوابط الشرعية ويلحق بذلك تسديد الديات المترتبة على القتالين خطأ ممن ليس لهم عاقلة، ويشمل ديون الميت إن لم يكن له تركة يوفى منها دينه . وهذا إذا لم يتم دفعها من بيت المال (الخزانة العامة).

مادة ١٩: مصرف في سبيل الله

يشمل سهم "في سبيل الله" المجاهدين في سبيل الله، والمدافعين عن بلادهم، ويشمل مصالح الحرب المختلفة المشروعة.

مادة ٢٠: مصرف ابن السبيل

١/٢٠: ابن السبيل المسافر في غير معصية وليس بيده ما يرجع به إلى بلده، ولو كان غنياً في بلده.

٢/٢٠: تقديم العون من خلال إنشاء صندوق يخصص لمساعدة النازحين داخل أوطانهم أو خارجها بسبب الحروب أو الفيضانات أو المجاعات أو الزلازل أو غير ذلك.

٣/٢٠: مساعدة الطلبة الفقراء الذين ليس لهم منح دراسية خارج بلادهم وفق المعايير المعمول بها في هذا الخصوص.

٤/٢٠: المهاجرون المقيمون إقامة غير نظامية في غير بلدانهم، وانقطعت بهم السبل، فيعطون من الزكاة ليعودوا إلى بلدانهم.

٥/٢٠: سد حاجة المنقطعين من طلبة العلم والمسافرين ممن لا يجدون ما ينفقون على أنفسهم.

مادة ٢١: صرف الزكاة لوقفية صندوق التضامن الإسلامي

1/21: لا يجوز صرف أموال الزكاة لدعم وقفية صندوق التضامن الإسلامي، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، لأن في ذلك حبسًا للزكاة عن مصارفها الشرعية المحددة في الكتاب الكريم.

٢/٢١: لصندوق التضامن الإسلامي، أن يكون وكيلًا عن الأشخاص والهيئات في صرف الزكاة في وجوهها بالشروط التالية:

- أ. أن تتوفر شروط الوكالة الشرعية بالنسبة للموكل والوكيل.
- ب. أن يدخل الصندوق على نظامه الأساسي وأهدافه، التعديلات المناسبة التي تمكنه من القيام بهذا النوع من التصرفات.
- ت. أن يخصص صندوق التضامن حسابًا خاصًا بالأموال الواردة من الزكاة بحيث لا تختلط بالموارد الأخرى التي تنفق في غير مصارف الزكاة الشرعية، كالمرافق العامة ونحوها.
- ث. لا يحق للصندوق صرف شيء من الأموال الواردة للزكاة، في النفقات الإدارية ومرتببات الموظفين، وغيرها من النفقات التي لا تندرج تحت مصارف الزكاة الشرعية.
- ج. لدافع الزكاة أن يشترط على الصندوق، دفع زكاته فيما يحدده من مصارف الزكاة الثمانية، وعلى الصندوق في هذه الحالة، أن يتقيد بذلك.

ح. يجب على الصندوق أن يصرف أموال الزكاة إلى مستحقيها، في أقرب وقت ممكن، حتى يتيسر لمستحقيها الانتفاع بها، وفي مدة أقصاها سنة.

الفصل الثالث

الوقف واستثمار أصوله

مادة ٢٢: الوقف

١/22: يجوز الوقف، وهو من أوسع أبواب الفقه التي تقوم على الاجتهاد، وهو تصرف معقول المعنى مرتبط بمقاصد الشرع، مبتغاه تحقيق مصالح الوقف للواقف والموقوف عليهم.

٢/٢٢: يجوز الوقف المؤبد والمؤقت، والمفرز والمشاع، والأعيان والمنافع، والنقود، والعقار والمنقول.

٣/٢٢: يقصد بالتوقيت أن تكون للوقف مدة ينتهي بانقضائها، ويجوز التوقيت بإرادة الواقف في كل أنواع الموقوفات، ويصفي الوقف المؤقت بإرادة الواقف حسب شرطه.

مادة ٢٣: أحكام وقف الأسهم، والصكوك، وغيرهما

١/23: يجوز وقف أسهم الشركات المباح تملكها شرعا، والصكوك، والحقوق المعنوية، والمنافع، والوحدات الاستثمارية، لأنها أموال معتبرة شرعا.

٢/٢٣: الأصل في الأسهم الوقفية بقاءها واستعمال عوائدها في أغراض الوقف، وليس المتاجرة بها في السوق المالية، وليس للناظر على الوقف، التصرف في

الأسهم الوقفية، إلا لمصلحة راجحة، أو بشرط الواقف، وهي تخضع للأحكام الشرعية المعروفة للاستبدال.

٣/٢٣: يجوز استبدال الأسهم الموقوفة إذا صفت الشركة، أو سددت قيمة الصكوك الموقوفة، بأصول أخرى كعقارات أو أسهم وصكوك أخرى، بشرط الواقف أو بالمصلحة الراجحة للوقف.

٤/٢٣: يجوز وقف المنافع والخدمات، نحو خدمات المستشفيات والجامعات والمعاهد العلمية وخدمات الهاتف والكهرباء ومنافع الدور والجسور والطرق، ولا يؤثر وقف المنفعة لمدة محدودة على تصرف مالك العين بملكه إذ له كل التصرفات المباحة شريطة المحافظة على حق الوقف في المنفعة.

٥/٢٣: ينقضي وقف الحقوق المعنوية بانتهاء الأجل القانوني المقرر لها.

مادة ٢٤: أحكام وقف النقود

١/24: وقف النقود جائز شرعاً، لأن المقصد الشرعي من الوقف وهو حبس الأصل وتسبيل المنفعة متحقق فيها ؛ ولأن النقود لا تتعين بالتعيين وإنما تقوم بأبدالها مقامها.

٢/٢٤: يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللاستثمار إما بطريق مباشر، أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية ووقفية تشجيعاً على الوقف، وتحقيقاً للمشاركة الجماعية فيه.

٣/٢٤: إذا استثمر المال النقدي الموقوف في شراء أسهم أو صكوك أو أعيان كأن يشتري الناظر به عقاراً أو يستصنع به مصنوعاً، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفاً بعينها مكان النقد، ما لم ينص الواقف على ذلك ، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار الأكثر فائدة لمصلحة الوقف ، ويكون الموقوف المحبس هو أصل المبلغ النقدي.

مادة ٢٥: أحكام وقف الأموال المشبوهة

١/25: يمكن لمن حاز أموالاً مشبوهة أو محرمة لا يعرف أصحابها أن يبرئ ذمته ويتخلص من خبثها بوقفها على أوجه البرّ العامة في غير ما يقصد به التعبد، من نحو بناء المساجد أو طباعة المصاحف، مع مراعاة حرمة تملك أسهم البنوك التقليدية (الربوية) وشركات التأمين التقليدية.

٢/٢٥: يجوز لمن حاز أموالاً لها عائد محرم، أن يقف رأس ماله منها، والعائد يكون أرصاداً له حكم الأوقاف الخيرية؛ لأنّ مصرف هذه العوائد والأموال، يكون إلى الفقراء والمساكين ووجوه البرّ العامة، عند عدم التمكن من ردّها لأصحابها، وعلى متولي الوقف أن يعمل بأسرع وقت على أن يستبدل بهذه الأموال التي لها عائد محرم، ما هو حلال شرعاً ولو خالف بذلك شرط الواقف إذ لا عبرة بشرط الواقف إذا تعارض مع نص الشارع.

مادة ٢٦: استثمار أموال الوقف

١/26: يكون استثمار أموال الوقف بتنمية الأموال الوقفية سواء أكانت أصولاً أم ريعاً بوسائل استثمارية مباحة شرعاً.

٢/٢٦: تجب المحافظة على الموقوف بما يحقق بقاء عينه ودوام نفعه.

٣/٢٦: يجب استثمار الأصول الوقفية سواء أكانت عقارات أم منقولات ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها.

٤/٢٦: يعمل بشرط الواقف إذا اشترط تنمية أصل الوقف بجزء من ريعه، ولا يعدّ ذلك منافياً لمقتضى الوقف، ويعمل بشرطه كذلك إذا اشترط صرف جميع الربيع في مصارفه، فلا يؤخذ منه شيء لتنمية الأصل.

٥/٢٦: الأصل عدم جواز استثمار جزء من الربيع إذا أطلق الواقف ولم يشترط استثماره، إلا بموافقة المستحقين في الوقف الدُّري. أما في الوقف الخيري فيجوز استثمار جزء من ريعه في تنمية الأصل للمصلحة الراجحة، وفق الضوابط في المادة (٢٧).

٦/٢٦: يجوز استثمار الفائض من الربيع في تنمية الأصل أو في تنمية الربيع، وذلك بعد توزيع الربيع على المستحقين وحسم النفقات والمخصصات، كما يجوز استثمار الأموال المتجمعة من الربيع التي تأخر صرفها.

٧/٢٦: يجوز استثمار المخصصات المتجمعة من الربيع للصيانة وإعادة الإعمار وغيرها من الأغراض المشروعة الأخرى.

٨/٢٦: لا مانع شرعا من استثمار أموال الأوقاف المختلفة في وعاء استثماري واحد بما لا يخالف شرط الواقف، على أن يحافظ على الذم المستحقة للأوقاف عليها.

مادة ٢٧: ضوابط استثمار أموال الوقف

يجب عند استثمار أموال الوقف مراعاة الضوابط التالية:

- أ. أن تكون صيغ استثمار أموال الوقف مشروعة وفي مجال مشروع.
- ب. مراعاة تنوع مجالات الاستثمار لتقليل المخاطر وأخذ الضمانات والكفالات، وتوثيق العقود، القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة للمشروعات الاستثمارية.
- ت. اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أمانًا وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية بما يقتضيه العرف التجاري والاستثماري.
- ث. ينبغي استثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف، بما يحقق مصلحة الوقف وبما يحافظ على الأصل الموقوف، ومصالح الموقوف عليهم. وعلى هذا، فإذا كانت الأصول الموقوفة أعيانًا فإن استثمارها يكون بما لا

يؤدي إلى زوال ملكيتها، وإن كانت نقودًا فيمكن أن تستثمر بجميع وسائل الاستثمار
المشروعة كالمضاربة والمرابحة والاستصناع.. الخ.
ج. الإفصاح دوريًا عن عمليات الاستثمار ونشر المعلومات والإعلان عنها حسب
الأعراف الجارية في هذا الشأن.

الباب الثاني:

قواعد عامة في المال والاقتصاد الإسلامي

الفصل الأول: الذهب والعملات

الفصل الثاني: الربط القياسي والتضخم

الفصل الثالث: الإعسار والإفلاس والشرط الجزائي

الفصل الرابع: الشركات الحديثة

الفصل الخامس: الملكية وحقوق الارتفاق وبدل الخلو

الفصل السادس: الكفالة التجارية والحقوق المعنوية

الفصل السابع: مكافآت المسابقات وأرباح التجار

الباب الثاني قواعد عامة في المال والاقتصاد والتمويل الإسلامي

الفصل الأول الذهب والعملات

مادة ٢٨: تجارة الذهب

١/28: يجوز شراء الذهب والفضة بالشيكات المصدقة، على أن يتم التقابض بالمجلس.

٢/٢٨: لا يجوز مبادلة الذهب المصوغ بذهب مصوغ أكثر مقدارًا منه، لأنه لا عبء في مبادلة الذهب بالذهب بالجودة أو الصياغة، لذا يرى المجمع عدم الحاجة للنظر في هذه المسألة مراعاة لكون هذه المسألة لم يبق لها مجال في التطبيق العملي، لعدم التعامل بالعملات الذهبية بعد حلول العملات الورقية محلها، وهي إذا قوبلت بالذهب تعتبر جنسًا آخر.

٣/٢٨: تجوز المبادلة بين مقدارٍ من الذهب ومقدارٍ آخر أقل منه مضمومًا إليه جنس آخر، وذلك على اعتبار أن الزيادة في أحد العوضين مقابلة بالجنس الآخر في العوض الثاني.

مادة ٢٩: العملات الورقية

تعتبر العملات الورقية نقودًا اعتبارية، فيها صفة الثمنية كاملة ولها الأحكام الشرعية المقررة للذهب والفضة، من حيث أحكام الربا والزكاة والسلم، وسائر أحكامهما.

مادة ٣٠: أداء الديون بعملة مغايرة

١/30: يجوز أن يتفق الدائن والمدين يوم السداد - لا قبله - على أداء الدين بعملة مغايرة لعملة الدين إذا كان ذلك بسعر صرفها يوم السداد. وكذلك يجوز في الدين على أقساط بعملة معينة، الاتفاق يوم سداد أي قسط على أدائه كاملاً بعملة مغايرة بسعر صرفها في ذلك اليوم، ويشترط في جميع الأحوال أن لا يبقى في ذمة المدين شيء مما تمت عليه المصارفة في الذمة.

٢/٣٠: يجوز أن يتفق المتعاقدان عند العقد على تعيين الثمن الآجل أو الأجرة المؤجلة بعملة تُدفع مرة واحدة أو على أقساط محددة من عملات متعددة أو بكمية من الذهب وأن يتم السداد حسب الاتفاق. كما يجوز أن يتم حسب ما جاء في البند ١/٣٠ السابق.

٣/٣٠: لا يجوز الاتفاق على تسجيل الدين الحاصل بعملة معينة في ذمة المدين بما يعادل قيمة تلك العملة من الذهب أو من عملة أخرى، على معنى أن يلتزم المدين بأداء الدين بالذهب أو العملة الأخرى المتفق على الأداء بها.

مادة ٣١: الإتجار في العملات

١/31: لا يجوز البيع الآجل للعملات، ولا تجوز المواعدة على الصرف فيها. وهذا بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

٢/٣١: إن الربا والإتجار في العملات والصرف دون التزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من أهم أسباب الأزمات والتقلبات الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات بعض الدول.

مادة ٣٢: حوالات العملات

١/٣٢: تجوز الحوالات التي تقدم مبالغها بعملة ما ويرغب طالبها تحويلها بنفس العملة، سواء أكان بدون مقابل أم بمقابل في حدود الأجر الفعلي، فإذا كانت بدون

مقابل فهي من قبيل الحوالة المطلقة عند من لم يشترط مديونية المحال إليه، وهم الحنفية، وهي عند غيرهم سفتجة، وهي إعطاء شخص مالاً لآخر لتوفيته للمعطي أو لوكيله في بلد آخر. وإذا كانت بمقابل، فهي وكالة بأجر، وإذا كان القائمون بتنفيذ الحوالات يعملون لعموم الناس، فإنهم ضامنون للمبالغ، جرياً على تضمين الأجير المشترك.

٢/٣٢: إذا كان المطلوب في الحوالة دفعها بعملة مغايرة للمبالغ المقدمة من طالبها، فإن العملية تتكون من صرف وحوالة. وتجري عملية الصرف قبل التحويل، وذلك بتسليم العميل المبالغ للبنك وتقييد البنك له في دفاتره بعد الاتفاق على سعر الصرف المثبت في المستند المسلم للعميل، ثم تجري الحوالة بالمعنى المشار إليه.

الفصل الثاني

الربط القياسي والتضخم

مادة ٣٣: ربط الديون بالأسعار وغيرها

١/٣٣: العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما، هي بالمثل وليس بالقيمة، لأن الديون تُقضى بأمثالها، فلا يجوز ربط الديون الثابتة في الذمة، أيا كان مصدرها، بمستوى الأسعار.

٢/٣٣: لا يجوز الاتفاق عند إبرام العقد على ربط الديون الآجلة بأي مما يلي:
أ- عملة حسابية.

ب- مؤشر تكاليف المعيشة أو غيره من المؤشرات.

ج- الذهب أو الفضة.

د- سعر سلعة معينة.

هـ - معدل نمو الناتج القومي.

و- عملة أخرى.

ز- سعر الفائدة.

ح- معدل أسعار سلة من السلع.

وذلك لما يترتب على هذا الربط من غرر كثير وجهالة فاحشة بحيث لا يعرف كل طرف ما له وما عليه، فيختل شرط المعلوماتية المطلوب لصحة العقود. وإذا كانت هذه الأشياء المربوط بها تنحو منحى التصاعد فإنه يترتب على ذلك عدم التماثل بين ما في الذمة وما يطلب أدائه، ومشروط في العقد، فهو ربا.

٣/٣٣: يجوز في الإجازات الطويلة للأعيان، تحديد مقدار الأجرة عن الفترة الأولى، والاتفاق في عقد الإجارة على ربط أجرة الفترات اللاحقة بمؤشر معين شريطة أن تصير الأجرة معلومة المقدار، عند بدأ كل فترة.

مادة ٣٤ : الربط القياسي للأجور

١/٣٤ : يجوز الربط القياسي للأجور تبعاً للتغير في مستوى الأسعار.

٢/٣٤: الربط القياسي للأجور هو تعديل الأجور بصورة دورية تبعاً للتغير في مستوى الأسعار وفقاً لما تقدره جهة الخبرة والاختصاص، والغرض من هذا التعديل حماية الأجر النقدي للعاملين من انخفاض القدرة الشرائية لمقدار الأجر بفعل التضخم النقدي وما ينتج عنه من الارتفاع المتزايد في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وذلك لأن الأصل في الشروط الجواز إلا الشرط الذي يحل حراماً أو يحرم حلالاً، على أنه إذا تراكمت الأجرة وصارت ديناً تطبق عليها أحكام الديون المذكورة في المادة ١/٣٣.

٣/٣٤: يجوز أن تتضمن أنظمة العمل واللوائح والترتيبات الخاصة بعقود العمل التي تتحدد فيها الأجور بالنقود، شرط الربط القياسي للأجور، على ألا ينشأ عن ذلك ضرر للاقتصاد العام.

مادة ٣٥: التضخم وتغير قيمة العملة

١/٣٥: يجوز في حالة توقع التضخم، التحوط عند التعاقد بإجراء الدين بغير العملة المتوقع هبوطها، وذلك بأن يعقد الدين بالذهب أو الفضة، أو بسلعة مثلية، أو بسلة من السلع المثلية، أو بعملة أخرى أكثر ثباتاً، أو بسلة عملات. ويجب أن يكون بدل الدين في الصور السابقة يمثل ما وقع به الدين لأنه لا يثبت في ذمة المقترض إلا ما قبضه فعلاً. وتختلف هذه الحالات عن الحالة الممنوعة التي يحدد فيها العاقدان الدين الآجل بعملة ما مع اشتراط الوفاء بعملة أخرى (الربط بتلك العملة) أو بسلة عملات (مادة ٣/٣٠).

٢/٣٥: يرجع في تقدير التضخم الفاحش إلى التراضي، أو إلى القضاء، أو إلى التحكيم حسب الأحوال.

٣/٣٥: يجوز عند حصول التضخم الفاحش بعد نشوء الدين، اتفاق الدائن والمدين عند السداد على رد الدين بالقيمة أو توزيع الضرر بين الطرفين صلحاً، ويجوز إمضاؤه قضاءً أو تحكيمياً، ولا يجوز الاتفاق على ذلك عند التعاقد.

الفصل الثالث

الإعسار والإفلاس والشرط الجزائي

مادة ٣٦ : تعريف الإعسار والإفلاس

١/٣٦: الإعسار وصف عارض يلحق بالشخص يكون معه عاجزاً عن القيام بنفقاته الواجبة وسداد ديونه، والمعسر هو من لحق به هذا الوصف، ويراعى العرف في تحديد تطبيقات الإعسار.

٢/٣٦: ضابط الإعسار الذي يوجب الإنظار، ألا يكون للمدين مال زائد عن حوائجه الأصلية يفي بدينه نقدًا أو عينًا.

٣/٣٦: ضابط الإفلاس عدم كفاية أموال المدين لسداد ما عليه من ديون. والمفلس هو من اتصف بهذا الوصف، ولا يكون الإفلاس إلا بحكم قضائي.

٤/٣٦: الإعسار قد يكون مسبقاً بحالة اليسار وقد لا يكون مسبقاً بها، بخلاف الإفلاس فإنه لا يتحقق إلا إذا كان مسبقاً بحالة اليسار.

٥/٣٦: الإعسار قد يكون بدئياً أو حق شرعي كالنفقة، بخلاف الإفلاس فلا يكون إلا بدئياً.

٦/٣٦: التعثر عن السداد إعسار، ولا يعتبر إفلاساً من الناحية الشرعية، إذا كانت الأصول التي تملكها المؤسسة أو الشركة تفي بديونها.

مادة ٣٧: أحكام الإفلاس والإعسار

١/٣٧: يُحجر على المفلس بعد الحكم بإفلاسه، أما المعسر فإنه يُنظر إلى حين ميسرة، إذا أثبت إعساره بطرق معتبرة شرعاً، لقوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ] (البقرة: ٢٨٠).

٢/٣٧: لا يحكم القاضي بحبس المعسر عندما يثبت إعساره، أما المفلس فإنه يُحبس تعزيراً في حالة الاحتيال أو التدليس أو الإهمال والتقصير.

٣/٣٧: يمنع المفلس من التصرف في أمواله بما يضر الدائنين، بأي نوع من أنواع التصرفات الضارة بهم، ويكون منع المفلس من التصرف وإنهاؤه بحكم القاضي.

٤/٣٧: يجوز منع المفلس من السفر، إذا كان السفر يؤدي إلى ضرر ظاهر بحقوق الدائنين.

٥/٣٧: تسقط آجال الديون المؤجلة التي على المفلس.

٦/٣٧: يقوم القاضي المختص ببيع أموال المفلس، بما هو أصلح وأنفع للدائن والمدين وقسمة ثمنها، وإذا ظهر للمفلس مال جديد جاز للدائنين مطالبته بالوفاء بما هو باق من ديونهم.

٧/٣٧: يحق للدائن استرداد عين ماله الذي يجده ضمن أموال المفلس، إذا كان باقياً على حاله، ولم يستوف ثمنه.

٨/٣٧: تجري أحكام الإفلاس على الشخص الطبيعي والاعتباري على السواء.

٩/٣٧: يجوز للدائن اللجوء إلى القضاء لإصدار حكم بالتقليص.

١٠/٣٧: يجوز للشركة أو المؤسسة المدينة اللجوء إلى القضاء لإلزام الدائنين بالإنظار.

مادة ٣٨: تغريم المدين الموسر المماطل

يحرم فرض غرامة أو اشتراط التعويض على المدين الموسر المماطل، مع جواز تحميلة المصروفات القضائية.

مادة ٣٩: صور معالجة الإعسار

١/٣٩: يجوز لمعالجة الإعسار، بذل أصل مالي معين، أو منفعة عين معينة لسداد الدين المستحق.

٢/٣٩: يجوز تحويل الديون إلى أسهم (رسملة) عن طريق زيادة رأس مال الشركة المدينة من خلال إصدار أسهم عادية يساهم فيها الدائن بدينه المستحق على الشركة، فيصبح مالكا لحصة في الشركة وموجوداتها بمقدار ما كان له من دين على الشركة المدينة.

٣/٣٩: يجوز اتفاق الشركة أو المؤسسة المدينة مع الدائن على الإنظار حسب ما تراه جهة خبيرة معتمدة بتقدير أوضاع الشركة، أو المؤسسة، وتحديد شروط الإنظار إن لزم الأمر.

مادة ٤٠: الشرط الجزائي

١/٤٠: الشرط الجزائي هو اتفاق بين المتعاقدين على تقدير التعويض الذي يستحقه من شرط له عن الضرر الذي يلحقه، إذا لم يُنقذ الطرف الآخر ما التزم به، أو تأخر في تنفيذه.

٢/٤٠: يجوز أن يكون الشرط الجزائي مقترنا بالعقد الأصلي، كما يجوز أن يكون في اتفاق لاحق قبل حدوث الضرر.

٣/٤٠: يجوز أن يشترط الشرط الجزائي في جميع العقود المالية ما عدا العقود التي يكون الالتزام الأصلي فيها دينياً؛ فإن هذا من الربا الصريح، وعلى ذلك يجوز هذا الشرط في عقود المقاولات بالنسبة للمقاول، وعقد التوريد بالنسبة للمورد، وعقد الاستصناع بالنسبة للصانع إذا لم ينقذ ما التزم به أو تأخر في تنفيذه، ولا يجوز في البيع بالتقسيط بسبب تأخر المدين عن سداد الأقساط المتبقية سواء، كان بسبب

الإعسار، أو المماثلة، ولا يجوز في عقد الاستصناع بالنسبة للمستصنع إذا تأخر في أداء ما عليه.

٤/٤٠: الضرر الذي يجوز التعويض عنه يشمل الضرر المالي الفعلي، وما لحق المضرور من خسارة حقيقية، وما فاته من كسب مؤكد، ولا يشمل الضرر الأدبي أو المعنوي.

٥/٤٠: لا يُعمل بالشرط الجزائي إذا أثبت من شرط عليه أن إخلاله بالعقد كان بسبب خارج عن إرادته، أو أثبت أن من شرط له لم يلحقه أي ضرر من الإخلال بالعقد.

٦/٤٠: يجوز للمحكمة بناء على طلب أحد الطرفين أن تُعَدِّل في مقدار التعويض إذا وجدت مبرراً لذلك، أو كان مبالغاً فيه.

الفصل الرابع

الشركات الحديثة

مادة ٤١ : الشركات الحديثة

١/٤١: شركات الأموال، هي الشركات التي تعتمد في تكوينها وتشكيلها على رؤوس أموال الشركاء بغض النظر عن الشخصية المستقلة لكل مساهم، وتكون أسهمها قابلة للتداول. وتنقسم إلى:

١. شركة المساهمة: هي الشركة التي يكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، ويكون كل شريك فيها مسؤولاً بمقدار حصته في رأس المال.

٢. شركة التوصية بالأسهم: هي الشركة التي يتكون رأس مالها من أسهم قابلة للتداول، ويكون الشركاء فيها قسمين: شركاء متضامنين ومسؤولين مسؤولية

تضامنية كاملة عن ديون الشركة، وشركاء موصين مسؤوليتهم محدودة بمقدار حصصهم.

٣. الشركة ذات المسؤولية المحدودة: هي الشركة التي يكون رأسمالها مملوكًا لعدد محدود من الشركاء لا يزيد عن عدد معين (يختلف ذلك باختلاف القوانين)، وتتحدد مسؤولية الشركاء فيها بمقدار حصة كل واحد منهم في رأس المال، ولا تكون أسهمها قابلة للتداول.

٢/٤١: شركات الأشخاص، هي الشركات التي يقوم كيانها على أشخاص الشركاء فيها، حيث يكون لأشخاصهم اعتبار، ويعرف بعضهم بعضًا، ويثق كل واحد منهم في الآخر. وتنقسم إلى:

١. شركة التضامن، هي الشركة التي تعقد بين شخصين أو أكثر بقصد الإتجار، على أن يقتصموا رأس المال بينهم، ويكونون مسؤولين مسؤولية شخصية وتضامنية في جميع أموالهم الخاصة أمام الدائنين. وهي تقوم بصفة أساسية على المعرفة الشخصية بين الشركاء.

٢. شركة التوصية البسيطة، هي الشركة التي تعقد بين شريك أو أكثر، يكونون مسؤولين ومتضامنين، وبين شريك واحد أو أكثر، يكونون أصحاب حصص خارجين عن الإدارة ويسمون شركاء موصين، ومسؤوليتهم محدودة بمقدار حصصهم في رأس المال.

٣. شركة المحاصة، هي شركة مستترة ليس لها شخصية قانونية، وتتعدد بين شخصين أو أكثر يكون لكل منهم حصة معلومة في رأس المال، ويتفقون على اقتسام الأرباح والخسائر الناشئة عن عمل تجاري واحد أو أكثر يقوم به الشركاء أو أحدهم باسمه الخاص، وتكون المسؤولية محدودة في حق مباشر العمل فيها.

٣/٤١: الشركة القابضة، هي الشركة التي تملك أسهمًا أو حصصًا في رأسمال شركة أو شركات أخرى مستقلة عنها، بنسبة تمكنها قانونًا من السيطرة على إدارتها، ورسم خططها العامة.

٤/٤١: الشركة متعددة الجنسيات، هي شركة تتكون من مجموعة من الشركات الفرعية، لها مركز أصلي يقع في إحدى الدول، بينما تقع الشركات التابعة له في دول أخرى مختلفة، وتكتسب في الغالب جنسيتها. ويرتبط المركز مع الشركات الفرعية من خلال استراتيجية اقتصادية متكاملة تهدف إلى تحقيق أهداف استثمارية معينة.

٥/٤١: الأصل في الشركات الجواز إذا خلت من المحرمات والموانع الشرعية في نشاطاتها، فإن كان أصل نشاطها حرامًا كالبنوك الربوية أو الشركات التي تتعامل بالمحرمات كالمتاجرة في المخدرات والأعراض والخنازير في كل أو بعض معاملاتها، فهي شركات محرمة لا يجوز تملك أسهمها ولا المتاجرة بها. كما يتعين أن تخلو من الغرر والجهالة المفضية للنزاع، وأي من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى بطلان الشركة أو فسادها في الشريعة.

٦/٤١: يحرم على الشركة أن تصدر أسهم تمتع أو أسهم امتياز أو سندات قرض. ٧/٤١: في حالة وقوع خسارة لرأس المال فإنه يجب أن يتحمل كل شريك حصته من الخسارة بنسبة مساهمته في رأس المال.

٨/٤١: إن المساهم في الشركة يملك حصّةً شائعةً من موجوداتها بمقدار ما يملكه من أسهم. وتبقى ملكية الرقبة له إلى أن تنتقل إلى غيره لأي سبب من الأسباب، من تخارج أو غيره.

٩/٤١: فيما يتعلق بطريقة تحصيل زكاة الأسهم من الشركاء في الشركات القابضة والشركات متعددة الجنسيات، يراجع في ذلك المادة ٣ والمادة 4.

الفصل الخامس

الملكية وحقوق الارتفاق وبدل الخلو

مادة ٤٢ : انتزاع الملكية للمصلحة العامة

١/٤٢: من المسلم به في أصول الشريعة، احترام الملكية الفردية، حتى أصبح ذلك من قواطع الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، وأن حفظ المال أحد الضروريات الخمس التي عرف من مقاصد الشريعة رعايتها، وتواردت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على صونها، مع استحضار ما ثبت بدلالة السنة النبوية وعمل الصحابة رضي الله عنهم، فمن بعدهم من جواز نزع ملكية العقار للمصلحة العامة تطبيقاً لقواعد الشريعة العامة في رعاية المصالح، وتنزيل الحاجة العامة منزلة الضرورة، وتحمل الضرر الخاص لتفادي الضرر العام.

٢/٤٢: يجب رعاية الملكية الفردية وصيانتها من أي اعتداء عليها، ولا يجوز تضيق نطاقها أو الحد منها، والمالك مسلط على ملكه وله في حدود المشروع، التصرف فيه بجميع وجوهه وجميع الانتفاعات الشرعية.

٣/٤٢: لا يجوز نزع ملكية العقار للمصلحة العامة إلا بمراعاة الضوابط والشروط الشرعية التالية :

١- أن يكون نزع العقار مقابل تعويض فوري عادل يقدره أهل الخبرة بما لا يقل عن ثمن المثل.

٢- أن يكون نازعه ولي الأمر أو نائبه في ذلك المجال.

٣- أن يكون النزع للمصلحة العامة التي تدعو إليها ضرورة عامة أو حاجة عامة تنزل منزلتها كالمساجد والطرق والجسور.

٤- أن لا يؤول العقار المنتزع من مالكه إلى توظيفه في الاستثمار العام أو الخاص، وألا يعجل نزع ملكيته قبل الأوان.

فإن اختلفت هذه الشروط أو بعضها كان نزع ملكية العقار من الظلم في الأرض، ومن الغصوب التي نهى الله تعالى عنها ورسوله.

٤/٤٢: إذا صرف النظر عن استخدام العقار المنزوعة ملكيته في المصلحة العامة، تكون أولوية استرداده لمالكة الأصلي، أو لورثته بالتعويض العادل.

مادة ٤٣ : حقوق الارتفاق

١/٤٣: حقوق الارتفاق هي كل ما ثبت لعقار ما على عقار آخر من الأمور المنتفع بها، مما يقبل الاشتراك.

٢/٤٣: حقوق الارتفاقات متعددة، ومتجددة، ومما ذكره الفقهاء قديماً:

١. حق الشرب: هو نوبة الانتفاع بالماء لسقيا الزرع والحيوانات، أو لإجراء الماء من عقار إلى آخر.

٢. حق المسيل: هو إسالة الماء الفائض عن الحاجة، أو غير الصالح، من الأرض المرتفعة إلى الأرض المرتفق بها، أو مروراً بها إلى مصرف عام.

٣. حق المرور: هو ما يثبت لأرض من حق، في المرور إليها على أرض أخرى مجاورة لها.

٤. حق التعلي أو العلو: هو حق الجزء الأعلى من البناء الذي يتكون من بناءين، أو من أبنية متعددة مترادفة فوق بعضها، في أن يعلو ويستقر على البناء الأسفل منه، والمملوك لغيره.

٣/٤٣: تنشأ حقوق الارتفاق بالأسباب التالية:

١. إذن المالك، في الأموال الخاصة، إما بطريق المعاوضة، أو التبرع.

٢. الضرورة.

٣. إحياء الموات.

٤. الجوار والأماكن المشتركة.

٥. يمكن أن تحدث أسباب تنشئ حقوق ارتفاق حديثة، تكون معتبرة شرعاً، ما لم تخالف نصوص الشريعة

وقواعدها العامة، مثل تمديد أسلاك الكهرباء وأقنية وأنابيب الصرف الصحي.

٤/٤٣: القاعدة الكلية لحقوق الارتفاق أن الأصل في المنافع الحل، وفي المضار التحريم، أما المياه الخاصة المحرزة، فلا تستحق إلا عند الضرورة، وبثمن المثل. ٥/٤٣: حق الارتفاق بالشرب أو بالإجراء وبالمسيل ثابت للعقار والمزارع ونحوها، بما يقتضيه جريان العرف والعادة، ومن ذلك: الارتفاق بإجراء الأنابيب بغرض تشغيل المصانع والمعامل أو الصرف الصحي، مقيداً ذلك كله بعدم الإضرار. ٦/٤٣: حق التعليق ثابت لصاحبه وله التصرف فيه بعوض وبدونه بحسب ما تقتضيه الأحكام المنظمة له.

٧/٤٣: مما استقر عليه العرف المعاصر، أنه جعل من حقوق الارتفاق، إمرار وسائل الخدمات العامة، كوسائل الاتصال، والكهرباء، والماء، والغاز، والصرف الصحي، والتكليف المركزي.

٨/٤٣: إذا كانت مواقف السيارات مواقف خاصة، كالبنايات والأسواق والمحال التجارية، فإنها تتبع العين التي أُبِيح الوقوف من أجلها.

مادة ٤٤ : بدل الخلو

١/٤٤: تنقسم صور الاتفاق على بدل الخلو إلى أربع صور:

- ١- أن يكون الاتفاق بين مالك العقار وبين المستأجر عند بدء العقد.
- ٢- أن يكون الاتفاق بين المستأجر وبين المالك وذلك في أثناء مدة عقد الإجارة أو بعد انتهائها.

٣- أن يكون الاتفاق بين المستأجر وبين مستأجر جديد، في أثناء مدة عقد الإجارة أو بعد انتهائها.

٤- أن يكون الاتفاق بين المستأجر الجديد وبين كل من المالك والمستأجر الأول، قبل انتهاء المدة، أو بعد انتهائها.

٢/٤٤: إذا اتفق المالك والمستأجر على أن يدفع المستأجر للمالك مبلغًا مقطوعًا زائدًا عن الأجرة الدورية - وهو ما يسمى في بعض البلاد خلوة -، فلا مانع شرعًا من دفع هذا المبلغ المقطوع على أن يعد جزءًا من أجرة المدة المنقح عليها، وفي حالة الفسخ تطبق على هذا المبلغ أحكام الأجرة.

٣/٤٤: إذا تم الاتفاق بين المالك وبين المستأجر أثناء مدة الإجارة على أن يدفع المالك إلى المستأجر مبلغًا مقابل تخليه عن حقه الثابت بالعقد في ملك منفعة بقية المدة، فإن بدل الخلو هذا جائز شرعًا، لأنه تعويض عن تنازل المستأجر برضاه عن حقه في المنفعة التي باعها للمالك.

٤/٤٤: إذا انقضت مدة الإجارة، ولم يتجدد العقد، صراحة أو ضمناً، عن طريق التجديد التلقائي حسب الصيغة المفيدة له، فلا يحل بدل الخلو، لأن المالك أحق بملكه بعد انقضاء حق المستأجر.

٥/٤٤: إذا تم الاتفاق بين المستأجر الأول وبين المستأجر الجديد، في أثناء مدة الإجارة، على التنازل عن بقية مدة العقد، لقاء مبلغ زائد عن الأجرة الدورية، فإن بدل الخلو هذا جائز شرعًا، مع مراعاة مقتضى عقد الإجارة المبرم بين المالك والمستأجر الأول، ومراعاة ما تقضي به القوانين النافذة الموافقة للأحكام الشرعية.

٦/٤٤: في الإجازات الطويلة المدة، خلافًا لنص عقد الإجارة طبقًا لما تسوغه بعض القوانين، لا يجوز للمستأجر إيجار العين لمستأجر آخر، ولا أخذ بدل الخلو فيها إلا بموافقة المالك، أما إذا تم الاتفاق بين المستأجر الأول وبين المستأجر

الجديد بعد انقضاء المدة فلا يحل بدل الخلو، لانقضاء حق المستأجر الأول في منفعة العين.

الفصل السادس

الكفالة التجارية والحقوق المعنوية

مادة ٤٥: الكفالة التجارية

١/٤٥: الكفالة شرعا، هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين في المطالبة بدين أو عين أو نفس، وهي غير الكفالة التجارية التي يقصد بها الاتفاق الذي يمكّن فيه المواطن، غير المواطن من استخدام الترخيص بمزاولة المهن أو إقامة المشروعات. ٢/٤٥: من صور الكفالة التجارية، موافقة المواطن الحاصل على ترخيص بعمل تجاري على قيام غير المواطن باستخدام الترخيص لنشاط خاص به وتمويل كامل منه، دون أي إسهام مالي للمواطن أو التزام منه بالعمل، باستثناء قيامه بالإجراءات التي تتطلبها مزاولة العمل بموجب الترخيص حيث يظهر المواطن بمظهر المالك للمشروع. وصورة استخدام غير المواطن للترخيص التجاري صورة مستحدثة ليست من باب الكفالة المعروفة فقهاً، ولا هي من باب شركة الوجوه، وإنما هي حق معنوي يملكه المواطن بحكم القانون، ثم ينقله لغيره بغير عوض، أو بعوض على سبيل البيع أو الإجارة. وهذا التعامل لا مانع منه شرعاً إذا انتفى الغرر والتدليس ومخالفة ولي الأمر.

٣/٤٥: من صور الكفالة التجارية، مشاركة المواطن مع غير المواطن في الحالات التي تسمح فيها القوانين، ويتقاضى المواطن مبلغاً مقطوعاً أو دورياً، يتفق عليه نظير استخدام الترخيص في النشاط أو المشروع المشترك، وصورة مشاركة غير المواطن في استخدام الترخيص التجاري، والتي تتم من خلال مساهمة مالية من

المواطن مع تقديم الرخصة، أو من خلال تقديم الرخصة وحدها بعد تقويمها تقويماً عادلاً بما يمثل المصروفات والجهود المبذولة في الحصول عليها عرفاً، لتحديد حصة مقدم الترخيص، وتكون حصة الطرف الآخر (غير المواطن) مساهمة مالية ينضم إليها عمله الذي يؤخذ بالاعتبار عند تحديد نسبة الربح، صورة من صور الكفالة التجارية الجائزة بما يتم الاتفاق عليه في تحديد نسب الربح مع تحمل الخسارة بحسب الحصص.

مادة ٤٦: الحقوق المعنوية

١/٤٦: يعتبر الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف والاختراع أو الابتكار، حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العُرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتموّل الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

٢/٤٦: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بَعوض مالي، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش، باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

٣/٤٦: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصنونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها.

الفصل السابع

بطاقات المسابقات وأرباح التجار

مادة ٤٧: بطاقات المسابقات

١/٤٧: المسابقة معاملة تقوم على المنافسة بين شخصين فأكثر في تحقيق أمر أو القيام به بعوض أو بغير عوض.

٢/٤٧: المسابقة بلا عوض مشروعة في كل أمر لم يرد في تحريمه نص ولم يترتب عليه ترك واجب أو فعل محرّم.

٣/٤٧: تجوز المسابقة بعوض بتوافر الضوابط الآتية:

١. أن تكون أهداف المسابقة ووسائلها ومجالاتها مشروعة.

٢. ألا يكون العوض (الجائزة) فيها من جميع المتسابقين.

٣. أن تحقّق المسابقة مقصدًا من المقاصد المعتبرة شرعًا.

٤. أن لا يترتب عليها ترك واجب أو فعل محرّم.

٤/٤٧: بطاقات (كوبونات) المسابقات التي تدخل قيمتها أو جزء منها في مجموع الجوائز لا تجوز شرعًا ؛ لأنها ضرب من ضروب الميسر.

٥/٤٧: المراهنة بين طرفين فأكثر على نتيجة فعل لغيرهم في أمور مادية أو معنوية حرام ؛ لعموم الآيات والأحاديث الواردة في تحريم الميسر.

٦/٤٧: دفع مبلغ على المكالمات الهاتفية للدخول في المسابقات غير جائز شرعًا إذا كان ذلك المبلغ أو جزء منه يدخل في قيمة الجوائز منعًا لأكل أموال الناس بالباطل.

٧/٤٧: لا مانع من استفاضة مقدمي الجوائز من ترويج سلعهم فقط - دون الاستفاضة المالية - عن طريق المسابقات المشروعة شريطة ألا تكون قيمة الجوائز أو جزء منها من المتسابقين، وألا يكون في الترويج غش أو خداع أو خيانة للمستهلكين.

٨/٤٧: تصاعد مقدار الجائزة وانخفاضها بالخسارة اللاحقة للفوز غير جائز شرعاً.
 ٩/٤٧: بطاقات الفنادق وشركات الطيران والمؤسسات التي تمنح نقاطاً تجلبُ منافع مباحة، جائزة إذا كانت مجّانية (بغير عوض)، وأما إذا كانت بعوضٍ فإنها غير جائزة لما فيها من الغرر.

مادة ٤٨ : تحديد أرباح التجار

١/٤٨: الأصل الذي تقرره النصوص والقواعد الشرعية ترك الناس أحراراً في بيعهم وشرائهم وتصرفهم في ممتلكاتهم وأموالهم، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وضوابطها، عملاً بمطلق قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم). سورة النساء ٢٩.

٢/٤٨: ليس هناك تحديد لنسبة معينة للربح يتقيد بها التجار في معاملاتهم، بل ذلك متروك لظروف التجارة عامة وظروف التاجر والسلع، مع مراعاة ما تقضي به الآداب الشرعية من الرفق والقناعة والسماحة والتيسير.

٣/٤٨: تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية على وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته كالغش، والخديعة، والتدليس، والاستغفال، وتزييف حقيقة الربح والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة.

٤/٤٨: لا يتدخل ولي الأمر بالتسعير إلاّ حيث يجد خللاً واضحاً في السوق والأسعار، ناشئاً من عوامل مصطنعة، فإن لولي الأمر حينئذ التدخل بالوسائل العادلة الممكنة التي تقضي على تلك العوامل وأسباب الخلل والغلاء والغبن الفاحش.

الباب الثالث: **أعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**

الفصل الأول: الودائع الجارية والاستثمارية

الفصل الثاني: صيغ التمويل بالديون

الفصل الثالث: صيغ التمويل والاستثمار بالمشاركات

الفصل الرابع : ضوابط التحوط والغلبة

الفصل الخامس: متفرقات في المعاملات المالية

الباب الثالث

أعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

كان للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الحظ الأوفر في قرارات مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي منذ إنشائه، إذ بدأ ذلك بوضعه بعض القواعد والأسس بناء على استفسارات البنك الإسلامي للتنمية، وهو بنك إسلامي تنموي مملوك للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد أصدر المجلس قراره ذا الرقم ١٣ (٣/١) مجيباً على تلك الاستفسارات، وتتبعته قراراته بعد ذلك لترسم معالم أساسية لأعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بما يشكل نظرية عامة للمصرفية الإسلامية.

ولم يقتصر مجلس المجمع على إصدار القرارات التي تنظم أعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ولكنه أصدر أيضاً توصيات عديدة لهذه المؤسسات وللبنوك المركزية المشرفة عليها، والتي تتعلق بتحسين التوجهات والمقاصد المأمولة من هذه المؤسسات وضرورة ارتباطها بأهداف العمل المصرفي والمالي الإسلامي. وهذا المشروع لتقنين قرارات المجمع، لا يمثل مشروعاً لقانون مستقل يصلح أن يحكم هذا النشاط المالي المهم، ولكنه يضع الأسس التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند إصدار أي قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية، في أي دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أو يصدر كمشروع بحثي علمي من أي باحث أو عالم، أو معهد أو مركز أو جامعة.

وحيث إن الصناعة المصرفية التقليدية الربوية، تعتمد على آلية أسعار الفائدة البنكية، فإن إثبات ما أصدره مجلس المجمع حول هذا الموضوع المحوري، والذي لا زال بعض الباحثين من المسلمين يشككون فيه، له أهمية خاصة في بداية هذا

الباب. وقد جاء في مقدمة القرار ١٣٣ (١٤/٧) الصادر في ذي القعدة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ما نصه:

إن أسلوب معالجة مشكلة المتأخرات التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية تختلف عن الأسلوب الذي تستخدمه البنوك التقليدية، حيث إن البنوك التقليدية تتعامل بالفائدة المحرمة، لذا فإن من المناسب التأكيد على تحريم الفوائد البنكية في ضوء ما يأتي:

أ- وظائف البنوك التقليدية:

إن القوانين المنظمة لعمل البنوك تمنعها من العمل في مجال الاستثمار القائم على الربح والخسارة. فهي تتلقى الودائع من الجمهور بصفقتها قروضاً، وتحصر وظائفها - كما يقول القانونيون والاقتصاديون - في الإقراض والاقتراض بفائدة، وخلق الائتمان بإقراض تلك الودائع بفائدة.

ب- العلاقة بين البنوك التقليدية والمودعين:

إن التكيف الشرعي والقانوني للعلاقة بين المودعين والبنوك هو علاقة اقتراض لا وكالة، وهذا هو ما تقرره القوانين وأنظمة البنوك، وذلك لأن الوكالة في الاستثمار عقد يفوض بمقتضاه شخص آخر في استثمار مبلغ من المال مملوك لصالح الموكل مقابل أجر محدد بمبلغ مقطوع أو نسبة من المال المستثمر، وقد انعقد الإجماع على أن الموكل يملك المال المستثمر، وله غنمه (ربحه) وعليه غرمه (خسارته) وللوكيل الأجرة المحددة في عقد الوكالة إذا كانت الوكالة بأجر. وعلى ذلك فلا تكون البنوك وكيلا عن المودعين في استثمار ودائعهم لأن هذه الودائع بتقديمها إلى البنك التقليدي وضمانه لها تكون قروضاً يملك التصرف فيها مع التزامه بردها، والقرض يُردّ بمثله دون أي زيادة مشترطة.

ج- فوائد البنوك التقليدية من الربا المحرم شرعاً:

إن فوائد البنوك على الودائع من الربا المحرم شرعاً في الكتاب والسنة وهو ما تضافرت عليه القرارات والفتاوى منذ المؤتمر الإسلامي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة في المحرم سنة ١٣٨٥هـ / مايو ١٩٦٥م، وحضره خمسة وثمانون فقيهاً من كبار علماء الأمة، وضم ممثلين لخمس وثلاثين دولة إسلامية، ونصّ في بنده الأول على أن: الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم. وتعاقت بعد ذلك قرارات وتوصيات مؤتمرات عدة منها:

١. المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م والذي حضره أكثر من ثلاثمائة من علماء وفقهاء وخبراء في الاقتصاد والبنوك، وقد أكد على حرمة فوائد البنوك.

٢. المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية المنعقد في الكويت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م وقد أكد على المعنى نفسه.

٣. مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره الثاني بجدة في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ/ديسمبر ١٩٨٥م في قراره رقم ١٠ (٢/١٠)، والذي نص على أن: كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، هاتان الصورتان ربا محرم شرعاً.

٤. المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة الذي أكد في دورته التاسعة المنعقدة عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م: على أن كل ما جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعاً.

٥. لجنة الإفتاء بالأزهر التي أكدت على حرمة عوائد شهادات الاستثمار (أ، ب) لأنها من باب القرض بفائدة، والقرض بفائدة ربا، والربا حرام.

٦. فتوى فضيلة المفتي - آنذاك - الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي في رجب ١٤٠٩هـ/فبراير ١٩٨٩م، تنص على أن: إيداع الأموال في البنوك أو إقراضها أو الاقتراض منها بأي صورة من الصور مقابل فائدة محددة مقدماً حرام. ويضاف إلى كل ما سبق ذكره فتاوى العديد من الهيئات العلمية: كالمجامع الفقهية في البلدان الإسلامية، ولجان الفتوى، والندوات والمؤتمرات العلمية، وفتاوى أهل العلم والمختصين في شؤون الاقتصاد وأعمال البنوك في العالم الإسلامي كلها أكدت على هذا المعنى بحيث تشكل في مجموعها إجماعاً معاصراً لا تجوز مخالفته على تحريم فوائد البنوك.

د. تحديد عائد الاستثمار بمبلغ مقطوع أو بنسبة من رأس المال مقدماً:

من المقرر أن عقد القرض بفائدة يختلف عن عقد المضاربة الشرعية حيث إن الربح للمقرض والخسارة عليه في القرض، أما المضاربة فهي مشاركة في الربح وتحمل للخسارة إن وقعت، لقوله صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان" [رواه أحمد وأصحاب السُّنن بسند صحيح]. أي ما يتحصل من عوائد ونماء وزيادات، إنما يحلُّ لمن يتحمل تبعه التلف والهالك والتعيب، وقد استخلص الفقهاء من هذا الحديث القاعدة الفقهية المشهورة "الغُرم بالغُرم". كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد "نهى عن ربح ما لم يُضمن" [رواه أصحاب السُّنن].

وقد وقع الإجماع من الفقهاء على مدى القرون وفي جميع المذاهب بأنه لا يجوز تحديد ربح الاستثمار في المضاربة وسائر الشراكات بمبلغ مقطوع أو بنسبة من المبلغ المستثمر (رأس المال)، لأن في ذلك ضماناً للأصل وهو مخالف للأدلة الشرعية الصحيحة، ويؤدي إلى قطع المشاركة في الربح والخسارة، التي هي مقتضى الشركة والمضاربة.

وهذا الإجماع ثابت مقرر إذ لم تُنقل أي مخالفة له، وفي ذلك يقول ابن قدامة في المغني (٣/٣٤): أجمع من يُحفظ عنه من أهل العلم على إبطال القراض (المضاربة) إذا شرط أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة“. والإجماع دليل قائم بنفسه.

الفصل الأول

الودائع الجارية والاستثمارية

مادة ٤٩: أحكام الفوائد المصرفية للقروض

١/49: إن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، صورتان من الربا المحرم شرعاً.

٢/٤٩: إن البديل الذي يضمن السيولة المالية والمساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام هو التعامل وفقاً للأحكام الشرعية. ٣/٤٩: التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية، والتمكين لإقامة المصارف الإسلامية، في كل بلد إسلامي لتغطي حاجة المسلمين كي لا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته.

مادة ٥٠: الودائع المصرفية (حسابات المصارف)

١/50: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها، وهو ملزم شرعاً بالرد عند الطلب. ولا يؤثر على حكم القرض كون البنك (المقترض) مليئاً.

٢/50: الودائع المصرفية تنقسم إلى نوعين، بحسب واقع التعامل المصرفي:
أ. الودائع التي تدفع لها فوائد، كما هو الحال في البنوك الربوية، هي قروض ربوية محرمة سواء أكانت من نوع الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، أم الودائع لأجل، أم الودائع بإشعار، أم حسابات التوفير.

ب. الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة فعليًا بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة، وتطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي التي منها عدم جواز ضمان المضارب (البنك) لرأس مال المضاربة.

٣/٥٠: إن الضمان في الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) هو على المقترضين لها (المساهمين في البنوك) ما داموا ينفردون بالأرباح المتولدة من استثمارها، ولا يشترك في ضمان تلك الحسابات الجارية المودعون في حسابات الاستثمار، لأنهم لم يشاركوا في اقتراضها ولا استحقاق أرباحها.

٤/٥٠: إن رهن الودائع جائز، سواء أكانت من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) أم الودائع الاستثمارية، ولا يتم الرهن على مبالغها إلا بإجراء يمنع صاحب الحساب من التصرف فيه طيلة مدة الرهن. وإذا كان البنك الذي لديه الحساب الجاري هو المرتهن لزم نقل المبالغ إلى حساب استثماري، بحيث ينتفي الضمان بالتحول من القرض إلى القراض (المضاربة) ويستحق أرباح الحساب صاحبه تجنبًا لانتفاع المرتهن (الدائن) بنماء الرهن.

٥/٥٠: يجوز الحجز من الحسابات إذا كان متفقًا عليه بين البنك والعميل.

٦/٥٠: الأصل في مشروعية التعامل الأمانة والصدق بالإفصاح عن البيانات بصورة تدفع اللبس أو الإيهام وتطابق الواقع وتنسجم مع المنظور الشرعي، ويتأكد ذلك بالنسبة للبنوك تجاه ما لديها من حسابات لاتصال عملها بالأمانة المفترضة ودفعًا للتغريب بذوي العلاقة.

مادة ٥١: مزايا الحساب الجاري

١/51: الحساب الجاري، هو سجل للمبالغ التي يقدمها العميل للبنك -الإسلامي أو التقليدي- ويتيح به الحق بسحبها في أي وقت، وبوسائل معروفة منها كتابة الشيكات والحوالات، إضافة للسحب النقدي المباشر، وتكون تلك المبالغ المودعة مضمونة في ذمة المصرف يستعملها لفائدته كما يشاء حسبما تنظمه القوانين.

٢/٥١: المزايا المصرفية، تمثل الحقوق الإضافية التي يمنحها البنك لأصحاب الحسابات الجارية تحت الطلب، من أجل جذبهم وتشجيعهم على فتح الحسابات أو الاستمرار فيها، وهي بحسب طبيعة نفعها والغرض المقصود منها نوعان؛ ما كان لنفع العميل وحده وينقسم إلى مزايا معنوية ومزايا مادية، وما كان لنفع الطرفين "المصرف والعميل" وينقسم إلى ما له علاقة بعمليات السحب والإيداع، وما لا علاقة له بذلك.

٣/٥١: تمثل المزايا المعنوية، المنافع والخدمات التي يمنحها البنك للعميل، ولم يبرز فيها ما يشبه العلاوة المالية على مقدار الوديعة، مثل: أفضلية الخدمة في فروع البنك، وكذا تزويد العميل بنشرة إرشادية دورية، وبكشف حساب دوري، وبشهادة ملاءة، وببطاقة المزايا الدولية للصراف الآلي ونحوها. وهذه المزايا جائزة، لأنها لا تعتبر من قبيل الزيادة المالية الربوية التي يلتزم البنك بدفعها للعميل زيادة على مبلغ القرض، وإنما هو تقديم مساعدة من المقرض (البنك) إلى المقرض (العميل) لاستيفاء حقه المالي، فيستصحب فيها حكم الإباحة الأصلية لانقضاء الدليل المانع.

٤/٥١: تمثل المزايا المادية، الأعيان والمنافع والنقود الزائدة على المبلغ المثبت في الحساب الجاري، ويبرز فيها ما يشبه العلاوة المادية مقابل الإقراض، كتقديم أجهزة كهربائية وأجهزة إلكترونية وتذاكر الطيران ونحوها. وهذه المزايا غير جائزة

سواء أكانت مشروطة أم غير مشروطة، إذا كانت بسبب الإقراض، وبالنظر لحجمه ومدته باعتبارها من جنس الزيادة الربوية التي يلتزم المقرض بدفعها إلى المقرض زيادة على مبلغ القرض. أما إذا كانت تعطى لكل عميل جديد يكسبه البنك - سواء أكان في الحساب الجاري أو حساب المضاربة أو في التمويل وغيره - فهي من نفقات الإعلان والتسويق، وكسب الزبائن والعملاء، وتكون مباحة تطبيقاً للإباحة الأصلية، طالما أنها لا ترتبط بخصوص الإقراض بحجمه ومدته.

٥/٥١: تجوز المزايا التي يمنحها البنك للعميل مما له علاقة بعمليات الإيداع والسحب من الحساب الجاري تحت الطلب، والنفع فيها للطرفين، مثل: خدمة دفتر الشيكات وبطاقة الصرف الآلي؛ لأنها تقديم مساعدة من المقرض (البنك) إلى المقرض (العميل) لاستيفاء حقه المالي، على أن المنفعة التي يجريها القرض للمقرض لا تختص به وحده، بل تعم المقرض والمقرض، ولأن فيها مصلحة للطرفين من غير ضرر لواحد منهما، والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها، كما أن هذا النوع من المزايا ليس بمنصوص على تحريمه، ولا هو في معنى المنصوص فوجب إبقاؤه على الإباحة الأصلية.

٦/٥١: لا تجوز المزايا التي يكون فيها النفع للطرفين، ولا علاقة لها بعمليات الإيداع والسحب من الحساب الجاري تحت الطلب، مثل: تقديم بعض الخدمات المصرفية بأسعار تفاضلية أي أدنى من التي تعطى لغيرهم، مما يتعلق بسعر صرف العملات ورسوم الحوالات وأجور صناديق حفظ الأمانات ورسوم فتح الاعتمادات وإصدار بطاقات الائتمان وخطابات الضمان ونحو ذلك، لأنها داخلة في قرض جر نفعاً.

مادة ٥٢: المضاربة المشتركة

١/52: المضاربة المشتركة هي المضاربة التي يعهد فيها مستثمرون عديدون . معًا أو بالتعاقب . إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم. ويطلق له غالبًا الاستثمار بما يراه محققًا للمصلحة، وقد يقيد بنوع خاص من الاستثمار، مع الإذن له صراحة أو ضمناً بخلط أموالهم بعضها ببعض، أو بماله، وموافقته أحياناً على سحب أموالهم كلياً أو جزئياً عند الحاجة بشروط معينة.

٢/٥٢: تجوز المضاربة المشتركة، وهي مبنية على ما قرره الفقهاء من جواز تعدد أرباب الأموال، وجواز اشتراك المضارب معهم في رأس المال، وإنها لا تخرج عن صور المضاربة المشروعة في حال الالتزام فيها بالضوابط الشرعية المقررة للمضاربة، مع مراعاة ما تتطلبه طبيعة الاشتراك فيها بما لا يخرجها عن المقضى الشرعي.

٣/٥٢: المستثمرون في المضاربة المشتركة، بمجموعهم هم أرباب المال، والعلاقة بينهم بمن فيهم المضارب إذا خلط ماله بمالهم، هي المشاركة. والمتعهد باستثمار أموالهم هو المضارب، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً مثل المصارف والمؤسسات المالية. والعلاقة بينه وبينهم هي المضاربة (القراض)، لأنه هو المنوط به اتخاذ قرارات الاستثمار والإدارة والتنظيم. وإذا عهد المضارب إلى طرف ثالث بالاستثمار فإنها مضاربة ثانية بين المضارب الأول وبين من عهد إليه بالاستثمار، وليست وساطة بينه وبين أرباب الأموال (أصحاب الحسابات الاستثمارية).

٤/٥٢: لا مانع من خلط أموال أرباب المال بعضها ببعض أو بمال المضارب، لأن ذلك يتم برضاهم صراحة أو ضمناً، كما أنه في حالة قيام الشخص المعنوي بالمضاربة وتنظيم الاستثمار لا يخشى الإضرار ببعضهم لتعين نسبة كل واحد في رأس المال. وهذا الخلط يزيد الطاقة المالية للتوسع في النشاط وزيادة الأرباح.

٥/٥٢: الأصل أن المضاربة عقد غير لازم ويحق لأي من الطرفين فسخه. وهناك حالتان لا يثبت فيهما حق الفسخ، وهما: (١) إذا شرع المضارب في العمل حيث تصبح المضاربة لازمة إلى حين التنضيق الحقيقي أو الحكمي، (٢) إذا تعهد رب المال أو المضارب بعدم الفسخ خلال مدة معينة فينبغي الوفاء، لما في الإخلال من عرقلة مسيرة الاستثمار خلال تلك المدة.

٦/٥٢: لا مانع شرعاً من توقيت المضاربة باتفاق الطرفين، بحيث تنتهي بانتهاء مدتها دون اللجوء إلى طلب الفسخ من أحدهما، ويقتصر أثر التوقيت على المنع من الدخول في عمليات جديدة بعد الوقت المحدد ولا يحول ذلك دون تصفية العمليات القائمة.

٧/٥٢: لا مانع شرعاً حين توزيع الأرباح من استخدام طريقة النمر القائمة على مراعاة مبلغ كل مستثمر ومدة بقائه في الاستثمار، لأن أموال المستثمرين ساهمت كلها في تحقيق العائد حسب مقدارها ومدة بقائها فاستحقاقها حصة متناسبة مع المبلغ والزمن هو أعدل الطرق لإيصال مستحقاتهم إليهم، وإن دخول المستثمرين في المضاربة المشتركة بحسب طبيعتها موافقة ضمناً على المباراة عما يتعذر الوصول إليه، كما أن من طبيعة المشاركة استفادة الشريك من ربح مال شريكه، وليس في هذه الطريقة ما يقطع المشاركة في الربح، وهي مشمولة بالرضا بالنسب الشائعة الناتجة عنها.

مادة ٥٣: إدارة المضاربة المشتركة.

١/53: لا مانع من اختيار لجنة متطوعة من المستثمرين لحماية حقوقهم، حيث إن للمستثمرين (أرباب الأموال) حقوقاً على المضارب تتمثل في شروط الاستثمار المعلنة منه والموافق عليها منهم بالدخول في المضاربة المشتركة، ومراقبة تنفيذ

شروط المضاربة المتفق عليها دون أن تتدخل هذه اللجنة في قرارات المضارب الاستثمارية إلا عن طريق المشورة غير الملزمة له.

٢/٥٣: لا مانع من اختيار "أمين الاستثمار" وهو أي مصرف أو مؤسسة مالية ذات درجة عالية في التصنيف وخبرة وملاءة مالية، يعهد إليه بتسلم الأموال والمستندات الممثلة للموجودات ليكون مؤتمناً عليها، ولمنع المضارب من التصرف فيها بما يخالف شروط المضاربة، بشرط أن يكون ذلك مصرحاً به في النظام (المؤسسة والمضاربة) ليكون المساهمون على بينة، وبشرط أن لا يتدخل أمين الاستثمار في القرارات ولكن يقتصر عمله على الحفظ والتثبت من مراعاة قيود الاستثمار الشرعية والفنية.

٣/٥٣: لا مانع شرعاً من وضع معدل متوقع للربح والنص على أنه إذا زاد الربح المتحقق عن تلك النسبة يستحق المضارب جزءاً من تلك الزيادة. وهذا بعد أن يتم تحديد نسبة ربح كل من الطرفين مهما كان مقدار الربح.

٤/٥٣: إذا تمت إدارة المضاربة من قبل شخص معنوي، كالمصارف والمؤسسات المالية، فإن المضارب هو الشخص المعنوي، بصرف النظر عن أي تغييرات في الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ولا أثر على علاقة أرباب المال بالمضارب إذا حصل تغير في أي منها ما دام منقفاً مع النظام المعلن والمقبول بالدخول في المضاربة المشتركة، كما لا تتأثر المضاربة بالاندماج بين الشخص المعنوي المدير لها مع شخص معنوي آخر. وإذا استقل أحد فروع الشخص المعنوي وصارت له شخصية معنوية مغايرة فإنه يحق لأرباب المال الخروج من المضاربة ولو لم تنته مدتها.

٥/٥٣: إذا أدار الشخص المعنوي، المضاربة من خلال موظفيه وعماله فإنه يتحمل نفقاتهم، كما يتحمل جميع النفقات غير المباشرة لأنها تُغطى بجزء من حصته من الربح. ولا تتحمل المضاربة إلا النفقات المباشرة التي تخصها، وكذلك نفقات ما لا يجب على المضارب عمله، مثل مَنْ يستعين بهم من خارج جهازه الوظيفي.

٦/٥٣: المضارب أمين ولا يضمن ما يقع من خسارة أو تلف إلا بالتعدي أو التقصير بما يشمل مخالفة الشروط الشرعية أو قيود الاستثمار المحددة التي تم الدخول على أساسها. ويستوي في هذا الحكم المضاربة الفردية والمشاركة. ولا يتغير بدعوى قياسها على الإجارة المشتركة، أو بالاشتراط والالتزام.

٧/٥٣: لا مانع من ضمان طرف ثالث منفصل في شخصيته وذمته المالية عن طرفي المضاربة المشتركة بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص لجبر الخسران في مشروع معين، على أن يكون التزاماً مستقلاً عن عقد المضاربة المشتركة، بمعنى أن قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطاً في نفاذ العقد وترتب أحكامه عليه بين أطرافه، ومن ثم فليس لحملة الصكوك أو لعامل المضاربة الدفع ببطان المضاربة أو الامتناع عن الوفاء بالتزاماتهم بها بسبب عدم قيام المتبرع بالوفاء بما تبرع به، بحجة أنّ هذا الالتزام كان محل اعتبار في العقد.

مادة ٥٤: ضمان البنك لمخاطر الاستثمار

١/54: المقصود بضمان البنك هو تحمل البنك تبعه الهلاك (الخسارة) الكلي أو الجزئي لأموال المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية.

٢/٥٤: تدور يد البنك بين :

أولاً: يد الضمان، وهي حيازة المال للتملك أو لمصلحة الحائز، مثل: يد المشتري والقابض على سوم الشراء والمرتهن والغاصب والمالك والمقترض. ويندرج تحت يد الضمان من حسابات البنك الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).

ثانياً: يد الأمانة: وهي حيازة المال نيابة لا تملكاً، بإذن من رب المال، كيد المودع، والمستعير، والمستأجر، والشريك، والمضارب وناظر الوقف، والوصي، ونحوهم. ويندرج تحت أنواع يد الأمانة من حسابات البنك الإسلامي: الحسابات الاستثمارية في البنك الإسلامي.

3/54: لا يجوز للبنك المضارب أن يضمن الهلاك (الخسارة) الكلي أو الجزئي في حسابات الاستثمار، إلا إذا تعدى أو قصر أو خالف الشروط وفق ما تقتضيه القواعد العامة للشريعة. ومن حالات التعدي:

١. عدم التزام البنك بالضوابط الشرعية التي تنص عليها العقود أو الاتفاقيات الخاصة بفتح حسابات الاستثمار بأنواعها المختلفة.

٢. مخالفة الأنظمة والقوانين والأعراف المصرفية والتجارية الصادرة من الهيئات الإشرافية المسؤولة عن تنظيم شؤون العمل المصرفي ما لم تكن متعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣. عدم إجراء دراسات الجدوى التمويلية الكافية للمتعاملين.

٤. اختيار الصيغ والآليات غير المناسبة للعمليات.

٥. عدم اتباع التعليمات والإجراءات المنصوص عليها في البنك.

٦. عدم أخذ الضمانات الكافية وفق ما تقتضيه الأعراف المعمول بها في هذا الخصوص.

4/54: لا يجوز تضمين البنك بصفته مضارباً بالشرط؛ لمخالفته لمقتضى عقد المضاربة.

٥/٥٤: ينتقل عبء الإثبات في دعوى الخسارة إلى البنك خلافاً للأصل، بشرط وجود قرائن تخالف أصل دعواه بعدم التعدي. ومما يقوي العمل بهذا الأصل: أ. إذا جرى عرف الناس بعدم قبول قول المضارب (البنك) حتى يقيم البينة على صدق ادعائه بعدم التعدي أو التقصير.

ب. ثبوت التهمة على الأمين: والمراد بها رجحان الظن بعدم صدقه (المضارب) في ادعائه عدم التعدي أو التقصير.

ت. ثبوت المصلحة لنقل عبء الإثبات إلى المضارب (البنك)، حماية لأموال المستثمرين من الخسارة عند ادعاء المضارب أو هلاك أموال المستثمرين. ٦/54: يجوز تبرع البنك المضارب بجزء من حصته بالبرج دون شرط في عقد المضاربة.

٧/٥٤: يقع تحديد مسؤولية إساءة البنك في استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار، على الجهات المنوط بها ذلك، ومنها:

١. الجهات الإشرافية مثل البنوك المركزية، سواء أكانت مؤسسة مالية إسلامية أو مؤسسة تقليدية لديها لجان متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

٢. مراكز المصالحة والتحكيم وفض المنازعات مثل المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي.

٣. مراقبو الحسابات وفق ما هو مستقر في مهنة المراجعة، وقد اعتبرت هذه المسؤولية من مسؤولية المراجع الخارجي في المعيار رقم ٥ من معايير المحاسبة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين، ويمكن أن يسند الأمر إلى هيئات الرقابة الشرعية.

٨/54: يقتصر التعويض عن الخسائر في الحسابات الاستثمارية على الضرر الفعلي، سواء أكانت الخسارة كلية أو جزئية دون ضمان الربح الفائت (الفرصة البديلة) لأنه مجرد توقع غير قائم.

الفصل الثاني

صيغ التمويل بالدين

مادة ٥٥: تمويلات البنك الإسلامي للتنمية

١/٥٥: يجوز أخذ أجور عن خدمات القروض التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية على أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية وكل زيادة على تكلفة الخدمات الفعلية محرمة لأنها من الربا المحرم شرعاً.

٢/٥٥: إن الوعد من البنك الإسلامي للتنمية بإيجار المعدات إلى العميل بعد تملك البنك لها أمر مقبول شرعاً.

٣/٥٥: إن توكيل البنك الإسلامي للتنمية أحد عملائه بشراء ما يحتاجه ذلك العميل من معدات وآليات ونحوها مما هو محدد الأوصاف والثلث لحساب البنك بغية أن يؤجره البنك تلك الأشياء بعد حيازة الوكيل لها، هو توكيل مقبول شرعاً، والأفضل أن يكون الوكيل بالشراء غير العميل المذكور إذا تيسر ذلك.

٤/٥٥: إن عقد الإيجار يجب أن يتم بعد التملك الحقيقي للمعدات وأن يبرم بعقد منفصل عن عقد الوكالة والوعد.

٥/٥٥: إن الوعد بهبة المعدات عند انتهاء أمد الإجارة جائز بعقد منفصل.

٦/٥٥: إن تبعة الهلاك والتعيب تكون على البنك بصفته مالاً للمعدات ما لم يكن ذلك بتعد أو تقصير من المستأجر فتكون التبعة عندئذ عليه.

٧/٥٥: إن نفقات التأمين لدى الشركات الإسلامية، كلما أمكن ذلك، يتحملها البنك.

٨/٥٥: إن الوعد من البنك الإسلامي للتنمية ببيع المعدات إلى العميل بعد تملك البنك لها أمر مقبول شرعاً.

٩/٥٥: إن توكيل البنك أحد عملائه بشراء ما يحتاجه ذلك العميل من معدات وآليات ونحوها مما هو محدد الأوصاف والتمن لحساب البنك، بغية أن يبيعه البنك تلك الأشياء بعد وصولها وحصولها في يد الوكيل، هو توكيل مقبول شرعاً، والأفضل أن يكون الوكيل بالشراء غير العميل المذكور إذا تيسر ذلك.

١٠/٥٥: إن عقد البيع يجب أن يتم بعد التملك الحقيقي للمعدات والقبض لها، وأن يبرم بعقد منفصل .

١١/٥٥: ينطبق على عمليات تمويل التجارة الخارجية، المبادئ المطبقة على عمليات البيع بالأجل مع تقسيط الثمن.

١٢/55: يحرم على البنك أن يحمي القيمة الحقيقية لأمواله من آثار تذبذب العملات بواسطة الفوائد المنجزة من إيداعاته. ولذا يجب أن تصرف تلك الفوائد في أغراض النفع العام كالتدريب والبحوث، وتوفير وسائل الإغاثة، وتوفير المساعدات المالية للدول الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية لها، وكذلك للمؤسسات العلمية والمعاهد والمدارس وما يتصل بنشر المعرفة الإسلامية.

مادة ٥٦: المواعدة والمواطأة في العقود

١/٥٦: الأصل في المواعدة من الطرفين أنها ملزمة ديانة، وليست ملزمة قضاءً.

٢/٥٦: لا تجوز المواعدة من طرفين على عقد، ويعتبر ذلك تحايلاً على الربا، مثل المواطأة على العينة أو المواعدة على بيع وسلف.

٣/٥٦: يجوز أن تجعل المواعدة ملزمة لطرفين إما بتقنين من الحكومة، وإما باتفاق الطرفين على نصّ في الاتفاقية يجعل المواعدة ملزمة للطرفين، وذلك في الحالات التي لا يمكن فيها إنجاز عقد البيع لعدم وجود المبيع في ملك البائع مع وجود حاجة عامة، لإلزام كل من الطرفين بإنجاز عقد في المستقبل بحكم القانون أو غيره، أو بحكم الأعراف التجارية الدولية، كما في فتح الاعتماد المستندي لاستيراد

البضاعات، وهذه المواعدة الملزمة في الحالات المذكورة، لا تأخذ حكم البيع المضاف إلى المستقبل، فلا ينتقل بها ملك المبيع إلى المشتري، ولا يصير الثمن ديناً عليه، ولا ينعقد البيع إلا في الموعد المتفق عليه بإيجاب وقبول. وإذا تخلف أحد طرفي المواعدة، في هذه الحالات المذكورة، عما وعد به، فإنه يُجبر قضاءً على إنجاز العقد، أو يحتمل الضرر الفعلي الحقيقي الذي لحق الطرف الآخر بسبب تخلفه عن وعده، دون الفرصة الضائعة.

مادة ٥٧: التمويل بالبيع بالتقسيط

- ١/٥٧: البيع بالتقسيط جائز شرعاً، ولو زاد فيه الثمن المؤجل على المعجل.
- ٢/٥٧: تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال، كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقداً، وثمانه بالأقساط لمدد معلومة، ولا يصح البيع إلا إذا جزم العاقدان بالنقد أو التأجيل. فإن وقع البيع مع التردد بين النقد والتأجيل بأن لم يحصل الاتفاق الجازم على ثمن واحد محدد، فهو غير جائز.
- ٣/٥٧: لا يجوز في بيع الأجل، التنصيص في العقد على فوائد التقسيط، مفصولة عن الثمن الحال، بحيث ترتبط بالأجل، سواء اتفق العاقدان على نسبة الفائدة أم ربطها بالفائدة السائدة.
- ٤/٥٧: إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم.
- ٥/٥٧: يحرم على المدين المليء أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء.
- ٦/٥٧: يجوز أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها، عند تأخر المدين عن أداء بعضها، ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد.

٧/٥٧: لا حق للبائع في الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة.

٨/٥٧: تجوز الحطيطة من الدين المؤجل، لأجل تعجيله، سواء أكانت بطلب الدائن أو المدين (ضع وتعجل) ولا تدخل في الربا المحرم إذا لم تكن بناء على اتفاق مسبق، وما دامت العلاقة بين الدائن والمدين ثنائية. فإذا دخل بينهما طرف ثالث لم تجز، لأنها تأخذ عندئذٍ حكم حسم الأوراق التجارية.

٩/٥٧: يجوز اتفاق المتدائنين على حلول سائر الأقساط عند امتناع المدين عن وفاء أي قسط من الأقساط المستحقة عليه ما لم يكن معسراً.

١٠/٥٧: إذا اعتبر الدين حالاً لموت المدين أو إفلاسه أو مماطلته، فيجوز في جميع هذه الحالات الحط منه للتعجيل بالتراضي.

مادة ٥٨: التمويل بالمراوحة للأمر بالشراء

١/٥٨: يجوز بيع المراوحة للأمر بالشراء، إذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصول القبض المطلوب شرعاً، طالما كانت تقع على المأمور مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه.

٢/٥٨: يكون الوعد الذي يصدر من الأمر أو المأمور على وجه الانفراد ملزماً للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان معلقاً على سبب ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد. ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر.

٣/٥٨: تجوز المواعدة التي تصدر من طرفي العقد، في بيع المراوحة بشرط الخيار للمتواعدين، كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز، لأن المواعدة

الملزمة في بيع المرابحة تشبه البيع نفسه، حيث يشترط عندئذ أن يكون البائع مالكا للمبيع حتى لا تكون هناك مخالفة لنهي النبي عن بيع الإنسان ما ليس عنده.

مادة ٥٩: التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك

١/59: الأولى الاكتفاء عن صور الإيجار المنتهي بالتملك ببدايل أخرى منها البديلان التاليان:

(الأول): البيع بالأقساط مع الحصول على الضمانات الكافية.

(الثاني): عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة في واحد من الأمور التالية :

- مدّ مدة الإجارة.

- إنهاء عقد الإجارة ورد العين المأجورة إلى صاحبها.

- شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة.

٢/59: ضابط منع عقد الإيجار المنتهي بالتملك، أن يرد عقدان مختلفان، في وقت واحد، على عين واحدة، في زمن واحد.

٣/٥٩: ضابط جواز عقد الإيجار المنتهي بالتملك، أولا: وجود عقدين منفصلين يستقل كل منهما عن الآخر، زمانا بحيث يكون إبرام عقد البيع بعد عقد الإجارة، أو وجود وعد بالتملك في نهاية مدة الإجارة. والخيار يوازي الوعد في الأحكام. وثانيا: أن تكون الإجارة فعلية وليست ساترة للبيع.

٤/٥٩: يلزم في عقد الإجارة المنتهية بالتملك، أن يكون ضمان العين المؤجرة على المالك لا على المستأجر وبذلك يتحمل المؤجر ما يلحق العين من غير تلف ناشئ من تعدي المستأجر أو تقريطه، ولا يلزم المستأجر بشيء إذا فانت المنفعة،

وإذا اشتمل العقد على تأمين العين المؤجرة فيجب أن يكون التأمين تعاونيا إسلاميا لا تجاريا ويتحملة المالك المؤجر وليس المستأجر.

٥/٥٩: يجب أن تطبق على عقد الإجارة المنتهية بالتملك أحكام الإجارة طوال مدة الإجارة وأحكام البيع عند تملك العين.

٦/٥٩: تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية في عقد الإجارة المنتهية بالتملك على المؤجر لا على المستأجر طوال مدة الإجارة.

٧/٥٩: من الصور الممنوعة لعقد الإجارة المنتهية بالتملك، ما يلي:

أ- عقد إجارة ينتهي بتملك العين المؤجرة مقابل ما دفعه المستأجر من أجرة خلال المدة المحددة، دون إبرام عقد جديد، بحيث تنقلب الإجارة في نهاية المدة بيعا تلقائيا.

ب- إجارة عين لشخص بأجرة معلومة، ولمدة معلومة، مع عقد بيع له معلق على سداد جميع الأجرة المتفق عليها خلال المدة المعلومة، أو مضاف إلى وقت في المستقبل.

ج- عقد إجارة حقيقي، واقترن به بيع بخيار الشرط لصالح المؤجر، ويكون مؤجلا إلى أجل طويل محدد (هو آخر مدة عقد الإجارة).

٨/٥٩: من الصور الجائزة لعقد الإجارة المنتهية بالتملك، ما يلي:

أ- عقد إجارة يُمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجرة معلومة في مدة معلومة، واقترن به عقد هبة العين للمستأجر، معلقا على سداد كامل الأجرة وذلك بعقد مستقل، أو وعد بالهبة بعد سداد كامل الأجرة.

ب- عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة في شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة.

ج- عقد إجارة يمكّن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجره معلومة في مدة معلومة، واقترن به وعد ببيع العين المؤجرة للمستأجر بعد سداد كامل الأجرة بثمن يتفق عليه الطرفان.

د- عقد إجارة يمكّن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجره معلومة، في مدة معلومة، ويعطي المؤجر للمستأجر حق الخيار في تملك العين المؤجرة في أي وقت يشاء، على أن يتم البيع في وقته بعقد جديد بسعر السوق، أو حسب الاتفاق في وقته.

مادة ٦٠: التمويل بالسلم

١/٦٠: السلع التي يجري فيها عقد السلم تشمل كل ما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته ويثبت ديناً في الذمة، سواء أكانت من المواد الخام أم المزروعات أم المصنوعات.

٢/٦٠: يجب أن يحدد لعقد السلم أجل معلوم، إما بتاريخ معين، أو بالربط بأمر مؤكد الوقوع، ولو كان ميعاد وقوعه يختلف اختلافاً يسيراً لا يؤدي للتنازع كموسم الحصاد.

٣/٦٠: الأصل تعجيل قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة ولو بشرط، على أن لا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن الأجل المحدد للسلم.

٤/٦٠: لا مانع شرعاً من أخذ المسلم (المشتري) رهناً أو كفيلاً من المسلم إليه (البائع).

٥/٦٠: يجوز للمسلم (المشتري) مبادلة المسلم فيه بشيء آخر - غير النقد - بعد حلول الأجل، سواء كان الاستبدال بجنسه أم بغير جنسه. حيث إنه لم يرد في منع

ذلك نص ثابت ولا إجماع، وذلك بشرط أن يكون البديل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم.

٦/٦٠: إذا عجز المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل فإنَّ المسلم (المشتري) يخير بين الانتظار إلى أن يوجد المسلم فيه، أو فسخ العقد وأخذ رأس ماله، وإذا كان عجزه عن إيسار فنظرة إلى ميسرة.

٧/٦٠: لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه، لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير.

٨/٦٠: لا يجوز جعل الدين رأس مال للسلم لأنه من بيع الدين بالدين.

٩/٦٠: يعتبر عقد السلم في عصرنا الحاضر أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواء أكان تمويلًا قصير الأجل أم متوسطاً أم طويلاً، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء، سواء أكانوا من المنتجين الزراعيين أم الصناعيين أم المقاولين أم من التجار، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى.

١٠/٦٠: يصلح عقد السلم لتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم، فَيَقَدِّمُ لهم بهذا التمويل نفعاً بالغاً ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم.

١١/٦٠: يمكن استخدام عقد السلم لتمويل النشاط الزراعي والصناعي، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

١٢/٦٠: يمكن تطبيق عقد السلم في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين بامدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

مادة ٦١ : التمويل بالاستصناع

١/٦١: عقد الاستصناع له دور كبير في تنشيط الصناعة، وفي فتح مجالات واسعة للتمويل والنهوض بالاقتصاد الإسلامي، وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة، وهو ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط التالية:
أ- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.
ب- أن يحدد فيه الأجل.

٢/٦١: يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجل محددة.

٣/٦١: يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

مادة ٦٢ : التمويل بالتورق

١/٦٢: التورق في اصطلاح الفقهاء: هو شراء شخص (المستورق) سلعة بثمن مؤجل من أجل أن يبيعها نقدًا بثمن أقل غالبًا إلى غير من اشترت منه بقصد الحصول على النقد. وهذا التورق جائز شرعًا، شرط أن يكون مستوفياً لشروط البيع المقررة شرعًا.

٢/٦٢: التورق المنظم في الاصطلاح المعاصر: هو شراء المستورق سلعة من الأسواق المحلية أو الدولية أو ما شابهها بثمن مؤجل يتولى البائع (الممول) ترتيب

بيعها، إما بنفسه أو بتوكيل غيره أو بتواطؤ المستورق مع البائع على ذلك، وذلك بضمن حال أقل غالبًا.

٣/٦٢: التورق العكسي: هو صورة التورق المنظم نفسها مع كون المستورق هو المؤسسة والممول هو العميل.

٤/٦٢: لا يجوز التورقان (المنظم والعكسي) وذلك لأن فيهما تواطؤًا بين الممول والمستورق، صراحة أو ضمناً أو عرفاً، تحايلاً لتحصيل النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة وهو ربا.

مادة ٦٣: التمويل بنظام البناء والتشغيل والإعادة

١/٦٣: عقد البناء والتشغيل والإعادة، هو اتفاق مالك أو من يمثله مع ممول (شركة المشروع) على إقامة منشأة وإدارتها، وقبض العائد منها، كاملاً أو حسب الاتفاق، خلال فترة متفق عليها بقصد استرداد رأس المال المستثمر مع تحقيق عائد معقول، ثم تسليم المنشأة صالحة للأداء المرجو منها.

٢/٦٣: عقد البناء والتشغيل والإعادة عقد مستحدث، فهو وإن شابه في بعض صورته التعاقدات وأدوات الاستثمار المعهودة فقها، فإنه قد لا يتطابق مع أي منها.

٣/٦٣: يجوز الأخذ بعقد البناء والتشغيل والإعادة في تعمير الأوقاف والمرافق العامة.

الفصل الثالث

صيغ التمويل والاستثمار بالمشاركات

مادة ٦٤: التمويل بالمشاركة المتناقصة

١/٦٤: المشاركة المتناقصة: معاملة جديدة تتضمن شركة بين طرفين في مشروع ذي دخل يتعهد فيها أحدهما بشراء حصة الطرف الآخر تدريجاً سواء كان الشراء من حصة الطرف المشتري في الدخل أم من موارد أخرى.

٢/٦٤: أساس قيام المشاركة المتناقصة: هو العقد الذي يبرمه الطرفان ويسهم فيه كل منهما بحصة في رأس مال الشركة، سواء أكان إسهامه بالنقود أم بالأعيان بعد أن يتم تقويمها، مع بيان كيفية توزيع الربح، على أن يتحمل كل منهما الخسارة - إن وجدت - بقدر حصته في الشركة.

٣/٦٤: تختص المشاركة المتناقصة بوجود وعد ملزم من أحد الطرفين فقط، بأن يمتلك حصة الطرف الآخر، على أن يكون للطرف الآخر الخيار، وذلك بإبرام عقود بيع عند تملك كل جزء من الحصة، ولو بتبادل إشعارين بالإيجاب والقبول.

٤/٦٤: يجوز لأحد أطراف المشاركة استئجار حصة شريكه بأجرة معلومة ولمدة محددة، ويظل كل من الشريكين مسؤولاً عن الصيانة الأساسية بمقدار حصته.

٥/٦٤: المشاركة المتناقصة مشروعة إذا التزم فيها بالأحكام العامة للشركات، وروعت فيها الضوابط الآتية:

أ. عدم التعهد بشراء أحد الطرفين حصة الطرف الآخر بمثل قيمة الحصة عند إنشاء الشركة، لما في ذلك من ضمان الشريك حصة شريكه، بل ينبغي أن يتم تحديد ثمن بيع الحصة بالقيمة السوقية يوم البيع، أو بما يتم الاتفاق عليه عند البيع.

- ب. عدم اشتراط تحمّل أحد الطرفين مصروفات التأمين أو الصيانة وسائر المصروفات، بل تحمّل على وعاء المشاركة بقدر الحصص.
- ت. تحديد أرباح أطراف المشاركة بنسب شائعة، ولا يجوز اشتراط مبلغ مقطوع من الأرباح أو نسبة من مبلغ المساهمة.
- ث. الفصل بين العقود والالتزامات المتعلقة بالمشاركة.
- ج. منع النص على حق أحد الطرفين في استرداد ما قدمه من مساهمة (تمويل).

مادة ٦٥ : الاستثمار بإصدار سندات (صكوك) المقارضة

١/65: سندات المقارضة، أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصًا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه. ويفضل تسمية هذه الأداة الاستثمارية صكوك المقارضة.

٢/65: يجب أن يمثل الصك (السند) ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته، وتترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعًا للمالك في ملكه، من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أنّ الصكوك تمثل رأس مال المضاربة.

٣/65: يقوم العقد في صكوك (سندات) المقارضة على أساس أنّ شروط التعاقد تحددها نشرة الإصدار وأنّ الإيجاب يعبر عنه الاكتتاب في هذه الصكوك، وأنّ القبول تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة، و لا بد أن تشمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعًا في عقد القراض (المضاربة) من حيث بيان معلومية

رأس المال وتوزيع الربح مع بيان الشروط الخاصة بذلك الإصدار على أن تتفق جميع الشروط مع الأحكام الشرعية.

٤/٦٥: تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول مع انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذوناً فيه من المضارب عند نشوء السندات، مع مراعاة الضوابط التالية:

١. إذا كان مال القراض المجتمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال ما يزال نقوداً فإنّ تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتُطبق عليه أحكام الصرف.

٢. إذا أصبح مال القراض ديوناً تطبق على تداول صكوك المقارضة أحكام التعامل بالديون.

٣. إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع. أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً فتراعى في التداول الأحكام الشرعية الواردة في المواد (٧٧ - ٧٩) عن أحكام الغلبة. وفي جميع الأحوال يتعين تسجيل التداول أصولياً في سجلات الجهة المصدرة.

٥/٦٥: من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها وإقامة المشروع بها، هو المضارب، أي عامل المضاربة، ولا يملك من المشروع إلا بمقدار ما قد يسهم به بشراء بعض الصكوك (السندات)، فهو رب مال بما أسهم به، بالإضافة إلى أنّ المضارب شريك في الربح بعد تحققه بنسبة الحصة المحددة له في نشرة الإصدار، وتكون ملكيته في المشروع على هذا الأساس، وأنّ يد المضارب على حصيلة الاكتتاب في الصكوك وعلى موجودات المشروع هي يد أمانة لا يضمن إلا بسبب من أسباب الضمان الشرعية.

٦/65: إذا روعيت ضوابط التداول، يجوز تداول صكوك (سندات) المقارضة في أسواق الأوراق المالية، إن وجدت، بالضوابط الشرعية، وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب ويخضع لإرادة العاقدين.

٧/65: يجوز أن يتم تداول سندات (صكوك) المقارضة بقيام الجهة المصدرة في فترات دورية معينة بإعلان أو إيجاب يوجه إلى الجمهور تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء هذه الصكوك من ربح مال المضاربة بسعر معين، ويحسن أن تستعين في تحديد السعر بأهل الخبرة، وفقاً لظروف السوق والمركز المالي للمشروع. كما يجوز الإعلان عن الالتزام بالشراء من غير الجهة المصدرة من مالها الخاص، على النحو المشار إليه.

٨/٦٥: لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار أو صكوك (سندات) المقارضة على نص بضمان عامل المضاربة، رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال، فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضمان واستحق المضارب ربح مضاربة المثل.

٩/٦٥: لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار ولا صك (سند) المقارضة الصادر بناء عليها على نص يلزم بالبيع ولو كان معلقاً أو مضافاً للمستقبل. وإنما يجوز أن يتضمن صك (سند) المقارضة وعداً بالبيع وفي هذه الحالة لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدرة من الخبراء وبرضا الطرفين.

١٠/65: لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصكوك المصدرة على أساسها نصاً يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح فإن وقع كان العقد باطلاً، ويترتب على ذلك:

أ- عدم جواز اشتراط مبلغ محدد لحملة الصكوك أو صاحب المشروع في نشرة الإصدار وصكوك المقارضة الصادرة بناء عليها.

ب - أن محل القسمة هو الربح بمعناه الشرعي، وهو الزائد عن رأس المال وليس الإيراد أو الغلة. ويعرف مقدار الربح، إما بالتنقيض أو بالتقويم للمشروع بالنقد، وما زاد عن رأس المال عند التنقيض أو التقويم فهو الربح الذي يوزع بين حملة الصكوك وعامل المضاربة، وفقاً لشروط العقد. ج- أن يعد حساب أرباح وخسائر للمشروع، وأن يكون معلناً وتحت تصرف حملة الصكوك.

١١/65: يستحق الربح بالظهور، ويملك بالتنقيض أو التقويم ولا يلزم إلا بالقسمة. وبالنسبة للمشروع الذي يدر إيراداً أو غلة فإنه يجوز أن توزع غلته، وما يوزع على طرفي العقد قبل التنقيض (التصفية) يعتبر مبالغ مدفوعة تحت الحساب.

١٢/65: يجوز النص في نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة في نهاية كل دورة، إما من حصة حملة الصكوك في الأرباح في حالة وجود تنقيض دوري، وإما من حصصهم في الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب ووضعها في احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال.

١٣/65: يجوز النص في نشرة الإصدار أو صكوك (سندات) المقارضة، على وعد طرف ثالث منفصل في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص لجبر الخسران في مشروع معين، على أن يكون التزاماً مستقلاً عن عقد المضاربة، بمعنى أن قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطاً في نفاذ العقد وترتب أحكامه عليه بين أطرافه، ومن ثم فليس لحملة الصكوك أو عامل المضاربة الدفع ببطلان المضاربة أو الامتناع عن الوفاء بالتزاماتهم بها بسبب عدم قيام المتبرع بالوفاء بما تبرع به، بحجة أن هذا الالتزام كان محل اعتبار في العقد.

مادة ٦٦: الاستثمار بإصدار صكوك الإجارة

١/66: تقوم فكرة صكوك الإجارة على مبدأ التصكيك (أو التسنييد أو التوريق) الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدرّ دخلاً. والغرض من صكوك الإجارة تحويل الأعيان والمنافع التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية (صكوك) يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل في سوق ثانوية. وعلى ذلك عُرِّفت بأنها "سندات ذات قيمة متساوية، تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل".

٢/66: لا يمثل صك الإجارة مبلغًا محددًا من النقود، ولا هو دين على جهة معنية - سواء أكانت شخصية طبيعية أم اعتبارية - وإنما هو ورقة مالية تمثل جزءًا شائعًا (سهمًا) من ملكية عين استعمالية، كعقار أو طائرة أو باخرة، أو مجموعة من الأعيان الاستعمالية - المتماثلة أو المتباينة - إذا كانت مؤجرة، تدرّ عائداً محددًا بعقد الإجارة.

٣/66: يمكن لصكوك الإجارة أن تكون اسمية، بمعنى أنها تحمل اسم حامل الصك، ويتم انتقال ملكيتها بالقيود في سجل معين، أو بكتابة اسم حاملها الجديد عليها، كلما تغيرت ملكيتها، كما يمكن أن تكون سندات لحاملها، بحيث تنتقل الملكية فيها بالتسليم.

٤/66: يجوز إصدار صكوك تُمثل ملكية الأعيان المؤجرة وتداولها - إذا توافرت فيها شروط الأعيان التي يصح أن تكون محلًا لعقد الإجارة - كعقار وطائرة وباحرة ونحو ذلك، ما دام الصك يمثل ملكية أعيان حقيقية مؤجرة، من شأنها أن تدرّ عائداً معلومًا.

٥/66: يجوز لمالك الصك - أو الصكوك - بيعها في السوق الثانوية لأي مشتر، بالثمن الذي يتفقان عليه، سواء كان مساويًا أم أقل أم أكثر من الثمن الذي اشترى به، وذلك نظرًا لخضوع أثمان الأعيان لعوامل السوق (العرض والطلب).

٦/٦٦: يستحق مالكُ الصك حصته من العائد - وهو الأجرة - في الأجل المحددة في شروط الإصدار منقوصًا منها ما يترتب على المؤجر من نفقة ومؤنة، على وفق أحكام عقد الإجارة.

٧/٦٦: يجوز للمستأجر الذي له حق الإجارة من الباطن أن يصدر صكوك إجارة تمثل حصصًا شائعةً في المنافع التي ملكها بالاستتجار بقصد إجارتها من الباطن، ويشترط لجواز ذلك أن يتم إصدار الصكوك قبل إبرام العقود مع المستأجرين، سواء تم الإيجار بمثل أجرة الإجارة الأولى أو أقل منها أو أكثر. أما إذا أبرمت العقود مع المستأجرين، فلا يجوز إصدار الصكوك، لأنها تمثل ديونًا للمصدر على المستأجرين.

٨/٦٦: لا يجوز أن يضمن مصدر الصكوك أو مديرها أصل قيمة الصك أو عائده، وإذا هلكت الأعيان المؤجرة كليًا أو جزئيًا فإن غرمها على حملة الصكوك.

مادة ٦٧: الاستثمار بإصدار الصكوك الإسلامية

١/67: التوريق التقليدي تحويل الديون إلى أوراق مالية (سندات) متساوية القيمة قابلة للتداول، وهذه السندات تمثل دينًا بفائدة لحاملها في ذمة مصدرها ولا يجوز إصدار هذه السندات ولا تداولها شرعًا.

أما التصكيك (التوريق الإسلامي) فهو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.

٢/67: تتميز الصكوك الإسلامية، بما يلي:

١. يمثل الصك حصة شائعة في ملكية حقيقية.

٢. يصدر الصك على أساس عقد شرعي، ويأخذ أحكامه.
٣. انتقاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك المدير).
٤. أن تشترك الصكوك في استحقاق الربح بالنسبة المحددة وتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك، ويمنع حصول صاحبه على نسبة محددة مسبقاً من قيمته الاسمية أو على مبلغ مقطوع.
٥. تحمل مخاطر الاستثمار كاملة.
٦. تحمل الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الموجودات الممثلة في الصك، سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو هبوطاً في القيمة، أو مصروفات الصيانة، أو اشتراكات التأمين.

٣/67: تلتزم الصكوك الإسلامية بالأحكام التالية:

١. لا يجوز أن يتعهد مدير الصكوك بإقراض حملة الصكوك أو بالتبرع عند نقص الربح الفعلي عن الربح المتوقع، وله - بعد ظهور نتيجة الاستثمار - أن يتبرع بالفرق، أو أن يقرضه، وما يصير عرفاً يعتبر كالتعهد.
٢. مدير الصكوك أمين لا يضمن قيمة الصك إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط المضاربة أو المشاركة أو الوكالة في الاستثمار.
٣. لا يجوز إطفاء الصكوك بقيمتها الاسمية بل يكون الإطفاء بقيمتها السوقية أو بالقيمة التي يتفق عليها عند الإطفاء.
٤. يراعى في الصكوك من حيث قابليتها للتداول، الالتزام بالضوابط التالية:
 - أ. إذا كانت مكونات الصكوك لا تزال نقوداً فتطبق أحكام الصرف.
 - ب. إذا انقلبت الموجودات لتصبح ديوناً كما هو الحال في بيع المرابحة فيطبق على تداول الصكوك أحكام الدين، من حيث المنع إلا بالمثل على سبيل الحوالة.
 - ت. إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضى عليه، على أن يكون

الغالب في هذه الحالة أحياناً ومنافع. أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً فتراعى في التداول الأحكام الشرعية الواردة في المواد (٧٧-٧٩) عن أحكام الغلبة.

ث. يتعين تسجيل التداول أصولياً في سجلات الجهة المصدرة، في جميع الأحوال.

٤/67: لا يجوز أن يتخذ القول بجواز التصكيك، ذريعة أو حيلة لتصكيك الديون وتداولها كأن يتحول نشاط الصندوق الاستثماري إلى المتاجرة بالديون التي نشأت عن السلع، ويجعل شيء من السلع في الصندوق حيلة للتداول.

٥/67: الشريعة الإسلامية قادرة على استيعاب المستجدات، ومنها إيجاد الحلول لكل ما يطرأ، والحكم على كل ما يستجد،

وتعتبر الصكوك الإسلامية ابتكاراً لأداة تمويلية شرعية تستوعب القدرات الاقتصادية الكبيرة، وقد تعددت مجالات تطبيق الصكوك ومنها استخدامها أداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية أو في تمويل موارد البنوك الإسلامية أو استثمار فائض سيولتها، وفي إعمار الممتلكات الوقفية، وتمويل المشروعات الحكومية، وإمكانية استخدام هذه الصكوك في الخصخصة المؤقتة شريطة أن يكون عائد هذه الصكوك جميعها ناشئاً عن موجودات دارة للدخل. وينبغي إيجاد الإطار القانوني لعملية التصكيك الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية التي تؤدي دوراً حيوياً في نجاح عمليات التصكيك، والسلطات التشريعية في الدول الأعضاء مدعوة لإيجاد الإطار القانوني المناسب والبيئة القانونية الملائمة والحاكمة لعملية التصكيك من خلال إصدار تشريعات قانونية ترعى عمليات التصكيك بمختلف جوانبها وتحقق الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية بشكل عملي.

مادة ٦٨: ضوابط تداول الصكوك الإسلامية

١/68: يجب أن تحقق الصكوك الإسلامية مقاصد التشريع من حيث: تعزيز التنمية ودعم النشاطات الحقيقية وإقامة العدالة بين الطرفين.

٢/68: يجب أن تحقق العقود الخاصة بالصكوك مقتضاها من حيث ثبوت الملكية شرعاً وقانوناً، وما يترتب عليها من القدرة على التصرف وتحمل الضمان. كما يجب خلو العقود من الحيل والصورية، والتأكد من سلامة ما تؤول إليه من الناحية الشرعية.

٣/6٨: يجب أن تتضمن وثائق الصكوك الآليات اللازمة لضبط التطبيق والتأكد من خلوها من الحيل والصورية ومعالجة الخلل المحتمل. كما يجب القيام بالمراجعة الدورية للتأكد من سلامة استخدام حصيلة الصكوك في الغرض المحدد لإصدارها، ومن تطبيق جميع مقتضيات العقود على الوجه المقصود شرعاً.

٤/68: يجب أن تستوفي الصكوك الإسلامية الفروق الجوهرية بينها وبين السندات الربوية من حيث الهيكلية والتصميم والتركييب، وأن ينعكس ذلك على آليات تسويق الصكوك وتسعيورها.

٥/6٨: لا يجوز للمضارب أو الشريك أو الوكيل أن يتعهد بأي مما يأتي:

أ. شراء الصكوك أو أصول الصكوك بقيمتها الاسمية أو بقيمة محددة سلفاً بما يؤدي إلى ضمان رأس المال أو إلى نقد حال بنقد مؤجل أكثر منه. ويستثنى من ذلك حالات التعدي والتفريط التي تستوجب ضمان حقوق حملة الصكوك.

ب. إقراض حملة الصكوك عند نقص العائد الفعلي على الصكوك عن المتوقع بما يؤدي إلى سلف وبيع أو قرض بفائدة. ويجوز تكوين احتياطي من الأرباح لجبر النقص المحتمل.

٦/68: يجوز التحوط من مخاطر رأس المال في الصكوك وغيرها، من خلال التأمين التعاوني أو التكافلي المنضبط بقواعد الشريعة المطهرة.

٧/6٨: لا يجوز بيع أصل بئمن نقدي بشرط أن يستأجر البائع هذا الأصل إجارة مقرونة بوعده بالتملك بما مجموعه من أجرة وئمن يتجاوز الثمن النقدي، سواء كان

هذا الشرط صريحاً أو ضمنياً، لأن هذا من العينة المحرمة شرعاً، ولذا لا يجوز إصدار صكوك مبنية على هذه الصيغة.

٨/٦٨: يجوز إجارة الأعيان الموصوفة في الذمة بما لا يخالف قواعد المعاملات الشرعية، ويجوز إصدار صكوك مبنية على ذلك،، إذا تم إيجاد حلول للإشكاليين التاليين:

أ. حكم تأجيل الأجرة عن مجلس العقد.

ب. حكم تداول صكوك إجارة الموصوف في الذمة قبل تعيين محل الإجارة.
٩/68: يخضع تداول الأوراق المالية، من صكوك أو أسهم، أو وحدات استثمارية، لما يلي:

١. إذا تمحضت موجودات الورقة المالية للنقود أو الديون، فيخضع تداولها لأحكام الصرف أو بيع الدين.

٢. إذا تمحضت موجودات الورقة المالية للأعيان أو المنافع أو الحقوق، فيجوز التداول بالسعر المتفق عليه.

٣. إذا كانت موجودات الورقة المالية خليطاً من النقود والديون والأعيان والمنافع والحقوق، فلها حالان:

أ. أن تكون النقود والديون تابعة لما يصح أن يكون متبوعاً، وتكون الورقة المالية متضمنة لملكية المتبوع، فيجوز حينئذ تداول الورقة المالية دون مراعاة نسبة النقود والديون إلى الموجودات.

ب. انتفاء تبعية النقود والديون أو عدم تضمن الورقة المالية لملكية المتبوع. فيخضع التداول حينئذ لأحكام الغلبة.

٤. إذا كانت الشركة أو المشروع الذي تمثله الورقة المالية لم يبدأ العمل الفعلي أو كان تحت التصفية، فيخضع التداول لأحكام الغلبة والتبعية، الواردة في المواد ٧٧-٧٩.

مادة ٦٩: أحكام صكوك إجارة الموصوف في الذمة

١/69: يجوز في إجارة المنافع الموصوفة في الذمة تعجيل الأجرة وتقسيتها وتأجيلها.

٢/٦٩: لا تستحق الأجرة في إجارة المنافع الموصوفة في الذمة إلا بتمكين المستأجر من المنفعة. فإذا لم يُمكن المستأجر من استيفاء المنفعة في الأجل المتفق عليه لا تستحق الأجرة.

٣/69: يجوز في إجارة الخدمات (التي فيها عمل) تعجيل الأجرة وتقسيتها وتأجيلها.

٤/٦٩: يجب في إجارة المنافع والخدمات الموصوفتين، تجنب بيع الدين بالدين، أو إلى ربح ما لم يضمن، أو إلى بيع ما ليس عند البائع المنهي عنها شرعاً.

٥/٦٩: لا يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة قبل تعيين العين التي تستوفى منها المنفعة.

٦/٦٩: لا يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفى من طرف موصوف في الذمة قبل تعيين الطرف الذي تستوفى منه الخدمة إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون. فإذا تعين الطرف جاز تداول الصكوك.

٧/٦٩: لا يجوز تداول الصكوك التي تمثل أعياناً تستصنع مع تأجيلها إجارة موصوفة في الذمة قبل البدء الحقيقي للشيء المستصنع.

٨/٦٩: لا يجوز إصدار صكوك أو وحدات محفظة، أو صندوق استثماري، تشمل على أعيان ومنافع وديون ونقود إذا كانت الديون والنقود مستقلة عن الأعيان

والمنافع والجهاز الإداري والنشاط الاقتصادي المتبوع (العمل الذي يولد الديون والنقود على نحو مشروع)، فإذا شملت ملكية حملة الصكوك أو حملة الوحدات الجهاز الإداري القائم بالنشاط الاقتصادي المولّد للنقود والديون وصار لها كيان شرعي وقانوني مستقل فيجوز عندئذ إصدار هذه الصكوك أو الوحدات وتداولها.

الفصل الرابع

ضوابط التحوط والغلبة في العمليات المالية

مادة ٧٠: التحوط في العمليات المالية

١/70: يعني التحوط عموماً التغطية والالتقاء، أو الوقاية، وبمعنى الحماية كما ورد عند الفقهاء، وفي الاصطلاح المالي يعني إجراءات منظمة لإدارة المخاطر بتحديدّها أو الحد منها أو إلغائها، من خلال نقلها إلى طرف آخر.

٢/٧٠: يعني التحوط في المعنى الاصطلاحي، الحماية من المخاطر وتخفيف آثارها، دون حصر مفهومه فيما هو شائع من العمليات في الأسواق المالية، التي يقوم أغلبها على الربا والمعاوضة على المخاطر. وتتضمن هذه الصيغ المشتقات والتي تشتمل على المستقبلات والاختيارات، وعمليات المبادلة المؤقتة.

٣/٧٠: يعني الخطر في اللغة، احتمال الهلاك، وفي الاصطلاح المالي احتمال هلاك المال أو وقوع الخسارة أو فوات الربح أو كونه دون مستوى المتوقع. والخطر المستهدف بهذا المعنى لا ينفك عن النشاط الاقتصادي، وقد وردت في الشريعة الإسلامية عقود التوثيق مثل الرهن والكفالة "الضمان" وغيرها لحماية طرفي العقد من مخاطر المعاوضة. والمخاطر إجمالاً غير مرغوب فيها، لأن فيها تعريض المال للهلاك.

٤/٧٠: تعني الحماية استخدام الوسائل المتاحة للوقاية من الخسران أو النقصان أو التلف، وهي بهذا المعنى أعم من ضمان رأس المال، من حيث إن الضمان هو الالتزام من جهة معينة بتحمل ما يلحق برأس المال من خسارة أو تلف أو نقصان؛ أما الحماية فهي وقاية رأس المال فيشمل الضمان المباشر وغير المباشر.

٥/70: يتفق التحوط بمعناه العام، وهو الوقاية والحماية للمال من المخاطر، مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال.

٦/٧٠: يتوقف الحكم الشرعي للتحوط في التطبيقات العملية، على مدى التزام صيغ وآليات التحوط بشتى صورها بالضوابط الشرعية، ويحتاج ذلك إلى تفصيل كل صيغة بالبحث، والتدقيق في مدى التزامها بالضوابط الشرعية.

مادة ٧١: الضوابط الشرعية لصيغ التحوط وأساليبها

١/71: يجب أن لا تنطوي صيغ التحوط على الربا أو تكون ذريعة إليه، وألا تشتمل على الغرر الفاحش، لما في ذلك من أكل أموال الناس بالباطل.

٢/٧١: يجب أن تكون صيغة التحوط في حد ذاتها مشروعة.

٣/٧١: يجب أن لا تؤدي صيغة التحوط إلى بيع الديون بغير قيمتها الاسمية، وتبادل الممنوع شرعاً، كما هو مشاهد في الأسواق المالية التقليدية.

٤/٧١: يجب أن لا تؤدي صيغ التحوط إلى بيع الحقوق المجردة، مثل بيوع الاختيارات الممنوعة وألا تؤدي إلى المعاوضة على الالتزام الممنوع مثل الأجر على الضمان.

٥/٧١: يجب مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية، عند صياغة عقود التحوط، وكذلك مراعاة مآلات تلك العقود وآثارها في الجوانب المختلفة، لأن مراعاة المآلات أصل معتبر شرعاً.

٦/٧١: يجب أن لا تؤدي عقود التحوط إلى ضمان رأس المال أو الربح المتوقع، سواء أكان الضمان من المدير أم المضارب أم الوكيل، وذلك في حالات عدم التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.

٧/٧١: لا يجوز أن يكون الخطر في حد ذاته محلاً للمعاوضة.

٨/٧١: يجب أن يكون المقصد من أدوات التحوط المحافظة على سلامة المال، وليس لأجل المقامرة على فروقات الأسعار.

مادة ٧٢: معاملات التحوط الجائزة

١/72: يجوز التحوط الاقتصادي الذي يقوم على التنوع في الأصول ومحافظ الاستثمار وتنوع الصيغ، وهو مطلوب شرعاً من أجل حسن إدارة الموارد.

٢/٧٢: يجوز التحوط التعاوني القائم على صيغ التكافل من خلال الدخول في عقود تأمين تكافلي بغية التعويض عن الأضرار والخسائر التي قد تعترض المؤسسة المالية الإسلامية، وذلك لجواز التأمين التعاوني على المشروعات والأصول العينية والمالية.

٣/٧٢: يجوز التحوط التعاقدي الموازي، وهو إجراء عقد مواز للعقد الأصلي بنفس الشروط والمواصفات تحتاط له المؤسسة عن مخاطر العقد الأصلي. مثل السلم والسلم الموازي، والاستصناع الموازي، شريطة عدم ربط العقد الأول بالعقد الآخر، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلاً عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته.

٤/٧٢: يجوز التحوط للمخاطر في العقود المركبة، من خلال الجمع بين العقود على سبيل الاقتران، وليس على سبيل الشرط، ولا على سبيل عقد في عقد، مثل الجمع بين البيع والوعد الملزم، والوكالة والمرابحة، ومن أهم صيغ هذا التحوط ما يلي:

أ- الجمع بين المرابحة والمشاركة: من خلال تقسيم المحفظة الاستثمارية إلى جزأين: الجزء الأول يخصص لمرابحات مع جهات ذات ملاءة ائتمانية بربح محدد، والجزء الثاني يستثمر في عقد مشاركة، كالماتجزة في الأسهم، أو في حصص عقارية، ونحوها، وبهذا يتحقق التحوط لرأس المال بعقد المرابحة، مع احتمال الخسارة في الجزء الثاني.

ب- الجمع بين الإجارة والمشاركة: وطريقة التحوط في هذه الأداة كسابقتها، لكن يتم التحوط بعقد الإجارة بدل المرابحة، مثل استثمار جزء من المحفظة الاستثمارية في شراء صكوك إجارة ذات عائد يغطي رأس المال، والباقي يستثمر في عقود مشاركة.

ج- الجمع بين المرابحة وبيع العربون: من خلال تقسيم رأس المال إلى جزأين: الجزء الأول يكون في مرابحات مع جهات ذات ملاءة ائتمانية وبيع معين، والجزء الثاني يجعله عربوناً في شراء أسهم، فإذا ارتفعت قيمة الأسهم أمضى عقد الشراء وقبض الأسهم ثم باعها فدفعت الثمن إلى البائع وتحقق للصندوق ربح، وإذا لم يحصل الارتفاع المتوقع فيعدل عن المضي في العقد ويخسر العربون، ويبقى رأس المال محمياً بعقد المرابحة. ويجب في هذه الطريقة مراعاة الضوابط الشرعية لبيع العربون، ومنها: الاحتفاظ بمحل العربون منذ إبرام العقد إلى التسوية، وعدم تداول العربون.

٥/72: يجوز التحوط باستعمال خيار الشرط حماية من نكول العميل، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتملك، لأن هذه العمليات تجوز بشرط الخيار للمتواعدين، كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز. ويعتبر جواز الوعد الملزم من أحد طرفي العقد، تحوطاً لنكول العميل، وحماية لتضرر المؤسسة، ولذلك فإنه يعطى الخيار للطرف الآخر.

٦/٧٢: يجوز التحوط باستعمال الضمان لوقاية رأس المال في الاستثمار، ومما يندرج ضمن صيغ الضمان الجائزة للتحوط من مخاطر الخسارة أو عدم الربح في المشروعات الاستثمارية، ما يلي:

١. ضمان الطرف الثالث: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المنفصل عن طرفي العقد إذا ألزم نفسه بالتبرع بالضمان في مشروع معين، بشرط أن يكون الضامن منفصلاً في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل لجبر الخسارة في مشروع معين، على أن يكون التزاماً مستقلاً.
٢. تحميل المضارب عبء إثبات دعوى الخسارة (البنك المضارب) خلافاً للأصل، بشرط وجود قرائن تخالف أصل دعواه بعدم التعدي.

مادة ٧٣: معاملات التحوط (الحماية) الممنوعة

١/73: لا يجوز التحوط بالقروض المتبادلة بعمليتين مختلفتين بالشرط، وهي صيغة تستخدم للتحوط من تغير أسعار الصرف وانكشاف حسابات المراسلين. فإذا كان لدى مؤسسة مالية فائض من عملة معينة تقوم بإقراضها لمؤسسة أخرى مقابل أن تقوم تلك المؤسسة الأخرى بإقراضها عملة أخرى بحاجة إليها بشرط صريح أو ضمني أو عرفي، وهذه صيغة من قبيل الإقراض بشرط الإقراض، وهي لا تجوز شرعاً، وتعدّ محل اتفاق بين المذاهب الفقهية بسبب الربط بين القرضين (أسلفني وأسلفك) اتفقت آجال القرضين أو اختلفت.

٢/٧٣: لا تجوز التحوطات لضمان رأس المال في الأسهم والصكوك، ومنها ما يلي:

١. ضمان القيمة الاسمية من قبل المصدر (مضاربا، شريكا مديرا، وكيلًا بالاستثمار).

- ٢.تعهد المضارب بإقراض محفظة الصكوك لضمان حد معين من توزيع الأرباح.
- ٣.اشتراط عدم تمكين حملة الصكوك من التصرف مثل عدم التصرف في العين المؤجرة في حال العجز عن سداد الأقساط.
- ٤.عدم نقل ملكية أصول الصكوك للمستثمرين أو حملة الصكوك مما يعني عدم دخولها في ضمانهم وعدم استحقاق العائد، لأنهم لم يتحملوا الغرم مقابل الغنم، ومما يدل على ذلك بقاء تلك الأصول في ميزانية المصدر غالبا.
- ٥.اشتراط أن تتضمن نشرة الإصدار إقراض المدير حملة الصكوك في حال نقص الربح الفعلي عن نسبة معينة، وغالبا ما يربط هذا الشرط بأن الربح إذا تجاوز تلك النسبة فيعود الزائد كله للمدير في شكل حافز.

مادة ٧٤: أحكام التحوط من خطر تقلب أسعار الصرف المستقبلية

- ١/٧٤: لا تجوز المواعدة الملزمة بين طرفين على إجراء عقد صرف في المستقبل، وصورتها أن يتواعد طرفان وعدا ملزما (مواعدة ملزمة) على إجراء عقد صرف في يوم مستقبلي محدد، بسعر صرف محدد، وذلك للأسباب التالية:
 - ١.لا يجوز شرعا البيع الآجل للعملات،
 - ٢.لا تجوز المواعدة على الصرف فيها، وهذا راجع إلى أن المواعدة الملزمة تشبه العقد، وأن المواعدة الملزمة في البيع تشبه البيع نفسه،
 - ٣.لا تتوافر في هذه الصورة الممنوعة، الحالات الاستثنائية بشأن المواعدة والمواطأة في العقود، والتي لا تشتمل على الربا.
- ٢/٧٤: لا يجوز الوعدان المتقابلان (الوعد الملزم بشروط محددة يقابله وعد ملزم بشروط مختلفة على إجراء عقد صرف في المستقبل) ، وصورته: أن يعد الطرف الأول الطرف الثاني وعدا ملزما ببيع مبلغ من عملة ما بسعر محدد في وقت محدد

في حال كان اتجاه سعر الصرف في غير مصلحته، أما إذا كان في مصلحته فلا يعد بشيء.

كما يقوم الطرف الثاني بإصدار وعد ملزم بأن يشتري العملة نفسها بالسعر المحدد نفسه في الوقت المحدد نفسه في حال كان اتجاه سعر الصرف مخالفا لمصلحته، أما إذا كان متوافقا مع مصلحته فلا يعد بشيء، والسبب في عدم الجواز أنه لا تجوز الوعود المتقابلة تحوطا للتغير في أسعار الصرف، لأن حقيقتها تشبه المواعدة الملزمة على الصرف الممنوعة شرعا.

٣/٧٤: لا يجوز تطبيق مبدأ الإيجاب الممتد لمدة محددة، الملزم للموجب بإجراء عقد صرف، وصورته، أن يصدر الطرف الأول إيجابا ممتدا إلى يوم محدد يجري فيه عقد الصرف، ببيع عملة، بسعر محدد، وبمبلغ محدد. ويعد الطرف الآخر وعدا ملزما أو غير ملزم بإصدار القبول في حين الأجل المتفق عليه، والسبب في عدم الجواز، ما يلي:

١. لا يجوز تطبيق مبدأ الإيجاب الممتد على عقد الصرف؛ لاشتراط التقابض في مجلس العقد، سواء قابله وعد ملزم من الطرف الآخر أم لا.

٢. إذا كان الإيجاب الممتد الملزم للموجب يقابله وعد ملزم من الطرف الآخر فهو بمثابة المواعدة الملزمة، بل هو أشد لوجود أحد ركني العقد وهو الإيجاب.

٤/74: لا يجوز إجراء عمليتي تورق متقابل، وصورته، إجراء معاملة تورق منظم يكون نتيجتها إثبات مديونية بمبلغ العملة الأولى المطلوب دفعها، ثم يتم إجراء معاملة تورق عكسي يكون نتيجتها إثبات مديونية بمبلغ العملة الثانية المطلوب تسلمها. فينتج عن ذلك نشوء مديونيتين متقابلتين على طرفي المعاملة، كل واحدة منهما بعملة أخرى، والسبب في عدم الجواز هو أن هذه المعاملة تستند في هيكلتها على عمليات التورق الممنوع شرعا (المنظم والعكسي) فتكون ممنوعة، وذلك لأن

فيهما تواطؤًا بين الممول والمستورق، صراحة أو ضمناً أو عرفاً، تحايلاً لتحقيق النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة وهو ربا.

٥/74: لا تجوز المواعدة الملزمة على إجراء مرابحة أو وضعية مستقبلا يكون ربحها أو خسارتها وفقا لمؤشر متفق عليه، وصورتها، أن تتم هذه العملية من خلال المواعدة الملزمة من طرفين على إجراء معاملة، مرابحة/ وضعية من الطرف الأول للطرف الثاني، أو من الطرف الثاني للطرف الأول في يوم مستقبلي ويكون ربحها أو خسارتها بمقدار الفرق إيجابا/ سلبا في اليوم المستقبلي المتفق على احتساب المؤشر فيه، والسبب في عدم الجواز، ما يلي:

١. الأصل عدم جواز المواعدة الملزمة من طرفين.

٢. لا تتوافر في هذه الصورة الحالات المستثناة التي أجازها المجمع.

٦/74: لا يجوز الوعدان المتقابلان (وعد ملزم بشروط محددة يقابله وعد ملزم بشروط مختلفة على إجراء عملية مرابحة/ وضعية في المستقبل) ، وصورته، أن يعد الطرف الأول الطرف الثاني وعدا ملزما بإجراء عملية مرابحة / وضعية في وقت محدد في حال كان اتجاه مؤشر سعر الصرف في غير مصلحته، وأما إذا كان اتجاه مؤشر سعر الصرف موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. كما يقوم الطرف الثاني بإصدار وعد ملزم بإجراء عملية مرابحة / وضعية في الوقت المحدد نفسه في حال كان اتجاه مؤشر سعر الصرف مخالفا لمصلحته، وأما إذا كان مؤشر سعر الصرف موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. ويحتسب ربح المرابحة أو خسارة الوضعية وفقا للمؤشر المتفق عليه. والسبب في عدم الجواز أن حقيقة الوعدين المتقابلين تشبه المواعدة الملزمة الممنوعة شرعا.

مادة ٧٥: أحكام التحوط من تغير مؤشرات سعر الفائدة

١/75: لا تجوز المواعدة الملزمة من الطرفين بإجراء عقد مرابحة أو وضعية مستقبلا يكون ربحها أو خسارتها وفقا لمؤشر متفق عليه، وصورتها أن تتم هذه العملية من خلال المواعدة الملزمة من طرفين على إجراء سلسلة عمليات مرابحة/ وضعية من الطرف الأول للطرف الثاني، أو من الطرف الثاني للطرف الأول في سلسلة أيام مستقبلية، ويكون ربح كل عملية أو خسارتها بمقدار الفرق إيجابا/ سلبا في كل يوم مستقبلي متفق على احتساب المؤشر فيه، والسبب في عدم جوازها ما يلي:

١. لا يجوز استعمال المواعدة الملزمة لصيغة للتحوط لمبادلة أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة، لأن المواعدة الملزمة تشبه العقد، وأن المواعدة الملزمة في البيع تشبه البيع نفسه.

٢. لا تتوافر في هذه الصورة الحالات المستثناة الجائزة، في المادة ٧٢.

٢/75: لا يجوز الوعدان المتقابلان (الوعد الملزم بشروط محددة والذي يقابله وعد ملزم بشروط مختلفة على إجراء عملية مرابحة/ وضعية في المستقبل) ، وصورته، أن يعد الطرف الأول الطرف الثاني وعدا ملزما بإجراء سلسلة عمليات مرابحة/ وضعية في أوقات محددة في حال كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة مخالفا لمصلحته، وأما إذا كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. كما يقوم الطرف الثاني بإصدار وعد ملزم بإجراء سلسلة عمليات مرابحة / وضعية في الأوقات المحددة نفسها في حال كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة مخالفا لمصلحته، وأما إذا كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. ويحتسب ربح المرابحة أو خسارة الوضعية وفقا للمؤشر المتفق عليه، والسبب في عدم الجواز

أنه لا يجوز الوعدان المتقابلان، لأن حقيقتهما تشبه المواعدة الملزمة الممنوعة شرعا.

٣/75: لا يجوز إجراء عمليات تورق متقابل، وصورته، إجراء معاملة تورق منظم يكون نتيجتها إثبات مديونية بسعر الفائدة الثابتة المطلوبة، ثم إجراء معاملة تورق عكسي يكون نتيجتها إثبات مديونية بسعر الفائدة المتغيرة، بحيث تتم المقاصة بين المديونيتين في كل يوم من أيام آجالهما. وتكون المقاصة في ذلك الحين بدفع الفرق فقط. ويتم التوصل إلى سعر الفائدة المتغيرة في معاملة التورق بإحدى طرق ثلاث:

١. التعاقد على التورق بسعر متغير.
٢. التعاقد على التورق بسعر ثابت مع الوعد بحسم كل ما زاد عن مؤشر سعر الفائدة في كل يوم قسط مستقبلي.
٣. التورق الدوار بإجراء سلسلة تورقات قصيرة الأجل؛ كل واحد منها بسعر ثابت لتشكل في النهاية مديونية بسعر متغير. والسبب في عدم الجواز أن المعاملة تقوم على الصيغة الممنوعة شرعا للتورق.

مادة ٧٦: أحكام الوعد الملزم من طرف واحد بديلا عن معاملة الخيارات

لا يجوز الوعد الملزم من طرف واحد بديلا عن معاملة الخيارات، وصورته، إصدار وعد ملزم من طرف واحد على إجراء معاملة مرابحة للطرف الثاني بمقدار الفرق الإيجابي في يوم متفق عليه، أو خلال مدة متفق عليها متى ما طلب الطرف الثاني. وهذا الوعد الملزم يباع بقيمة محددة تدفع ابتداء، والطرف الأول الذي يصدر وعدا ملزما يساوي الطرف البائع للخيار، والطرف الثاني الذي يملك الإلزام بتنفيذ الوعد يساوي الطرف المشتري للخيار. والسبب في عدم الجواز أنه لا يجوز الاعتياض عن الوعد الملزم، بعقود الخيارات المقصود بها الاعتياض عن الالتزام

ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة، أو في وقت معين إما مباشرة، أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين، وحكم الخيارات التي تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية، أنها غير جائزة بسبب أن المعقود عليه ليس مالاً ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه، وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداءً فلا يجوز تداولها.

مادة ٧٧: الغلبة والتبعية في المعاملات المالية

١/٧٧: إن قاعدة التبعية (تبعية التابع للمتبوع) مقررة شرعاً وهي تنص على أن التابع تابع، أو ما يتبع الشيء يأخذ حكمه، فيجوز العمل بها في تداول الأوراق المالية، بشرط تحقق المتبوع.

٢/٧٧: إذا تحقق ضابط المتبوع، وهو وجود النشاط والعمل والكيان المسؤول (المؤسسة أو الشركة) عن تقلاب المال، فيجوز حينئذ تداول الورقة المالية بدون اعتبار لنسبة النقود والديون ضمن موجوداتها؛ إذ هي تعد تابعة في هذه الحالة للأصل المتبوع وليست مستقلة، مع مراعاة أن يظل الأصل المتبوع قائماً في جميع مراحل التداول.

٣/٧٧: إذا كانت الأوراق المالية لا تمثل نشاطاً تجارياً تقلب فيه الأموال، وإنما هي عبارة عن الملكية الشائعة في بعض التمويلات المقدمة من قبل مؤسسة مالية؛ وكانت موجودات الورقة المالية مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع ونقود وديون ناشئة فيها، فيجوز تداولها بالسعر المتفق عليه على أن تكون الغلبة في هذه الحالة للأعيان والمنافع، وضابط ذلك أن تزيد الأعيان والمنافع عن النصف (٥٠%).

٤/٧٧: لا يجوز أن يتخذ القول بجواز تداول الأوراق المالية - بناء على قاعدة التبعية - ذريعة أو حيلة لتصكيك الديون وتداولها كأن تكون مكونات الورقة المالية ديونا ونقودا أضيفت إليها أعيان ومنافع لجعلها غالبية للتمكن من توريقها.

مادة ٧٨: أحكام تطبيقات الغلبة والتبعية في تداول الصكوك والوحدات الاستثمارية.

١/78: في تداول الصكوك، يجب مراعاة أن يكون العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه مستوفيا لأركانه وشروطه الشرعية، وألا يتضمن شرطاً ينافي مقتضاه أو يخالف أحكامه.

٢/٧٨: يجوز تداول الصكوك إذا كان الغالب على موجوداتها الأعيان أو المنافع أو الخدمات، بعد قفل باب الاكتتاب وبدء النشاط، أما قبل بدء النشاط فتراعى الضوابط الشرعية لعقد الصرف إذا كانت الموجودات نقوداً، وتطبق أحكام التصرف في الديون إذا كانت الموجودات ديوناً.

٣/٧٨: يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان (الموجودات) المعينة قبل إعادة إجازة تلك الأعيان، فإذا أعيدت الإجازة كان الصك ممثلاً للأجرة، وهي حينئذ دين في ذمة المستأجر الثاني، فيخضع التداول حينئذ لأحكام وضوابط التصرف في الديون.

٤/٧٨: لا يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة قبل تعيين العين التي تستوفى منها المنفعة، وقبل تسليمها إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون، فإذا تعينت جاز تداول الصكوك.

٥/٧٨: يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفى من طرف معين قبل إعادة إجازة تلك الخدمات، فإذا أعيدت الإجازة كان الصك ممثلاً للأجرة، وهي

حينئذ تصبح ديناً في ذمة المستأجر الثاني، فيخضع التداول حينئذ لأحكام وضوابط التصرف في الديون.

٦/٧٨: لا يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفى من طرف موصوف في الذمة قبل تعيين الطرف الذي تستوفى منه الخدمة إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون. فإذا تعين الطرف جاز تداول الصكوك.

٧/78: يجوز تداول صكوك الاستصناع إذا صدرت من الصانع أو تحولت النقود إلى أعيان مملوكة لحملة الصكوك في مدة الاستصناع، أما إذا دفعت حصيلة الصكوك ثمناً في استصناع مواز أو تم تسليم العين المصنعة للمستصنع بمعنى أن ثمن الاستصناع أصبح ديناً في ذمته فإن تداولها يخضع لأحكام التصرفات في الديون.

٨/٧٨: لا يجوز تداول صكوك السلم لأنها من قبيل بيع الديون فتخضع لأحكام التصرف في الديون.

٩/٧٨: لا يجوز تداول صكوك المرابحة بعد بيع بضاعة المرابحة للمشتري وتسليمها له؛ لأنه من قبيل بيع الديون.

١٠/٧٨: يجوز تداول صكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك الوكالة بالاستثمار بعد قفل باب الاكتتاب واستيفاء ضوابط الأصل المتبوع.

١١/٧٨: يجوز تداول صكوك الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك بعد تملك المؤجر للعين المراد تأجيرها.

مادة ٧٩: أحكام تطبيقات الغلبة والتبعية في تداول الأسهم

١/79: لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها ديوناً فقط إلا بمراعاة أحكام التصرف في الديون.

٢/٧٩: لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها نقوداً فقط، سواء في فترة الاكتتاب أو بعد ذلك قبل أن يتحول جزء من رأس المال إلى موجودات ثابتة بنسبة (١٠%) .

٣/٧٩: إذا كانت موجودات السهم مكونة من أعيان ومنافع ونقود وديون، ولم تتحقق الغلبة للأعيان والمنافع على الديون والنقود بأن كانتا متساويتين، أو كان الغالب النقود والديون، أو تعذر العلم بها فيعمل بقاعدة التبعية، وضابطها تحقق المتبوع وهو: النشاط والعمل والكيان المسؤول (الجهاز الإداري) عن تقليب المال، فيجوز حينئذ تداول السهم بدون اعتبار لنسبة النقود والديون ضمن موجوداتها؛ إذ هي تعد تابعة في هذه الحالة للأصل المتبوع وليست مستقلة، مع مراعاة أن يظل الأصل المتبوع قائماً في جميع مراحل التداول.

الفصل الخامس

متفرقات في المعاملات المالية

مادة ٨٠: القبض الحكمي للأموال

١/٨٠: قبض الأموال كما يكون حسيًا في حالة الأخذ باليد، أو الكيل أو الوزن في الطعام، أو النقل والتحويل إلى حوزة القابض، يتحقق اعتبارًا وحكمًا بالتخلية مع التمكين من التصرف ولو لم يوجد القبض حسًا. وتختلف كيفية قبض الأشياء بحسب حالها واختلاف الأعراف فيما يكون قبضًا لها.

٢/٨٠: تعتبر صور القبض الحكمي التالية مقبولة شرعًا :

- ١- القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في الحالات التالية:
- أ - إذا أودع في حساب العميل مبلغ من المال مباشرة أو بحوالة مصرفية.

ب - إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه وبين المصرف في حال شراء عملة بعملة أخرى لحساب العميل.

ج - إذا اقتطع المصرف - بأمر العميل - مبلغًا من حساب له إلى حساب آخر بعملة أخرى، في المصرف نفسه أو غيره، لصالح العميل أو لمستفيد آخر، وعلى المصارف مراعاة قواعد عقد الصرف في الشريعة الإسلامية. ويغتفر تأخير القيد المصرفي بالصورة التي يتمكن المستفيد بها من التسلم الفعلي، للمدد المتعارف عليها في أسواق التعامل، على أنه لا يجوز للمستفيد أن يتصرف في العملة خلال المدة المغتفرة إلا بعد أن يحصل أثر القيد المصرفي بإمكان التسلم الفعلي.

٢- تسلم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه وحجزه من قبل المصرف.

مادة ٨١: بيع الدين

١/٨١: لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه، لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو غير جنسه، لأنه من بيع الكالء بالكالء المنهي عنه شرعًا. ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئًا عن قرض أو بيع آجل.

٢/٨١: يعدّ من فسخ الدين بالدين الممنوع شرعًا كل ما يُفضي إلى زيادة الدين على المدين مقابل الزيادة في الأجل أو يكون ذريعة إليه، ومن ذلك فسخ الدين بالدين عن طريق معاملة بين الدائن والمدين، تنشأ بموجبها مديونية جديدة على المدين من أجل سداد المديونية الأولى كلها أو بعضها، سواء أكان المدين موسرًا أم معسرًا، وذلك كسواء المدين سلعة من الدائن بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال من أجل سداد الدين الأول كله أو بعضه.

٣/٨١: من صور بيع الدين الجائزة، ما يلي:

أولاً: بيع الدائن دينه لغير المدين، في إحدى الصور التالية:

أ. بيع الدين الذي في الذمة بعملة أخرى حالة، تختلف عن عملة الدين، بسعر يومها.

ب. بيع الدين بسلعة معينة.

ت. بيع الدين بمنفعة عين معينة.

ثانياً: بيع الدين ضمن خطة أغلبها أعيان ومنافع هي المقصودة من البيع.

مادة ٨٢: أحكام السندات، وبدائلها

١/٨٢: إن السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغ مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط، محرمة شرعاً، من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول، لأنها قروض ربوية سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة. ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوكاً استثمارية أو ادخارية أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحاً أو ريعاً أو عمولة أو عائداً.

٢/٨٢: تحرم السندات ذات الكوبون الصفري باعتبارها قروضاً يجري بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها حسماً لهذه السندات.

٣/٨٢: تحرم السندات ذات الجوائز باعتبارها قروضاً أشرت فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين، أو لبعضهم لا على التعيين، فضلاً عن شبهة القمار.

٤/٨٢: من البدائل للسندات المحرمة - إصداراً أو شراءً أو تداولاً - السندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث

لا يكون لمالكها فائدة أو نفع مقطوع، وإنما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصكوك ولا ينالون هذا الربح إلا إذا تحقق

فعلاً.

٥/٨٢: الأوراق التجارية (الشيكات - السندات لأمر - سندات السحب) من أنواع التوثيق المشروع للدين بالكتابة.

٦/٨٢: إن حسم (خصم) الأوراق التجارية غير جائز شرعاً، لأنه يؤول إلى ربا النسيئة المحرم.

مادة ٨٣: خطاب الضمان

١/٨٣: أن خطاب الضمان بأنواعه الابتدائي والنهائي لا يخلو إما أن يكون بغطاء أو بدونه فإن كان بدون غطاء، فهو: ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره فيما يلزم حالاً أو مآلاً، وهذه هي حقيقة ما يعنى في الفقه الإسلامي باسم: الضمان أو الكفالة.

٢/٨٣: إذا كان خطاب الضمان بغطاء، فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي: الوكالة، والوكالة تصح بأجر أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له).

٣/٨٣: إن الكفالة هي عقد تبرع يقصد به الإرفاق والإحسان، وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة، لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعاً على المقرض، وذلك ممنوع شرعاً.

٤/٨٣: إن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان - والتي يراعى فيها عادة مبلغ الضمان ومدته - سواء أكان بغطاء أم بدونه.

٥/٨٣: إن المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان بنوعية جائزة شرعاً، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل، وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي، يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء.

مادة ٨٤: بطاقات الائتمان

١/٨٤: بطاقة الائتمان، مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري - بناء على عقد بينهما - يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع. ومن أنواع هذا المستند ما يمكن من سحب نقود من المصارف. وتأخذ بطاقات الائتمان، عدة صور منها ما يلي:

١. ما يكون السحب أو الدفع بموجبها من حساب حاملها في المصرف وليس من حساب المصدر فتكون بذلك مغطاة.

٢. ما يكون الدفع من حساب المصدر ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية.

٣. ما يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع خلال فترة محددة من تاريخ المطالبة.

٤. ما لا يفرض فوائد على مجموع الرصيد غير المدفوع خلال فترة محددة من تاريخ المطالبة.

٥. ما يفرض رسماً سنوياً، على حامل بطاقة الائتمان.

٦. ما لا يفرض فيه المصدر رسماً، على حامل بطاقة الائتمان.

٢/٨٤: لا يجوز إصدار بطاقة الائتمان غير المغطاة، ولا التعامل بها، إذا كانت مشروطة بزيادة فائدة ربوية، حتى ولو كان طالب البطاقة عازماً على السداد ضمن فترة السماح المجاني.

٣/٨٤: يجوز إصدار بطاقة الائتمان غير المغطاة، إذا لم تتضمن شرط زيادة ربوية على أصل الدين.

٤/٨٤: يجوز أن يأخذ مصدر بطاقة الائتمان من العميل رسوماً مقطوعة عند الإصدار أو التجديد بصفقتها أجراً فعلياً على قدر الخدمات المقدمة منه.

٥/٨٤: يجوز أن يأخذ مصدر البطاقة، من التاجر عمولة على مشتريات العميل منه، شريطة أن يكون بيع التاجر بالبطاقة بمثل السعر الذي يبيع به بالنقد.

٦/٨٤: يجوز السحب النقدي من قبل حامل البطاقة، ويعتبر اقتراضاً من مصدر البطاقة، إذا لم يترتب عليه زيادة ربوية. ولا تعد من قبيل الزيادة الربوية، الرسوم المحددة غير المرتبطة بمبلغ ومدة القرض مقابل هذه الخدمة. وكل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة لأنها من الربا المحرم شرعاً.

٧/٨٤: لا يجوز شراء الذهب والفضة وكذا العملات النقدية بالبطاقة غير المغطاة. ٨/٨٤: يجوز إصدار بطاقات الائتمان المغطاة، والتعامل بها، إذا لم تتضمن شروطها دفع الفائدة عند التأخر في السداد.

٩/٨٤: ينطبق على البطاقة المغطاة ما ينطبق على البطاقة غير المغطاة، بشأن الرسوم، والحسم على التجار ومقدمي الخدمات، والسحب النقدي.

١٠/٨٤: يجوز شراء الذهب أو الفضة أو العملات بالبطاقة المغطاة.

١١/٨٤: لا يجوز منح المؤسسات حاملة بطاقة الائتمان، امتيازات محرمة، كالتأمين التجاري أو دخول الأماكن المحظورة شرعاً، أما منحها امتيازات غير محرمة مثل أولوية الحصول على الخدمات أو التخفيض في الأسعار، فلا مانع من ذلك شرعاً.

١٢/٨٤: على المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم بدائل للبطاقة غير المغطاة، أن تلتزم في إصدارها وشروطها بالضوابط الشرعية، وأن تتجنب شبهات الربا أو الذرائع التي تؤدي إليه، كفسخ الدين بالدين.

الباب الرابع: **التأمين وإعادة التأمين التعاوني**

الباب الرابع التأمين وإعادة التأمين التعاوني

مادة ٨٥: حكم التأمين وإعادة التأمين التعاوني

١/٨٥: ينقسم التأمين من حيث إنشائه إلى قسمين:

الأول: تأمين تجاري يهدف إلى تحقيق الربح في صيغته التأمينية من خلال المعاوضة على المخاطر، أما من حيث إدارته من قبل شركة فإن الشركة تستهدف الربح.

الثاني: تأمين (غير تجاري) لا يهدف إلى تحقيق الربح؛ وإنما يهدف إلى تحقيق مصلحة المشتركين فيه باشتراكهم في تحمل وجبر الضرر عنهم. ويطلق على هذا النوع الثاني من التأمين مصطلحات متعددة منها: التأمين التعاوني، والتأمين التكافلي، والتأمين التبادلي، والتأمين الإسلامي.

٢/٨٥: التأمين التعاوني عقد جديد أساسه مبدأ التعاون المنضبط بضوابطه الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية. وهو اشتراك مجموعة أشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على أن يدفع كل منهم مبلغاً معيناً على سبيل التعاون لصندوق غير هادف للربح؛ لتعويض الأضرار التي قد تصيب أيّاً منهم إذا تحقق الخطر المعين، وفقاً للعقود المبرمة والتشريعات المنظمة.

٣/٨٥: إن عقد التأمين التجاري ذي القسط الثابت الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غرر كبير مفسد للعقد. ولذا فهو حرام شرعاً.

٤/٨٥: إن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التبرع والتعاون، وكذلك الحال بالنسبة لإعادة التأمين القائم على أساس التأمين التعاوني.

٥/٨٥: دعوة الدول الإسلامية للعمل على إقامة مؤسسات التأمين التعاوني وكذلك مؤسسات تعاونية لإعادة التأمين، حتى يتحرر الاقتصاد الإسلامي من الاستغلال ومن مخالفة النظام الذي يرضاه الله لهذه الأمة.

مادة ٨٦: الفروق بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري

١/٨٦: إن التأمين التعاوني الإسلامي تعاون بين مجموعة أو عدة مجموعات من أفراد المجتمع من خلال الاشتراك في تحمل المخاطر ولا يهدف إلى الربح، لذلك فلا يعد من عقود المعاوضة، والغرر فيه مغتفر. أما التأمين التجاري فهو عقد معاوضة يستهدف الربح من المعاوضة على نقل المخاطر من المؤمن إلى شركة التأمين، وتنطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يؤثر فيها الغرر.

٢/٨٦: أطراف العلاقة في التأمين التعاوني هم: مجموع المشتركين في صندوق التأمين التعاوني، والجهة الإدارية، أما في التأمين التجاري فهم الشركة وحملة الوثائق.

٣/٨٦: تتكون موجودات صندوق المشتركين من مجموع اشتراكات حملة الوثائق وأرباح استثماراتها والاحتياطيات المعتمدة. وأما في التأمين التجاري فلا يوجد مثل هذا الصندوق.

٤/٨٦: تدير الشركة المديرة، عمليات التأمين، من حيث إدارة التغطية وأعمال التأمين واستثمار أموال الصندوق. أما في التأمين التجاري فالشركة هي المؤمنة، وتملك أقساط التأمين ولها أرباحه وفوائده.

٥/٨٦: حامل الوثيقة والمؤمن في التأمين التعاوني في حقيقتيها واحد، لكن باعتبارين مختلفين، وهما في التأمين التجاري مختلفان تمامًا، فالمشترك هو المؤمن له والمؤمن هو شركة التأمين.

٦/٨٦: الإدارة في التأمين التعاوني، سواء كانت هيئة منتخبة من بين المشتركين أو شركة متخصصة أو مؤسسة عامة، وكيلا في التعاقد عن صندوق المشتركين (حملة الوثائق)، ولها الحق في الحصول على أجر مقابل ذلك في حين أنها طرف أصلي في التأمين التجاري وتعاقد باسمها.

٧/٨٦: الإدارة في التأمين التعاوني لا تملك أقساط التأمين (الاشتراكات)؛ لأن الأقساط مملوكة لصندوق المشتركين (حملة الوثائق)، أما الشركة في التأمين التجاري فإنها تملك الأقساط في مقابل التزامها بمبلغ التعويض.

٨/٨٦: الباقي من الأقساط وعوائدها -بعد حسم المصروفات والتعويضات- يبقى ملكاً لحساب الصندوق، وهو الفائض الذي تقرر لوائح الصندوق كيفية التصرف فيه، ولا يتصور هذا في التأمين التجاري؛ لأن الأقساط تصبح ملكاً للشركة بالعقد والقبض، فهو يعتبر إيراداً وربحاً في التأمين التجاري.

٩/٨٦: عوائد استثمار أصول الأقساط بعد حسم تكلفة الإدارة للشركة المديرية، تعود لصندوق حملة الوثائق (المشاركين) في التأمين التعاوني، وتعود للشركة في التأمين التجاري.

١٠/٨٦: موجودات صندوق المشتركين عند تصفية الصندوق تصرف في وجوه الخير أو تعطى للمشاركين في حينه، في حين أنها تعود للمساهمين في التأمين التجاري.

١١/٨٦: الشركة المديرية في التأمين التعاوني ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى هيئاتها الشرعية، أما التأمين التجاري فهو على خلاف ذلك.

١٢/٨٦: يشترك التأمين التعاوني مع التأمين التجاري في اعتبار المبادئ الأساسية للتأمين، وهي:

١. مبدأ المصلحة التأمينية: هو الحق القانوني في التأمين والذي ينشأ من علاقة مالية معتبرة قانونياً بين المؤمن له والشيء موضوع التأمين.
٢. مبدأ حسن النية: هو الواجب الطوعي الإيجابي في الكشف الدقيق والكامل لكل الحقائق الجوهرية المتعلقة بالخطر المطلوب التأمين عليه، طلبت أم لم تطلب.
٣. مبدأ السبب القريب المباشر: هو ذلك السبب الفعال الكافي لإحداث سلسلة من الحوادث تكون السبب في النتيجة الحاصلة عنها بدون تدخل أي عامل آخر ناشئ عن مصدر جديد مستقل يقطع ترابط تلك السلسلة.
٤. مبدأ التعويض.
٥. مبدأ المشاركة.
٦. مبدأ الحلول والحقوق.

١٣/٨٦: ينفرد التأمين التعاوني عن التأمين التجاري، بمبادئ خاصة منها:

١. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات والعقود.
٢. عدم التأمين على المحرمات.
٣. عدم الدخول في أي معاملات ربوية أخذا وإعطاء.

مادة ٨٧: إدارة التأمين التعاوني

١/٨٧: يدير التأمين التعاوني كياناً مستقلاً مرخص له، ويعمل وفق أحكام الشريعة

الإسلامية، ويمكن لهذا الكيان أن يأخذ أشكالاً، من أبرزها:

١. هيئة مختارة من حملة وثائق التأمين.
٢. شركة متخصصة في إدارة التأمين.
٣. مؤسسة عامة تنشئها الدولة أو مجموعة من الدول وتكون تابعة لها.

٢/٨٧: تكون العلاقة بين صندوق المشتركين، في حال إدارة جهة مديرة لأعمال التأمين التعاوني؛ وفق عقد الوكالة بأجر، أو بغير أجر، ويجوز أن يكون الأجر الذي تأخذه الجهة المديرة مبلغاً مقطوعاً، أو نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات.

٣/٨٧: تكون العلاقة بين صندوق المشتركين، والجهة المديرة لأعمال التأمين التعاوني في حال الاستثمار لأصول الصندوق؛ وفق عقدي الوكالة أو المضاربة. وفي حال الوكالة إما أن تكون بأجر أو بدون أجر، ويمكن أن يكون الأجر أو العوض مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من الأموال المستثمرة. وفي حال المضاربة فإن الجهة المديرة تستحق نسبة من الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتكون على رب المال، ما لم يكن هناك تعد أو تقصير أو مخالفة للشروط أو الأنظمة.

٤/٨٧: يتم تقدير العوض أو الأجر لمن يدير عملية التأمين وفقاً لمعايير عادلة تضعها جهة مستقلة عن إدارة التأمين، مثل: هيئة الرقابة على التأمين. أو من خلال التفاوض بين ممثلي صندوق المشتركين أو أية هيئة يختارونها للنظر في مصالحهم، وبين الجهة المديرة.

مادة ٨٨: صندوق المشتركين في التأمين التعاوني

١/٨٨: يكون صندوق المشتركين في التأمين التعاوني مستقلاً مكوناً من تبرعات المشتركين أو غيرهم، من خلال منحه شخصية اعتبارية يقرها القانون، أو من خلال فصل حسابه عن حسابات الجهة المديرة تماماً، كما يمكن تكوين وقف نقدي خيري على أساس وقف النقود.

٢/٨٨: تعدّ الاشتراكات وصافي عوائد استثماراتها حقوقاً لصندوق المشتركين في التأمين التعاوني. وتحدّد حقوق حملة الوثائق فيه بحسب نظام التأمين، وشروط الاستحقاق في التعويض، أو الفائض التأميني، ويجوز أن تكون ملكية الاشتراكات

للصندوق، وحينئذ تنتهي ملكية حملة الوثائق بمجرد دفع الاشتراك. وبناء على هذا يكون كل واحد من حملة الوثائق قد تنازل عن ملكيته في الاشتراك، وينص في نظام التأمين على أحد الخيارين.

٣/٨٨: العلاقة بين المشتركين في الصندوق هي علاقة تعاون مجموعة من الأشخاص فيما بينهم بدفع مبالغ محددة لجبر الضرر أو جلب النفع الذي قد يصيب أحدا منهم، وهو تعاون مبني على المسامحة والمواساة وإباحة حقوق بعضهم بعضا، وليس مبنيا على المعاوضة والمشاحة وقصد التريح، وفي مثل ذلك يغتفر الغرر الكثير ولا يجري الربا. ولهذا شواهد في الشرع منها:
أولا: الأمر بالتعاون على البر والتقوى، وفي هذا يقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى).

ثانياً: حديث الأشعريين: فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم) (متفق عليه). وقال الإمام النووي رحمه الله، تعليقا على هذا الحديث: "وفي هذا الحديث فضيلة الأشعريين، وفضيلة الإيثار والمواساة، وفضيلة خلط الأزواد في السفر، وفضيلة جمعها في شيء عند قلتها في الحضر، ثم تقسم. وليس المراد بهذه القسمة المعروفة في كتب الفقه بشروطها، ومنعها في الربويات، واشتراط المواساة وغيرها، وإنما المراد هنا إباحة بعضهم بعضا ومواساتهم بالموجود" (شرح النووي على صحيح مسلم: ٦٢/١٦).

٤/٨٨: يتحمل صندوق المشتركين، أي خسائر مالية سواء في الاستثمار أم في الأنشطة التأمينية إلا إذا كانت تلك الخسائر ناشئة عن تعد أو تقصير أو مخالفة للشروط أو الأنظمة من الجهة المديرة فإنها تتحملها.

٥/٨٨: الفائض التأميني هو الرصيد المالي المتبقى من مجموع الاشتراكات المحصلة، وعوائد استثماراتها، وأي إيرادات أخرى بعد سداد التعويضات، واقتطاع رصيد المخصصات والاحتياطات اللازمة، وحسم جميع المصروفات والالتزامات المستحقة على الصندوق. ويمكن الاحتفاظ بالفائض التأميني كله للصندوق، أو توزيعه كله أو بعضه على حملة الوثائق على نحو يحقق العدالة، وحسب لوائح الصندوق.

٦/٨٨: في حال عجز صندوق المشتركين عن سداد الالتزامات المستحقة، يجوز للشركة المديرة، من غير التزام، أن تلجأ إلى العمل بواحد أو أكثر مما يأتي:
١. الاستدانة من طرف ثالث.

٢. الإقراض قرصاً حسناً من الجهة المديرة إلى الصندوق.

٣. رفع مبلغ الاشتراكات، إذا رضى المشاركون.

٤. الاتفاق مع مستحقي التعويض على تخفيض مبالغ التعويضات أو تقسيطها.

٥. يمكن اللجوء إلى خيارات أخرى تراها مناسبة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية.

٧/٨٨: في حال تصفية صندوق المشتركين في التأمين التعاوني، توزع موجوداته على جهات الخير أو المشتركين وفق أسس عادلة بعد الإيفاء بالتزاماته الفنية والقانونية حسب لوائح الصندوق وبإشراف الهيئة العامة للرقابة الشرعية، و لا يجوز أن يعود أي شيء منها إلى الجهة المديرة للصندوق.

٨/٨٨: تحل إدارة الصندوق محل المشترك فيه الذي عوضته، عما لحقه من ضرر، في جميع الدعاوى والحقوق في مطالبة المتسبب بالضرر، ويعود ما يتم تحصيله للصندوق.

٩/٨٨: يمكن تحديد الاشتراك في صندوق المشتركين، حسب المبادئ الاكتوارية المبنية على الأسس الفنية للإحصاء، مع مراعاة كون الخطر ثابتاً أو متغيراً، ومبدأ

تناسب الاشتراك مع الخطر نفسه، ونوعه، ومدته، ومبلغ التأمين، ويشترط في الخطر المؤمن منه أن يكون محتمل الوقوع، لا متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وألا يكون متعلقاً بمحرم.

١٠/٨٨: عند تحديد الاشتراك في صندوق المشتركين، تنظم وثائق التأمين التعاوني حالات الانسحاب وفقاً للنظام والشروط والضوابط المجازة من الهيئة الشرعية، وبما لا يترتب عليه إضرار بالآخرين. ويجوز أن يشترط في وثيقة التأمين أن يتحمل المؤمن له مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من التعويض عن الأضرار التي وقعت عليه من الغير، أو وقعت منه.

مادة ٨٩: إعادة التأمين التعاوني

١/٨٩: يجوز لشركة التأمين التعاوني أن تبرم عقود إعادة التأمين، وتلتزم بأن تكون أعمال إعادة التأمين التعاوني الصادرة عنها أو الواردة إليها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومع المبادئ الأساسية للتأمين التعاوني وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

٢/٨٩: تلتزم شركات التأمين بأن تكون إعادتها للتأمين مع شركات إعادة تأمين إسلامية، وفي حال تعذر ذلك ولأسباب مبررة، فإن لها أن تعيد التأمين لدى شركات إعادة التأمين التقليدية بقدر الحاجة، ووفقاً للضوابط التي تضعها هيئة الرقابة الشرعية. وأي ضوابط أخرى تراها مناسبة، ومنها:

- أ. أن تقلل النسبة التي تسند لشركات إعادة التأمين التقليدي إلى أدنى حد ممكن.
- ب. ألا توجه الجهة المدبرة للتأمين التعاوني استثمار أقساط إعادة التأمين المدفوعة إليها إلا فيما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما لا يجوز لها المطالبة بنصيب من عائد استثمار تلك الشركات إذا كانت مخالفة للشريعة الإسلامية، كما لا تكون مسؤولة عن الخسارة التي تتعرض لها استثمارات تلك الشركات.

ج. ألا تدفع شركة التأمين التعاوني أية فوائد ربوية عن المبالغ المحتفظ بها لدى شركات إعادة التأمين التقليدي، ولا تأخذ فوائد ربوية عن المبالغ التي تحتفظ بها لديها، على أن يكون الاحتفاظ لدى شركات التأمين التعاوني وليس شركات إعادة. د. أن يكون الاتفاق مع شركات إعادة التأمين التقليدي لأقصر مدة ممكنة.

مادة ٩٠: الرقابة الشرعية وحل الخلافات

١/٩٠: يجب على إدارة التأمين أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمال التأمين ونشاطاته واستثماراته.

٢/٩٠: يجب على منشأة التأمين التعاوني تعيين هيئة رقابة شرعية، وجهاز تدقيق شرعي، وتخضع هذه الهيئة في تعيينها وأعمالها الرقابية لموافقة الرقابة الشرعية المركزية إن وجدت.

٣/٩٠: تحسم الخلافات الناشئة بين شركة التأمين التعاوني وحملة الوثائق وفق النظم والقوانين السارية، وفي حال حدوث نزاع يلجأ إلى الصلح ثم التحكيم فإن تعذر ذلك يحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة.

٤/٩٠: ينبغي على شركات التأمين التعاوني، أن تتجنب ما لوحظ من مخالفات في بعض شركات التأمين التعاوني، ومنها:

١. غياب هيئات الرقابة الشرعية الداخلية في بعض شركات التأمين التكافلي.
٢. إلزام الشركة المديرة بالقرض الحسن، أو التزامها بذلك مسبقاً.
٣. عدم الإفصاح عن آليات وإجراءات التأمين التعاوني للمشاركين أثناء التعاقد.
٤. تقاسم الفائض التأميني بين الشركة المديرة والمشاركين، وذلك لأن الشركة قد أخذت حقها في الأجرة أو نسبة من الأرباح على ضوء ما تم اعتماده من عقد الوكالة أو المضاربة.

٥. تنازل حامل وثيقة التأمين عن ربح المضاربة إذا قلّ الربح عن مبلغ معين.

مادة ٩١: الصناديق الوقفية التكافلية

١/91: يمكن الاستقادة من الوقف في مجال التأمين التعاوني، ولكنه ليس بديلاً عن الصيغ التي بيّنها المجمع في قرارته، والمبينة في المواد ٨٥-٨٧.

٢/٩١: يجوز إنشاء صناديق وقفية تكافلية تقوم بتغطية بعض الأخطار من ريع ما يوقف فيها من أموال، ويجوز لهذه الصناديق قبول الأقساط المحددة لمختلف أنواع التأمين، كما يجوز لها قبول التبرعات، ولا مانع شرعاً من الإنفاق من أرباح ما وقف، ومن الأقساط المقررة، والتبرعات المقدمة؛ لتغطية هذه الأخطار، وتتولى الجهات المشرفة على الأوقاف في الدول المتعددة وبالتنسيق مع الجهات المعنية بصناعة التأمين التعاوني تنظيم هذا النوع من النشاط. وفق ما تراه محققاً للمصلحة وملتزمًا بمبادئ العدالة.

٣/٩١: يجوز اقتطاع جزء من الفائض التأميني ليكون وقفاً نقدياً ودعم ملاءة الصندوق وقدرته على مواجهة المخاطر التي تم التأمين عليها.

٤/٩١: يجوز لشركات التأمين الإسلامية إنشاء صندوق وقفي بمساهمات نقدية تقتطع من الفوائض التأمينية ليستخدم ريعه في حالات العجز أو التعثر لهذه الشركات المشاركة في الصندوق.

مادة ٩٢ : التأمين الصحي

١/92: عقد التأمين الصحي: اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو مؤسسة تتعهد برعايته بدفع مبلغ محدد أو عدد من الأقساط لجهة معينة على أن تلتزم تلك الجهة بتغطية العلاج أو تغطية تكاليفه خلال مدة معينة.

٢/٩٢: التأمين الصحي إما أن يتم عن طريق مؤسسة علاجية، أو عن طريق شركة تأمين تقوم بدور الوسيط بين المستأمن وبين المؤسسة العلاجية.

٣/٩٢: إذا كان التأمين الصحي مباشراً مع المؤسسة العلاجية فإنه جائز شرعاً بالضوابط التي تجعل الغرر يسيراً مغتفرًا مع توافر الحاجة التي تُنزل منزلة الضرورة لتعلق ذلك بحفظ النفس والعقل والنسل وهي من الضروريات التي جاءت الشريعة بصيانتها. ومن الضوابط المشار إليها:

- وضع مواصفات دقيقة تحدد التزامات كل من الطرفين.
- دراسة الحالة الصحية للمستأمن والاحتمالات التي يمكن التعرض لها.
- أن تكون المطالبات المالية من المؤسسة العلاجية إلى الجهة مرتبطة بالأعمال التي تم تقديمها وليس بمبالغ افتراضية كما يقع في شركات التأمين التجارية.
- ٤/٩٢: إذا كان التأمين الصحي عن طريق شركة تأمين إسلامي (تعاوني أو تكافلي) تزاوُل نشاطها وفق الضوابط الشرعية التي أقرها المجمع بشأن التأمين وإعادة التأمين، فهو جائز.
- ٥/٩٢: إذا كان التأمين الصحي عن طريق شركة تأمين تجاري فهو غير جائز.
- ٦/٩٢: على الجهات المختصة القيام بالإشراف والرقابة على عمليات التأمين الصحي، بما يحقق العدالة ويرفع الغبن والاستغلال وحماية المستأمنين.

الباب الخامس :

الأسواق المالية الإسلامية

الباب الخامس الأسواق المالية الإسلامية

أفردت بابا خاصا بموضوع الأسواق المالية نظرا لما أعطاه قرار المجمع من أهمية لهذا الموضوع، حيث درسه في عدة دورات، وأصدر فيه ثلاثة قرارات. وقد تضمنت قرارات المجلس في الأسواق المالية الإسلامية قضايا لا تختص بها كأسواق للتبادل ولكن تتعلق بأدوات التبادل فيها كالأسهم. والصكوك التي ضمنت أحكامها في عمليات التمويل في البنوك الإسلامية.

مادة ٩٣ : أهمية الأسواق المالية

١/93: إن الاهتمام بالأسواق المالية هو من تمام إقامة الواجب في حفظ المال وتمميته باعتبار ما يستتبعه هذا من التعاون لسد الحاجات العامة وأداء ما في المال من حقوق دينية أو دنيوية.

٢/٩٣: إن الأسواق المالية المعاصرة في حالتها الراهنة ليست النموذج المحقق لأهداف تنمية المال واستثماره من الوجهة الإسلامية. وهذا الوضع يتطلب بذل جهود علمية مشتركة من الفقهاء والاقتصاديين لمراجعة ما تقوم عليه من أنظمة، وما تعتمده من آليات وأدوات وتعديل ما ينبغي تعديله في ضوء مقررات الشريعة الإسلامية.

٣/٩٣: إن فكرة الأسواق المالية تقوم على أنظمة إدارية وإجرائية، ولذا يستند الالتزام بها إلى تطبيق قاعدة المصالح المرسلة فيما يندرج تحت أصل شرعي عام ولا يخالف نصا أو قاعدة شرعية، وهي لذلك من قبيل التنظيم الذي يقوم به ولي الأمر

في الحرّف والمرافق الأخرى وليس لأحد مخالفة تنظيمات ولي الأمر أو التحايل عليها، ما دامت مستوفية الضوابط والأصول الشرعية.

مادة ٩٤ : الأسهم في الأسواق المالية

١/94: الأصل في المعاملات الحل، ولذلك يعتبر تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز. ولا مانع كذلك شرعاً من إنشاء شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة برأس مالها، لأن ذلك معلوم للمتعاملين مع الشركة وبحصول العلم ينتفي الغرر عن التعامل مع الشركة. كما لا مانع شرعاً من أن تكون مسؤولية بعض المساهمين غير محدودة بالنسبة للدائنين بدون مقابل لقاء هذا الالتزام. وهي الشركات التي فيها شركاء متضامنون وشركاء محدودو المسؤولية.

٢/٩٤: يحرم الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها.

٣/٩٤: الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالمحرمات، كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة.

٤/٩٤: ضمان الإصدار هو الاتفاق عند تأسيس شركة، مع من يلتزم بضمان جميع الإصدار من الأسهم، أو جزء من ذلك الإصدار، وهو تعهد من الملتزم بالاكتتاب في كل ما تبقى مما لم يكتب فيه غيره، وهذا لا مانع منه شرعاً، إذا كان تعهد الملتزم بالاكتتاب بالقيمة الإسمية بدون مقابل لقاء التعهد، ويجوز أن يحصل الملتزم على مقابل عن عمل يؤديه-غير الضمان- مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم.

٥/٩٤: لا مانع شرعاً من أداء قسط من قيمة السهم المكتتب فيه، وتأجيل سداد بقية الأقساط، لأن ذلك يعتبر من الاشتراك بما عجل دفعه، والتواعد على زيادة رأس المال، ولا يترتب على ذلك محذور لأن هذا يشمل جميع الأسهم، وتظل

مسؤولية الشركة بكامل رأس مالها المعلن بالنسبة للغير، لأنه هو القدر الذي حصل العلم والرضا به من المتعاملين مع الشركة.

٦/٩٤: المبيع في (السهم لحامله) هو حصة شائعة في موجودات الشركة وأن شهادة السهم هي وثيقة لإثبات هذا الاستحقاق في الحصة، ولا مانع شرعاً من إصدار أسهم في الشركة بهذه الطريقة وتداولها.

٧/٩٤: إن المحل المتعاقد عليه في بيع السهم هو الحصة الشائعة من أصول الشركة، وشهادة السهم عبارة عن وثيقة للحق في تلك الحصة.

٨/٩٤: لا يجوز إصدار أسهم ممتازة، لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال أو ضمان قدر من الربح أو تقديمها عند التصفية، أو عند توزيع الأرباح. ويجوز إعطاء بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية.

٩/٩٤: لا يجوز شراء السهم بقرض ربوي يقدمه السمسار أو غيره للمشتري لقاء رهن السهم، لما في ذلك من المراباة وتوثيقها بالرهن وهما من الأعمال المحرمة بالنص على لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه.

١٠/٩٤: لا يجوز بيع سهم لا يملكه البائع وإنما يتلقى وعداً من السمسار بإقراضه السهم في موعد التسليم، لأنه من بيع ما لا يملك البائع، ويقوى المنع إذا اشترط إقباض الثمن للسمسار لينتفع به بإيداعه بفائدة للحصول على مقابل الإقراض.

١١/٩٤: يجوز بيع السهم أو رهنه مع مراعاة ما يقضى به نظام الشركة، كما لو تضمن النظام تسويغ البيع مطلقاً أو مشروطاً بمراعاة أولوية المساهمين القدامى في الشراء، وكذلك يعتبر النص في النظام على إمكان الرهن من الشركاء برهن الحصة المشاعة.

١٢/٩٤: إن إضافة نسبة معينة مع قيمة السهم، لتغطية مصاريف الإصدار، لا مانع منها شرعاً ما دامت هذه النسبة مقدرة تقديراً مناسباً.

١٣/٩٤: يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة إذا أصدرت بالقيمة الحقيقية للأسهم القديمة - حسب تقويم الخبراء لأصول الشركة - أو بالقيمة السوقية.

١٤/٩٤: يجوز للجهات الرسمية المختصة أن تنظم تداول بعض الأسهم بأن لا يتم إلا بواسطة سماسرة مخصصين ومرخصين بذلك العمل لأن هذا من التصرفات الرسمية المحققة لمصالح مشروعة.

١٥/٩٤: يجوز اشتراط رسوم لعضوية المتعامل في الأسواق المالية لأن هذا من الأمور التنظيمية المنوطة بتحقيق المصالح المشروعة.

مادة ٩٥ : الاختيارات

١/٩٥: إن المقصود بعقود الاختيارات الاعتياض عن الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في وقت معين إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين.

٢/٩٥: إن عقود الاختيارات - كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية - هي عقود مستحدثة لا تتضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة.

٣/٩٥: إن المعقود عليه في عقود الخيارات ليس مالاً، ولا منفعة، ولا حقاً مالياً، يجوز الاعتياض عنه، ولذلك تعتبر عقود الخيارات غير جائزة شرعاً، وبهذا الاعتبار لا يجوز تداولها.

مادة ٩٦ : التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة

١/٩٦: يتم التعامل بالسلع في الأسواق المنظمة بإحدى أربع طرق على النحو التالي:

١. أن يتضمن العقد حق تسلّم المبيع وتسلم الثمن في الحال مع وجود السلع أو إيصالات ممثلة لها في ملك البائع وقبضه. وهذا العقد جائز شرعاً بشروط البيع المعروفة.

٢. أن يتضمن العقد حق تسلّم المبيع وتسلم الثمن في الحال مع إمكانهما بضمان هيئة السوق، وهذا العقد جائز شرعاً بشروط البيع المعروفة.

٣. أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم وأن يتضمن شرطاً يقتضي أن ينتهي فعلاً بالتسليم والتسلم، وهذا العقد غير جائز لتأجيل البديلين، ويمكن أن يعدل ليستوفي شروط السلم المعروفة، فإذا استوفى شروط السلم جاز، وكذلك لا يجوز بيع السلعة المشتراة سلماً قبل قبضها.

٤. أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم دون أن يتضمن العقد شرطاً يقتضي أن ينتهي بالتسليم والتسلم الفعليين، بل يمكن تصفيته بعقد معاكس. وهذا هو النوع الأكثر شيوعاً في أسواق السلع، وهذا العقد غير جائز أصلاً.

٢/96: يتم التعامل بالعملات في الأسواق المنظمة، بإحدى أربع طرق على النحو التالي:

١. أن يتضمن العقد حق تسلّم واستلام العملات موضع العقد في الحال، مع وجود هذه العملات في ملك البائع وقبضه، وهذا العقد جائز شرعاً بشروط الصرف المعروفة.

٢. أن يتضمن العقد حق تسلّم واستلام العملات في الحال، مع إمكانهما بضمان هيئة السوق، وهذا العقد جائز شرعاً بشروط الصرف المعروفة.

٣. أن يكون العقد على تسليم واستلام العملات في موعد آجل، وهذا العقد غير جائز في أحكام الصرف التي تشترط التقابض في مجلس العقد.

٤. أن يكون العقد على تسليم واستلام العملات في موعد آجل، وأنه يمكن تصفيته بعقد معاكس، وهذا هو النوع الأكثر شيوعاً في أسواق العملات وهذا العقد غير جائز أصلاً.

٣/96: المؤشر هو رقم حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة يقصد منه معرفة حجم التغير في سوق معينة، وتجرى عليه مبيعات في بعض الأسواق العالمية، ولا يجوز بيع وشراء المؤشر لأنه مقامرة بحتة وهو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده.

٤/96: ينبغي تنظيم سوق إسلامية للسلع والعملات على أساس المعاملات الشرعية وبخاصة بيع السلم والصراف، والوعد بالبيع في وقت آجل، والاستصناع، وغيرها.

الباب السادس :

العقود المساندة للمالية الإسلامية

الباب السادس العقود المساندة للمالية الإسلامية

مادة ٩٧: إجراءات العقود الحديثة

١/97: إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول)، وينطبق ذلك على البرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي (الحاسوب)، ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلي الموجه إليه وقبوله.

٢/97: إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين، وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي، فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقداً بين حاضرين، وينطبق على ذلك أن التعاقد بين الحاضرين يشترط له اتحاد المجلس - عدا الوصية والإيصاء والوكالة - وتطابق الإيجاب والقبول، وعدم صدور ما يدل على إعراض أحد العاقدين عن التعاقد، والموالاتة بين الإيجاب والقبول بحسب العرف.

٣/٩٧: إذا أصدر العارض، باستخدام البرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي والهاتف واللاسلكي، إيجاباً محدد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه خلال تلك المدة، وليس له الرجوع عنه.

٤/٩٧: إن الأحكام المذكورة في المواد ١/٩٧، ٢/٩٧، و ٣/٩٧ لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لاشتراط التقابض، ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال.

٥/٩٧: ما يتعلق باحتمال التزييف أو التزوير أو الغلط، يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات.

مادة ٩٨: عقد بيع الوفاء

١/98: إن حقيقة بيع الوفاء أنه قرض جر نفعاً، فهو تحايل على الربا، وبعدم صحته قال جمهور العلماء.
٢/98: إن عقد بيع الوفاء غير جائز شرعاً.

مادة ٩٩: عقد بيع العربون

١/99: المراد ببيع العربون بيع السلعة مع دفع المشتري مبلغاً من المال إلى البائع على أنه إن أخذ السلعة احتسب المبلغ من الثمن وإن تركها فالمبلغ للبائع.
٢/99: تجري الإجارة مجرى البيع، لأنها بيع المنافع، في حكم بيع العربون، ويستثنى من هذا الحكم كل ما يشترط لصحته قبض أحد البديلين في مجلس العقد (السلم) أو قبض البديلين (مبادلة الأموال الربوية والصراف)، ولا يجري بيع العربون في المرابحة للأمر بالشراء في مرحلة المواعدة ولكن يجري في مرحلة البيع التالية للمواعدة.

٣/٩٩: يجوز بيع العربون إذا قُيدت فترة الانتظار بزمان محدود. ويحتسب العربون جزءاً من الثمن إذا تم الشراء، ويكون من حق البائع إذا عدل المشتري عن الشراء.

مادة ١٠٠: عقد المزايدة

١/100: عقد المزايدة من العقود الشائعة في الوقت الحاضر، وقد صاحب تنفيذه في بعض الحالات تجاوزات دعت لضبط طريقة التعامل به ضبطاً يحفظ حقوق المتعاقدين طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما اعتمدهت المؤسسات والحكومات،

وضبطته بتراتب إدارية، وهو عقد معاوضة، جائز، يعتمد دعوة الراغبين نداءً أو كتابةً للمشاركة في المزاد ويتم عند رضا البائع.

٢/١٠٠: يتنوع عقد المزايدة بحسب موضوعه إلى بيع وإجارة وغير ذلك، وبحسب طبيعته إلى اختياري كالمزادات العادية بين الأفراد، وإلى إجباري كالمزادات التي يوجبها القضاء، وتحتاج إليه المؤسسات العامة والخاصة، والهيئات الحكومية والأفراد.

٣/١٠٠: إن الإجراءات المتبعة في عقود المزايدات من تحرير كتابي، وتنظيم، وضوابط وشروط إدارية أو قانونية، يجب أن لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٤/١٠٠: طلب الضمان ممن يريد الدخول في المزايدة جائز شرعاً، ويجب أن يُرد لكل مشارك لم يرس عليه العطاء، ويحتسب الضمان المالي من الثمن لمن فاز بالصفقة.

٥/١٠٠: لا مانع شرعاً من استيفاء رسم الدخول - قيمة دفتر الشروط بما لا يزيد عن القيمة الفعلية - لكونه ثمنًا له.

٦/١٠٠: يجوز أن يعرض المصرف الإسلامي، أو غيره، مشاريع استثمارية ليحقق لنفسه نسبة أعلى من الربح، سواء أكان المستثمر عاملاً في عقد مضاربة مع المصرف أم لا.

٧/١٠٠: النجش حرام، ومن صورته، ما يلي:

١. أن يزيد في ثمن السلعة من لا يريد شراءها ليغري المشتري بالزيادة.
٢. أن يتظاهر من لا يريد الشراء بإعجابه بالسلعة وخبرته بها، ويمدحها ليغري المشتري فيرفع ثمنها.

٣. أن يدعي صاحب السلعة، أو الوكيل، أو السمسار، ادعاءً كاذباً أنه دفع فيها ثمناً معيناً ليدلس على من يسوم.

٤. اعتماد الوسائل السمعية، والمرئية، والمقروءة، التي تذكر أوصافاً رفيعة لا تمثل الحقيقة، أو ترفع الثمن لتغر المشتري، وتحمله على التعاقد.

مادة ١٠١: عقد الصيانة

١/101: عقد الصيانة هو عقد مستحدث مستقل تنطبق عليه الأحكام العامة للعقود. ويختلف تكييفه وحكمه باختلاف صورته، وهو في حقيقته عقد معاوضة يترتب عليه التزام طرف بفحص وإصلاح ما تحتاجه آلة أو أي شيء آخر من إصلاحات دورية أو طارئة لمدة معلومة في مقابل عوض معلوم. وقد يلتزم فيه الصائن بالعمل وحده أو بالعمل والمواد.

٢/١٠١: عقد الصيانة له صور كثيرة، ومما يجوز منها ما يلي:

١. عقد صيانة، غير مقترن بعقد آخر يلتزم فيه الصائن بتقديم العمل فقط، أو مع تقديم مواد يسيرة لا يعتبر العاقدان لها حساباً في العادة، وهذا عقد إجارة على عمل، وهو عقد جائز شرعاً، بشرط أن يكون العمل معلوماً والأجر معلوماً.

٢. عقد صيانة، غير مقترن بعقد آخر، يلتزم فيه الصائن بتقديم العمل، ويلتزم المالك بتقديم المواد. وهذا عقد إجارة على عمل، وهو عقد جائز شرعاً، بشرط أن يكون العمل معلوماً والأجر معلوماً.

٣. الصيانة المشروطة في عقد البيع، على البائع لمدة معلومة، واجتمع هنا بيع وشرط، وهو جائز سواء أكانت الصيانة من غير تقديم المواد أم مع تقديمها.

٤. الصيانة المشروطة في عقد الإجارة على المؤجر أو المستأجر، واجتمعت هنا إجارة وشرط، وحكم هذه الصورة أن الصيانة إذا كانت من النوع الذي يتوقف عليه استيفاء المنفعة، فإنها تلزم مالك العين المؤجرة من غير شرط، ولا يجوز اشتراطها

على المستأجر، أما الصيانة التي لا يتوقف عليها استيفاء المنفعة، فيجوز اشتراطها على أي من المؤجر أو المستأجر إذا عينت تعينا نافيا للجهالة.

٣/101: يشترط في جميع الصور الجائزة للصيانة أن تعين الصيانة تعينا نافيا للجهالة المؤدية إلى النزاع، وكذلك تبيين المواد إذا كانت على الصائن، كما يشترط تحديد الأجرة في جميع الحالات.

مادة ١٠٢: عقود التوريد والمناقصات

١/102: عقد التوريد: عقد يتعهد بمقتضاه طرف أول بأن يسلم سلعا معلومة، مؤجلة، بصفة دورية، خلال فترة معينة، لطرف آخر، مقابل مبلغ معين مؤجل كله أو بعضه.

٢/١٠٢: إذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب صناعة، فالعقد استصناع تتطبق عليه أحكام الاستصناع.

٣/١٠٢: إذا كان محل عقد التوريد سلعة لا تتطلب صناعة، وهي موصوفة في الذمة يلتزم بتسليمها عند الأجل، فهذا يتم بإحدى طريقتين:

١. أن يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فهذا عقد يأخذ حكم السلم فيجوز بشروطه المعتبرة شرعا.

٢. ألا يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فإن هذا لا يجوز لأنه مبني على المواعدة الملزمة بين الطرفين، وهذه المواعدة الملزمة تشبه العقد نفسه فيكون البيع هنا من بيع الكالء بالكالء وهو غير جائز. أما إذا كانت المواعدة غير ملزمة لأحد الطرفين أو لكليهما فتكون جائزة على أن يتم البيع بعقد جديد أو بالتسليم.

٤/102: المناقصة طلب الوصول إلى أرخص عطاء، لشراء سلعة أو خدمة، تقدم فيها الجهة الطالبة لها الدعوة للراغبين إلى تقديم عطاءاتهم، وفق شروط ومواصفات

محددة، وهي جائزة شرعاً، وهي كالمزيدة، فتطبق عليها أحكامها الواردة في المادة ١٠٠، سواء أكانت مناقصة عامة أم محددة، داخلية أم خارجية، علنية أم سرية. ٥/١٠٢: يجوز قصر الاشتراك في المناقصة على المصنِّفين رسمياً، أو المرخص لهم حكومياً، ويجب أن يكون هذا التصنيف، أو الترخيص قائماً على أسس موضوعية عادلة.

مادة ١٠٣: عقد المقاولة

١/103: عقد المقاولة - عقد يتعهد أحد طرفيه بمقتضاه بأن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً مقابل بدل يتعهد به الطرف الآخر - وهو عقد جائز سواء قدم المقاول العمل والمادة، وهو المسمى عند الفقهاء بالاستصناع، أو قدم المقاول العمل وهو المسمى عند الفقهاء بالإجارة على العمل.

٢/١٠٣: إذا قدم المقاول المادة والعمل فتتطبق على العقد المادة رقم ٦١ بشأن موضوع الاستصناع، وإذا قدم المقاول العمل فقط فيجب أن يكون الأجر معلوماً.

٣/١٠٣: يجوز الاتفاق على تحديد الثمن في عقد المقاولة، بالطرق الآتية:

١. الاتفاق على ثمن العقد بمبلغ إجمالي على أساس وثائق العطاءات والمخططات والمواصفات المحددة بدقة.

٢. الاتفاق على تحديد الثمن على أساس وحدة قياسية يحدد فيها ثمن الوحدة والكمية وطبقاً للرسومات والتصميمات المتفق عليها.

٣. الاتفاق على تحديد الثمن على أساس سعر التكلفة الحقيقية، ونسبة ربح مئوية. ويلزم في هذه الحال أن يقدم المقاول بيانات وقوائم مالية دقيقة ومفصلة وبمواصفات محددة بالتكاليف يرفعها للجهة المحددة في العقد ويستحق حينئذ التكلفة بالإضافة للنسبة المتفق عليها.

٤/103: يجوز أن يتضمن عقد المقاولة شرطاً جزائياً، بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم يكن هناك ظروف قاهرة.

٥/١٠٣: يجوز في عقد المقاولة تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط لأجال معلومة أو حسب مراحل إنجاز العمل المتفق عليها.

٦/١٠٣: يجوز الاتفاق على التعديلات والإضافات، وإذا أجرى المقاول تعديلات أو إضافات بإذن رب العمل دون الاتفاق على أجره، فللمقاول عوض مثله. وإذا أجرى المقاول تعديلات أو إضافات دون اتفاق عليها فلا يستحق عوضاً زائداً على المسمى ولا يستحق عوضاً عن التعديلات أو الإضافات.

٧/١٠٣: يضمن المقاول إذا تعدى أو فرط أو خالف شروط العقد، كما يضمن العيوب والأخطاء التي يتسبب فيها. ولا يضمن ما كان بسبب من رب العمل، أو بقوة قاهرة.

٨/١٠٣: إذا شرط رب العمل على المقاول أن يقوم بالعمل بنفسه فلا يجوز له أن يتفق مع مقاول آخر من الباطن، وإذا لم يشرط رب العمل على المقاول أن يقوم بالعمل بنفسه جاز له أن يتفق مع مقاول من الباطن، ما لم يكن العمل بعينه مقصوداً أداؤه من المقاول نفسه لوصف مميز فيه مما يختلف باختلاف الأجراء.

٩/١٠٣: المقاول مسؤول عن عمل مقاوليه من الباطن، وتظل مسؤولية المقاول الأصلي تجاه رب العمل قائمة وفق العقد.

١٠/١٠٣: لا يقبل في عقد المقاولة اشتراط نفي الضمان عن المقاول، ويجوز اشتراط الضمان لفترة محددة، ولا يقبل في عقد المقاولة اشتراط البراءة من العيوب طيلة فترة الضمان المنصوص عليها في العقد.

مادة ١٠٤: عقود الإذعان

١/104: عقود الإذعان مصطلح قانوني غربي حديث لاتفاقيات تحكمها الخصائص والشروط الآتية:

١. تعلق العقد بسلع أو منافع يحتاج إليها الناس كافة ولا غنى لهم عنها، كالماء والكهرباء والغاز والهاتف والبريد والنقل العام... الخ.
٢. احتكار - أي سيطرة - الموجب لتلك السلع أو المنافع أو المرافق احتكاراً قانونياً أو فعلياً، أو على الأقل سيطرته عليها بشكل يجعل المنافسة فيها محدودة النطاق.
٣. انفرد الطرف الموجب بوضع تفاصيل العقد وشروطه، دون أن يكون للطرف الآخر حق في مناقشتها أو إلغاء شيء منها أو تعديلها.
٤. صدور الإيجاب (العرض) موجهاً إلى الجمهور، موحدًا في تفاصيله وشروطه، وعلى نحو مستمر.

٢/104: يُبرم عقد الإذعان بتلاقي وارتباط الإيجاب والقبول الحُكميين (التقديرين) وهما كل ما يدلُّ عرفاً على تراضي طرفيه وتوافق إرادتهما على إنشائه، وفقاً للشروط والتفاصيل التي يعرضها الموجب، من غير اشتراط لفظ أو كتابة أو شكل محدّد.

٣/١٠٤: إذا كان من المحتمل تحكّم الطرف المسيطر في الأسعار والشروط التي يُملئها في عقود الإذعان، وتعضّفه الذي يُفرضي إلى الإضرار بعموم الناس، فإنه يجب شرعاً خضوع جميع عقود الإذعان لرقابة الدولة ابتداءً (أي قبل طرحها للتعامل بها مع الناس) من أجل إقرار ما هو عادلٌ منها، وتعديل أو إلغاء ما فيه ظلمٌ بالطرف المذعن وفقاً لما تقضي به العدالة شرعاً.

٤/١٠٤: تنقسم عقود الإذعان - في النظر الفقهي - إلى قسمين:

أحدهما: ما كان الثمنُ فيه عادلاً، ولم تتضمن شروطه ظلمًا بالطرف المذعن، فهو صحيح شرعاً، ملزم لطرفيه، وليس للدولة أو للقضاء حقّ التدخل في شأنه بأيّ

إلغاء أو تعديل، لانتفاء الموجب الشرعي لذلك، إذ الطرف المسيطر للسلعة أو المنفعة باذل لها، غير ممتنع عن بيعها لطالباها بالثمن الواجب عليه شرعاً، وهو عوض المثل (أو مع غبن يسير، باعتباره معفوًا عنه شرعاً، لعسر التحرز عنه في عقود المعاوضات المالية، وتعارف الناس على التسامح فيه) ولأن مبايعة المضطر ببدل عادل صحيحةً باتفاق أهل العلم.

والثاني: ما انطوى السعر على ظلم بالطرف المذعن، لأن الثمن فيه غير عادل (أي فيه غبن فاحش) أو تضمن شروطاً تعسفية ضارةً به، فهذا يجب تدخل الدولة في شأنه ابتداءً (قبل طرحه للتعامل به) وذلك بالتسعير الجبري العادل، الذي يدفع الظلم والضرر عن الناس المضطرين إلى تلك السلعة أو المنفعة، بتخفيض السعر المتغالى فيه إلى ثمن المثل، أو بإلغاء أو تعديل الشروط الجائرة بما يحقق العدل بين طرفيه. ويستند هذا الحكم الشرعي بجواز تدخل الدولة، على ما يلي:

أ- أنه يجب على الدولة (ولي الأمر) شرعاً دفع ضرر احتكار فرد أو شركة سلعةً أو منفعة ضرورية لعامة الناس، عند امتناعه عن بيعها لهم بالثمن العادل (عوض المثل) بالتسعير الجبري العادل، الذي يكفل رعاية الحقين: حق الناس بدفع الضرر عنهم الناشئ عن تعدي المحتكر في الأسعار أو الشروط، وحق المحتكر بإعطائه البديل العادل.

ب- أن في هذا التسعير تقديمًا للمصلحة العامة - وهي مصلحة الناس المضطرين إلى السلع أو المنافع في أن يشتروها بالثمن العادل - على المصلحة الخاصة، وهي مصلحة المحتكر الظالم بامتناعه عن بيعها لهم إلا بربح فاحش أو شروط جائرة، إذ من الثابت المقرر في القواعد الفقهية أن "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة" وأنه "يُتحمّل الضرر الخاص لمنع الضرر العام".

مادة ١٠٥: عقود الوكالة الحصرية للاستيراد

١/105: إذا لم تكن هناك ضرورة أو حاجة عامة أو خاصة بفئة من الناس إلى المُنتَج الذي تتعلق به الوكالة الحصرية، نظرًا لكونه من السلع أو المنافع الترفيهية، التي يمكن الاستغناء عنها، أو كان هناك ضرورة أو حاجة غير متعينة إليه، لوجود مثيل أو بديل له متوفر في السوق بسعر عادل، فإن من حق الوكيل المستورد أن يبيعه بالثمن الذي يتراضى مع المشتري عليه، وليس للدولة أو للقضاء حق التدخل بالتسعير عليه فيه، إذ الأصل في صحة العقود التراضي، وموجبها ما أوجبه العاقدان على أنفسهما به، ولأن اختصاص صاحب الوكالة بالمنتج واحتكاره له (بالمعنى اللغوي للاحتكار) جائز شرعًا، حيث إن من حقه بيع ما يملك بالثمن الذي يرضى به، إذا لم يتضمن ظلمًا أو إضرارًا بعامة الناس، ولا يجوز التسعير عليه فيه.

٢/١٠٥: إذا كانت هناك ضرورة أو حاجة عامة أو خاصة متعينة بمتعلق الوكالة الحصرية، وأن يكون الوكيل باذلاً له بثمان عادل، لا يتضمن غبنًا فاحشًا أو تحكماً ظالمًا، وعندئذ، فلا يجوز تدخل الدولة بالتسعير عليه، لأن اختصاصه واحتكاره المنتج تصرف مشروع في ملكه، لا ظلم فيه لأحد، ولا إضرار بالناس المحتاجين إليه، فلا يتعرض له فيه.

٣/١٠٥: إذا لم تكن هناك ضرورة أو حاجة عامة أو خاصة متعينة بمتعلق الوكالة الحصرية، والوكيل ممتنع عن بيعه إلا بغبن فاحش أو بشروط جائرة. ففي هذه الحال يجب على الدولة أن تتدخل لرفع الظلم عن المحتاجين إليه بطريق التسعير الجبري على الوكيل.

مادة ١٠٦: عقود التملك الزمني المشترك

١/106: عقد التملك الزمني المشترك، عقد على تملك حصص شائعة، إما على سبيل الشراء لعين معلومة على الشيوخ، أو على سبيل الاستئجار لمنافع عين معلومة لمدد متعاقبة، أو الاستئجار لمنافع عين معلومة لفترة ما بحيث يتم الانتفاع بالعين المملوكة أو المنفعة المستأجرة بالمهैयाة الزمانية، أو المهैयाة المكانية، مع تطبيق خيار التعيين في بعض الحالات لاختصاص كل منهم بفترة زمنية محددة.

٢/١٠٦: ينقسم التملك الزمني المشترك، إلى نوعين:

١. تملك تام (للعين والمنفعة) بشراء حصة شائعة بعقد البيع للانتفاع المشترك في مدد متعاقبة.

٢. تملك ناقص (للمنفعة فقط) باستئجار حصة شائعة من المنفعة بعقد الإجارة للانتفاع المشترك في مدد متعاقبة.

٣/106: يجوز شرعاً شراء حصة مشاعة في عين و استئجار حصة مشاعة في منفعة محددة لمدة مع الاتفاق بين الملاك للعين أو المنفعة على استخدامهما بطريقة المهैयाة (قسمة المنافع) زمنياً أو مكانياً سواء اتفق على المهैयाة بين الملاك مباشرة أو من خلال الجهة الموكول إليها إدارة الملكية المشتركة، ولا بأس بتداول الحصة المشاعة بيعاً وشراء وهبة وإرثاً ورهنًا وغير ذلك من التصرفات الشرعية فيما يملكه المتصرف لانقضاء المانع الشرعي. ويُشترط لتطبيق المبدأ المشار إليه استيفاء المتطلبات الشرعية للعقد، بيعا كان أو إجارة.

٤/١٠٦: يجب في حالة الإجارة أن يلتزم المؤجر بتكاليف الصيانة الأساسية التي يتوقف عليها الانتفاع، أما الصيانة التشغيلية والدورية فيجوز اشتراطها على المستأجر، وإذا قام بها المؤجر فلا يتحمل المستأجر إلا تكلفة المثل أو ما يتفق

عليه الطرفان. أما في حالة البيع فيتحملها المالك باعتبارها من أعباء الملكية، وذلك بنسبة حصته الزمانية والمكانية في الملكية المشتركة.

٥/١٠٦: لا مانع من التبادل للحصص في التملك الزمني المشترك بين مالكي العين أو المنفعة على الشيوع سواء تم التبادل مباشرة بين الملاك، أو عن طريق الشركات المتخصصة بالتبادل.

مادة ١٠٧: عقود الفيدك

١/107: عقود الفيدك، مجموعة نماذج لعقود إنشائية هندسية تهدف إلى ضبط العلاقة بين صاحب عمل أو من يقوم مقامه، ومن يقوم بتنفيذ هذا العقد، لإنجاز مشروع تتعدد عناصر الإنشاء فيه بحيث يتم تسليمه جاهزاً للاستعمال فيما أُعد له.

٢/١٠٧: عقود الفيدك جائزة شرعاً، إذا تم فيها الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية وذلك قياساً لها على عقود الاستصناع والإجارة والمقاوله، وما قد يقع فيها من نزاع ومشاحنة فإنه يحل باللجوء إلى التحكيم، ويجوز في حال تأخير التنفيذ عن الموعد المحدد تطبيق الشرط الجزائي، وأما ما يزداد في الثمن بسبب تغير ظروف التنفيذ أو تعديل محل العقد فهو تعويض عن الضرر.

الباب السابع:

الرقابة الشرعية وسريان الأحكام

الباب السابع الرقابة الشرعية وسريان الأحكام

مادة ١٠٨: دور المجامع الفقهية الإسلامية

١/108: إن المجامع الفقهية والمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية هي إحدى المنجزات العظيمة في العصر الحاضر. كما يثمن المجمع ما تقوم به هيئات الرقابة الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية اليوم من دور بارز في إحياء نظام المالية الإسلامية المعاصرة وتعزيز الثقة بها.

٢/١٠٨: ضرورة التعاون بين هيئات الرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية والمجامع الفقهية للتنسيق والتعاون وتبادل الآراء.

٣/١٠٨: ضرورة التنسيق فيما بين هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

٤/١٠٨: ضرورة أن يهيئ مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدراسات المفيدة لترسيخ دور المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق الشريعة وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات والأزمات.

٥/١٠٨: ضرورة أن يعد المجمع قانوناً شاملاً في المعاملات المالية الإسلامية ليكون نبراساً يُهتدى به في هذه المعاملات.

مادة ١٠٩: الرقابة الشرعية

١/109: يقصد بالرقابة الشرعية إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية المتعلقة بنشاط المؤسسة المالية ومتابعة تنفيذها، والتأكد من سلامة تطبيقها.

٢/109: تتكون الرقابة الشرعية من ثلاثة مكونات رئيسة هي، هيئة الرقابة الشرعية، وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والرقابة الشرعية المركزية.

٣/١٠٩: تتشكل هيئة الرقابة الشرعية، من مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وبخاصة فقه المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة، ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، وتقوم هذه الهيئة بإصدار الفتاوى والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمة. وينبغي أن تكون هيئة الرقابة الشرعية مستقلة، ولتحقيق ذلك يراعى ما يأتي:

١. يكون تعيين أعضاء الهيئات الشرعية وإعفاؤهم وتحديد مكافأتهم من قبل الجمعية العامة للمؤسسة، وتتم المصادقة على ذلك من الرقابة الشرعية المركزية، أو ما يقوم مقامها.

٢. أن لا يكون العضو مديرًا تنفيذيًا في المؤسسة، أو موظفًا فيها، أو يقدم إليها أعمالاً خلافًا لعمله في الهيئة.

٣. ألا يكون مساهمًا في البنك أو المؤسسة المعنية.

٤/١٠٩: تتمثل ضوابط الاجتهاد والفتوى في الهيئات الشرعية، في الضوابط التالية:

١. الالتزام بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مع مراعاة قرارات المجمع وهيئات الاجتهاد الجماعي الأخرى، بما لا يتعارض مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

٢. تجنب الأقوال الشاذة، وتتبع الرخص أو التلفيق الممنوع.

٣. مراعاة مقاصد الشريعة ومآلات الأفعال عند بيان الحكم الشرعي.

٤. مراعاة ضوابط الفتوى التي أصدرها مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمثبتة في

المواد ٥/١٠٩ إلى ١١/١٠٩، التالية:

٥/١٠٩: الإفتاء هو بيان الحكم الشرعي عند السؤال عنه، وقد يكون بغير سؤال ببيان حكم النازلة لتصحيح أوضاع الناس وتصرفاتهم، والمفتي هو العالم بالأحكام الشرعية وبالقضايا والحوادث، والذي رزق من العلم والقدرة ما يستطيع به استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها وتنزيلها على الوقائع والقضايا الحادثة.، والفتوى أمر عظيم لأنها بيان لشرع رب العالمين، والمفتي يوقع عن الله تعالى في حكمه، ويقندي برسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان أحكام الشريعة.

٦/١٠٩: لا يجوز أن يلي أمر الإفتاء إلا من تتحقق فيه الشروط المقررة في مواطنها، وأهمها:

١. العلم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما يتعلق بهما من علوم.

٢. العلم بمواطن الإجماع والخلاف والمذاهب والآراء الفقهية.

٣. المعرفة التامة بأصول الفقه ومبادئه وقواعده ومقاصد الشريعة، والعلوم المساعدة مثل: النحو والصرف والبلاغة واللغة والمنطق وغيرها.

٤. المعرفة بأحوال الناس وأعرافهم، وأوضاع العصر ومستجداته، ومراعاة تغييرها فيما بني على العرف المعتبر الذي لا يصادم النص.

٥. القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص.

٦. الرجوع إلى أهل الخبرة في التخصصات المختلفة لتصوير المسألة المسؤول عنها، كالمسائل الطبية والاقتصادية ونحوها.

٧/١٠٩: بما أن كثيراً من القضايا المعاصرة هي معقدة ومركبة فإن الوصول إلى معرفتها وإدراك حكمها يقتضي أن تكون الفتوى جماعية، ولا يتحقق ذلك إلا بالرجوع إلى هيئات الفتوى ومجالسها والمجامع الفقهية.

٨/١٠٩: الأصل في الفتوى أنها غير ملزمة قضاء، إلا أنها ملزمة ديانة فلا يسع المسلم مخالفتها إذا قامت الأدلة الواضحة على صحتها، ويجب على المؤسسات المالية الإسلامية التقيّد بفتاوى هيئاتها الشرعية في إطار قرارات المجامع الفقهية.

٩/١٠٩: لا تؤخذ الفتوى من غير المتخصصين المستوفين للشروط المذكورة في المادة ٦/١٠٩.

١٠/١٠٩: الفتوى التي تُنشر في وسائل الإعلام المختلفة كثيرًا ما لا تصلح لغير السائل عنها، إلا إذا كان حال المطلّع عليها كحال المستفتي، وظرفه كظرفه، و لا عبرة بالفتاوى الشاذة المخالفة للنصوص القطعية، وما وقع الإجماع عليه من الفتاوى.

١١/١٠٩: على المفتي أن يكون مخلصًا لله تعالى في فتواه، ذا وقار، وسكينة، عارفًا بما حوله من أوضاع، متعففًا ورعًا في نفسه، ملتزمًا بما يفتي به من فعل وترك، بعيدًا عن مواطن الريب، متأنيا في جوابه عند المتشابهات والمسائل المشكّلة، مشاورًا غيره من أهل العلم، مداومًا على القراءة والاطلاع، أمينًا على أسرار الناس، داعيًا لله سبحانه أن يوفقه في فتواه، متوقفًا فيما لا يعلم، أو فيما يحتاج للمراجعة والتثبت.

١٢/١٠٩: تقوم إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، بتطبيق الإجراءات اللازمة لضمان سلامة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في جميع المعاملات التي تنفذها المؤسسة، وتشتمل على العناصر الآتية:

١. مراجعة الأدلة والإجراءات للتأكد من تنفيذ العمليات وفق فتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

٢. تأهيل العاملين في المؤسسة بما يمكّنهم من أداء أعمالهم بشكل صحيح من الناحية الشرعية والمهنية.

٣. تكوين فريق للتدقيق الشرعي الداخلي يتمتع بالتأهيل العلمي والعملية ويكون مستقلاً، ويتبع جهة عليا داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة، ويكون تعيينه وإعفاؤه بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية.

١٣/109: تكون هيئة الرقابة الشرعية المركزية، على مستوى السلطات الإشرافية في الدولة، وتضطلع بمهمتين رئيسيتين هما:

١. الإشراف على عمليات السلطة الإشرافية التابعة لها.
٢. التأكد من فاعلية الرقابة الشرعية على مستوى المؤسسات، وذلك من خلال التدقيق على أعمال هيئات الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية، مع وضع لوائح ومعايير تنظم أعمال الرقابة الشرعية بما في ذلك آلية تعيين الأعضاء وإعفائهم وأهليتهم وعددهم وعملهم في المؤسسة التي هم أعضاء في هيئتها.

مادة ١١٠: سريان القرارات والعمل بالأحكام

١/١١٠: إن القرارات التي تصدر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي تسري من حين صدورها، ولا تؤثر على ما سبقها من العقود، ومن جملتها الصكوك التي صدرت باجتهاد أو فتوى معتبرة شرعا.

٢/١١٠: الواجب على المسلمين إتباع الشريعة المطهرة في جميع شؤونهم وأعمالهم بحسب الوُسع والطاقة لقوله تعالى: [فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتِطَعْتُمْ] [التغابن: ١٦]، وقوله جل شأنه: [لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا] [البقرة: ٢٥٨]، وما عدا ذلك فإن الله تعالى يعفو عما عجز عنه المكلفون. ويجب على المسلمين السعي المستمر لرفع العجز والتخلص من أحكام الضرورة لتكتمل حكمة الشريعة وتستقيم حياة المجتمع المسلم على ما شرع الله تعالى.

الباب الثامن:

توصيات مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في المسائل المالية

الباب الثامن

توصيات مجلس مجمع الفقه الإسلامي

الدولي في المسائل المالية

دأب مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي على إصدار توصيات مرفقة بالقرارات التي يصدرها، ورأيت من المناسب أن أعرض هذه التوصيات كما وردت، لأنها تبرز اهتمام المجلس، ليس فقط بإصدار القرارات ولكن أيضا بإصدار توصيات وتوجيهات من واقع ما يطلع عليه من الدراسات والبحوث التي يراجعها قبل إصدار قراراته، وتمثل نبض البحوث والدراسات والمناقشات التي تدور بين ممثلي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولم استعرض تلك التوصيات التي تتعلق بالبحوث والدراسات والندوات التي أجراها أو عقدها المجمع دعما لآلية اتخاذ القرارات، ولكن اقتصرت على تلك التي تحمل توجهات مجلس المجمع وتقديراته لواقع الأوضاع التشريعية والإدارية والتنظيمية المتعلقة بالمسائل المالية والمصرفية في الدول الأعضاء. وآمل أن تكون إضافة هذه التوصيات، ذات فائدة، وتعبّر عن استشراف للمستقبل المشرق والواعد لجهود مجلس المجمع وعنايته بأحوال الأمة الإسلامية والجاليات المسلمة حول العالم.

توصيات بشأن الزكاة والأوقاف

أولا: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٦٥ (١٨/٣) بشأن تفعيل دور الزكاة، كما يلي:

نظراً لحاجة الأمة الإسلامية إلى تنظيم الزكاة على قاعدة مؤسسية جمعاً وتحصيلاً بشكل معاصر منضبط بالأحكام الشرعية فإن مجلس المجمع يدعو الجهات المعنية بالزكاة في العالم الإسلامي إلى التنسيق بينها والعمل على إقامة مشروعات مشتركة لمساعدة الفقراء والمساكين. ويوصي مجلس المجمع بما يلي:

١. حث الأفراد على دفع زكواتهم إلى الهيئات التي تنشأ بترخيص من الدول، ضماناً لوصولها إلى مستحقيها، وتفعيلاً لدورها دينياً وتموياً واجتماعياً واقتصادياً.
 ٢. الاهتمام بالجانب الإعلامي للزكاة باستخدام كافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع وغيرها لتوعية المجتمع بمكانتها وأهميتها ودورها البناء في إصلاح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
 ٣. وضع معايير شرعية ومحاسبية لأوعية الزكاة.
 ٤. وضع نماذج محاسبية زكوية تمثل إرشادات لحساب وعاء كل زكاة تساعد في التطبيق العملي في ضوء المعايير الزكوية الشرعية.
 ٥. الاستفادة من تقنية صناعة المعلومات وشبكات الاتصالات والقنوات الفضائية في تبصير المسلمين بقضايا الزكاة المعاصرة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية على مستوى الأمة الإسلامية.
 ٦. حث الدول على تخفيف الضرائب عن المزمكين بحيث يخصم ما يزكون به من الضرائب المفروضة عليهم وذلك تشجيعاً للأغنياء المسلمين على دفع زكوات أموالهم.
 ٧. تدريس فقه ومحاسبة الزكاة باعتبارها الفريضة الثالثة في الإسلام في الجامعات والمعاهد.
- ثانياً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٨١ (١٩/٧) بشأن وقف الأسهم، كما يلي:

١. دعوة الحكومات والمجالس التشريعية في البلدان الإسلامية إلى تعديل قوانين ونظم الأوقاف فيها بما يتفق مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

٢. دعوة وزارات التعليم والجامعات في البلدان الإسلامية إلى تخصيص مقررات دراسية تعنى بدراسة الوقف دراسة علمية موضوعية.

٣. دراسة المجمع موضوع إدارة الوقف وأسسها وتنظيمها وضوابطها ومعايير اختيار واستمرار الإدارة في موقعها في دورات قادمة وأن تولي هذا الموضوع عناية خاصة باعتباره أساس نجاح ونهضة الأوقاف واستثماراتها.

ثالثاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٤٠ (١٥/٦) بشأن الاستثمار في الوقف، كما يلي:

١. دعوة الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الإسلامية إلى المحافظة على الوقف ورعايته والعناية به، وعدم الاعتداء عليه، وإحياء بعض أنواع الوقف، مثل الوقف الذري الذي قامت بإلغائه بعض التشريعات العربية والإسلامية.

٢. دعوة الدول العربية والإسلامية والهيئات والمؤسسات المعنية بشؤون الأوقاف، وكذلك المنظمات العالمية المتخصصة إلى تحمل مسؤوليتها نحو الأوقاف في فلسطين بصورة عامة، وفي القدس الشريف بصورة خاصة، وحمايتها وبذل الجهود للحفاظ على معالمها، والدعوة إلى تمتيتها لتتمكن من تحقيق أهدافها وأداء رسالتها.

٣. دعوة الحكومات الإسلامية لتحمل بعض مصروفات إدارة الوقف ما أمكن ذلك من باب المصلحة العامة، ولأنها المسؤولة عن رعاية مصالح العباد والبلاد.

٤. دعوة الهيئات المتخصصة لوضع معايير شرعية ومحاسبية للتدقيق الشرعي والمالي والإداري في أعمال الناظر، سواء أكان فرداً أم جماعةً أم مؤسسةً أم وزارة. وينبغي أن تخضع إدارة الوقف لقواعد الرقابة الشرعية والإدارية والمالية والمحاسبية.

٥. ضرورة وضع ضوابط معيارية لنفقات الوقف سواء أكانت تسويقية أم إعلامية أم إدارية أم أجورًا أم مكافآت لتكون مرجعًا عند الرقابة والتفتيش وتقييم الأداء.
٦. الدعوة لإحياء نظام الوقف بجميع أنواعه التي كان لها دور عظيم في الحضارة الإسلامية وفي التنمية البشرية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية.
٧. الاستفادة من التجارب الرائدة في إدارة الوقف وحمايته وتنميته في بعض الدول العربية والإسلامية.

٨. ضرورة إعطاء الأولوية في استثمارات الأوقاف للبلاد الإسلامية.

رابعاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٢٧ (٤/٢) بشأن صندوق التضامن، كما يلي:

عملاً على تمكين صندوق التضامن الإسلامي من تحقيق أهدافه الخيرة - المبينة في نظامه الأساسي - والتي أنشئ من أجلها، والتزاماً بقرار مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي نص على إنشاء هذا الصندوق وتمويله من مساهمات الدول الأعضاء، ونظراً لعدم انتظام بعض الدول في تقديم مساعداتها الطوعية له، يناشد المجمع الدول والحكومات والهيئات والموسرين المسلمين القيام بواجبهم في دعم موارد الصندوق بما يمكنه من تحقيق مقاصده النبيلة في خدمة الأمة الإسلامية.

توصيات بشأن المؤسسات المصرفية الإسلامية

أولاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره ٤٠ - ٤١ (٥/٢ ، ٥/٣) بشأن المراجعة، كما يلي:

في ضوء ما لوحظ من أن أكثر المصارف الإسلامية اتجه في أغلب نشاطاته إلى التمويل عن طريق المراجعة للأمر بالشراء، يوصي مجلس المجمع أن يتوسع نشاط جميع المصارف الإسلامية في شتى أساليب تنمية الاقتصاد ولا سيما إنشاء المشاريع الصناعية أو التجارية، بجهود خاصة، أو عن طريق المشاركة

والمضاربة، مع أطراف أخرى. ويوصي كذلك أن تُدرس الحالات العلمية لتطبيق المرابحة للأمر بالشراء لدى المصارف الإسلامية، لوضع أصول تعصم من وقوع الخلل في التطبيق وتعين على مراعاة الأحكام الشرعية العامة أو الخاصة ببيع المرابحة للأمر بالشراء.

ثانياً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٧٦ (٨/٧) بشأن مشاكل البنوك الإسلامية، كما يلي:

١. مواصلة البنوك الإسلامية الحوار مع البنوك المركزية في الدول الإسلامية لتمكين البنوك الإسلامية من أداء وظائفها في استثمار أموال المتعاملين معها في ضوء المبادئ الشرعية التي تحكم أنشطة البنوك وتلائم طبيعتها الخاصة. وعلى البنوك المركزية أن تراعي متطلبات نجاح البنوك الإسلامية للقيام بدورها الفعال في التنمية الوطنية ضمن قواعد الرقابة بما يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ودعوة منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لاستئناف اجتماعات البنوك المركزية للدول الإسلامية، مما يتيح الفرصة لتنفيذ متطلبات هذه التوصية.

٢. اهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي.

٣. العناية بعقدي السلم والاستصناع، لما يقدمانه من بديل شرعي لصيغ التمويل الإنتاجي التقليدية.

٤. التقليل ما أمكن من استخدام أسلوب المرابحة للأمر بالشراء وقصرها على التطبيقات التي تقع تحت رقابة المصرف ويؤمن فيها وقوع المخالفة للقواعد الشرعية التي تحكمها. والتوسع في مختلف الصيغ الاستثمارية الأخرى من المضاربة

والمشاركات والتأجير مع الاهتمام بالمتابعة والتقويم الدوري وينبغي الاستفادة من مختلف الحالات المقبولة في المضاربة مما يتيح ضبط عمل المضاربة ودقة المحاسبة لنتائجها.

٥. إيجاد السوق التجارية لتبادل السلع بين البلاد الإسلامية بديلاً عن سوق السلع الدولية التي لا تخلو من المخالفات الشرعية.

٦. توجيه فائض السيولة لخدمة أهداف التنمية في العالم الإسلامي، وذلك بالتعاون بين البنوك الإسلامية لدعم صناديق الاستثمار المشتركة وإنشاء المشاريع المشتركة.

٧. الإسراع بإيجاد المؤشر المقبول إسلامياً الذي يكون بديلاً عن مراعاة سعر الفائدة الربوية في تحديد هامش الربح في المعاملات.

٨. توسيع القاعدة الهيكلية للسوق المالية الإسلامية عن طريق قيام البنوك الإسلامية فيما بينها، وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، للتوسع في ابتكار وتداول الأدوات المالية الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية.

٩. دعوة الجهات المنوط بها سنّ الأنظمة لإرساء قواعد التعامل الخاصة بصيغ الاستثمار الإسلامية، كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة والسلم والاستصناع والإيجار.

١٠. دعوة البنوك الإسلامية لإقامة قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات الكافية عن المتعاملين مع البنوك الإسلامية ورجال الأعمال، وذلك لتكون مرجعاً للبنوك الإسلامية وللاستفادة منها في تشجيع التعامل مع الثقات المؤتمنين والابتعاد عن سواهم.

١١. دعوة البنوك الإسلامية إلى تنسيق نشاط هيئات الرقابة الشرعية لديها، سواء بتجديد عمل الهيئة العليا للرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية أم عن طريق إيجاد

هيئة جديدة بما يكفل الوصول إلى معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية.

ثالثاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره ٩٦ (١٠/٤) بشأن بطاقة الائتمان، كما يلي:

١. ضرورة إعادة صياغة المصطلحات الاقتصادية ذات العلاقة والأبعاد الشرعية فيما يتعلق بالمعاملات الجائزة والمحرمة بما يناسب حقيقتها، ويكشف عن ماهيتها، وإيثار ما له وجود في المصطلح الشرعي على غيره، بحيث يترسخ لفظه ومعناه، خصوصاً ما تكون له آثار حُكْمية شرعية، لتقويم صياغة المصطلحات الاقتصادية، وانسجامها مع المصطلحات الفقهية، واستخراجها من تراث الأمة ومفاهيمها الشرعية.

٢. مناشدة الجهات المعنية في البلاد الإسلامية منع البنوك من إصدار بطاقات الائتمان الربوية، صيانة للأمة من الوقوع في مستنقع الربا المحرم، وحفظاً للاقتصاد الوطني وأموال الأفراد.

٣. إيجاد هيئة شرعية ومالية واقتصادية تكون مسؤوليتها حماية الأفراد من استغلال البنوك والمحافظة على حقوقهم، في حدود الأحكام الشرعية، والسياسة المالية لحماية الاقتصاد الوطني، ووضع لوائح مُحْكَمة لحماية المجتمع والأفراد من استغلال البنوك لتفادي النتائج الوخيمة المترتبة على ذلك.

رابعاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١١٥ (١٢/٩) بشأن التضخم، كما يلي:

١. بما أن أهم أسباب التضخم هو الزيادة في كمية النقود التي تصدرها الجهات النقدية المختصة لأسباب متعددة معروفة، ندعو تلك الجهات العمل الجاد على إزالة هذا السبب من أسباب التضخم الذي يضر المجتمع ضرراً كبيراً، وتجنب

التمويل بالتضخم سواء أكان ذلك لعجز الميزانية أم لمشروعات التنمية. وفي الوقت نفسه ننصح الشعوب الإسلامية بالالتزام الكامل بالقيم الإسلامية في الاستهلاك، لتبتعد مجتمعاتنا الإسلامية عن أشكال التبذير والترف والإسراف التي هي من النماذج السلوكية المولدة للتضخم.

٢. زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية وبخاصة في ميدان التجارة الخارجية، والعمل على إحلال مصنوعات تلك البلاد محل مستورداتها من البلدان الصناعية. والعمل على تقوية مركزها النقاوضي والتنافسي تجاه البلدان الصناعية.

٣. إجراء دراسات على مستوى البنوك الإسلامية لتحديد آثار التضخم على موجوداتها واقتراح الوسائل المناسبة لحمايتها وحماية المودعين والمستثمرين لديها من آثار التضخم. وكذلك دراسة واستحداث المعايير المحاسبية لظاهرة التضخم على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية.

٤. إجراء دراسة حول التوسع في استعمال أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي على التضخم، وما له من تأثيرات ممكنة على الحكم الشرعي.

٥. دراسة مدى جدوى العودة إلى شكل من أشكال ارتباط العملة بالذهب، كأسلوب لتجنب التضخم.

٦. إدراكاً لكون تنمية الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية المستعملة فعلاً من أهم العوامل التي تؤدي إلى محاربة التضخم في الأجل المتوسط والطويل، فإنه ينبغي العمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في البلاد الإسلامية، وذلك عن طريق وضع الخطط واتخاذ الإجراءات التي تشجع على الارتفاع بمستوى كل من الادخار والاستثمار، حتى يمكن تحقيق تنمية مستمرة.

٧. دعوة حكومات الدول الإسلامية للعمل على توازن ميزانياتها العامة (بما فيها جميع الميزانيات العادية والإنمائية والمستقلة التي تعتمد على الموارد المالية العامة في تمويلها)، وذلك بالالتزام بتقليل النفقات وترشيدها وفق الإطار الإسلامي. وإذا

احتاجت الميزانيات إلى التمويل فالحل المشروع هو الالتزام بأدوات التمويل الإسلامية القائمة على المشاركات والمبيعات والإجازات. ويجب الامتناع عن الاقتراض الربوي، سواء من المصارف والمؤسسات المالية، أم عن طريق إصدار سندات الدين.

٨.مراعاة الضوابط الشرعية عند استخدام أدوات السياسة المالية، سواء منها ما يتعلق بالتغيير في الإيرادات العامة، أم بالتغيير في الإنفاق العام، وذلك بتأسيس تلك السياسات على مبادئ العدالة والمصلحة العامة للمجتمع، ورعاية الفقراء، وتحميل عبء الإيراد العام لأفراد حسب قدراتهم المالية المتمثلة في الدخل والثروة معاً.

٩. ضرورة استخدام جميع الأدوات المقبولة شرعاً للسياستين المالية والنقدية ووسائل الإقناع والسياسات الاقتصادية والإدارية الأخرى، للعمل على تخليص المجتمعات الإسلامية من أضرار التضخم، بحيث تهدف تلك السياسات لتخفيض معدل التضخم إلى أدنى حد ممكن.

١٠. وضع الضمانات اللازمة لاستقلال قرار المصرف المركزي في إدارة الشؤون النقدية، والتزامه بتحقيق هدف الاستقرار النقدي ومحاربة التضخم، ومراعاة التنسيق المستمر بين المصرف المركزي والسلطات الاقتصادية والمالية، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والنقدي، والقضاء على البطالة.

١١.دراسة وتمحيص المشروعات والمؤسسات العامة إذا لم تتحقق الجدوى الاقتصادية المستهدفة منها، والنظر في إمكانية تحويلها إلى القطاع الخاص، وإخضاعها لعوامل السوق وفق المنهج الإسلامي، لما لذلك من أثر في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل الأعباء المالية عن الميزانية، مما يسهم في تخفيف التضخم.

١٢. دعوة المسلمين أفرادًا وحكومات إلى التزام نظام الشرع الإسلامي، ومبادئه الاقتصادية والتربوية والأخلاقية والاجتماعية.

خامسا: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٧٨ (١٩/٤) بشأن الصكوك الإسلامية، كما يلي:

١. ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالبحث عن حلول تلبى الحاجات الاقتصادية وتلتزم بالأحكام الشرعية.

٢. حيث إن الإطار القانوني لعملية التصكيك هو أحد المقومات الأساسية التي تؤدي دورًا حيويًا في نجاح عمليات التصكيك فإن مما يحقق ذلك الدور قيام السلطات التشريعية في الدول الأعضاء بإيجاد الإطار القانوني المناسب والبيئة القانونية الملائمة والحاكمة لعملية التصكيك من خلال إصدار تشريعات قانونية ترعى عمليات التصكيك بمختلف جوانبها وتحقق الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية بشكل عملي.

سادسا: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٧٩ (١٩/٥) بشأن التورق كما يلي:

١. التأكيد على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام صيغ الاستثمار والتمويل المشروعة في جميع أعمالها، وتجنب الصيغ المحرمة والمشبوهة التزامًا بالضوابط الشرعية بما يحقق مقاصد الشريعة الغراء، ويجلي فضيلة الاقتصاد الإسلامي للعالم الذي يعاني من التقلبات والكوارث الاقتصادية المرة تلو الأخرى.

٢. تشجيع القرض الحسن لتجنب المحتاجين للجوء للتورق. وإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية صناديق للقرض الحسن.

سابعًا: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره ١٩٠ (٢٠/٥) بشأن دور المجامع الفقهية، كما يلي:

١. مواصلة الحوار مع البنوك المركزية والجهات الإشرافية في الدول الإسلامية لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية من أداء دورها في الحياة الاقتصادية والتنمية الوطنية ضمن قواعد الرقابة بما يلائم خصوصية العمل المالي الإسلامي.

٢. إبلاغ قرارات المجمع إلى جميع المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية والمؤسسات العلمية والتعليمية ومراكز البحث والدراسات المحلية والعالمية، وتعميمها بوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

٣. دعوة المؤسسات المالية الإسلامية إلى الأخذ بقرارات المجمع الفقهية.

ثامنا: أصدر مجلس المجمع، توصياته في نهاية قراره رقم ١٤٨ (١٦/٦) بشأن الكفالة التجارية، كما يلي:

يوصي مجلس المجمع بدعوة منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال مؤسساتها الاقتصادية إلى إقامة السوق الإسلامية المشتركة وحرية حركة الأموال وتنقل الأشخاص والتجارة بين الدول الإسلامية لما في ذلك من تحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة والنفع المتبادل بين المسلمين على غرار الأسواق العالمية.

تاسعا: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٢١٢ (٢٢/١٠) بشأن ضمان البنك للمخاطر، كما يلي:

١. حرص البنوك الإسلامية على بذل العناية في استثمار أموال المودعين واتباع كافة الأساليب والآليات لحماية أموالهم ودرء المخاطر عنها وإنشاء الصناديق وتكوين الاحتياطات والمخصصات اللازمة لذلك.

٢. دعوة الدول الإسلامية إلى إصدار قوانين تعنى بإنشاء مؤسسات لضمان أموال المودعين، أو إجراء تعديلات على القوانين الجارية على أساس التأمين التكافلي تشترك فيه المؤسسات المالية الإسلامية، وتدار هذه الصناديق وفق ما تناوله مجمع

الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم: ٢٠٠ (٢١/٦) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني.

عاشرا: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٢٢٤ (٢٣/٨) بشأن التحوط، كما يلي:

١. نظراً لتعدد صيغ التحوط وأساليبه وآلياته في التطبيقات العملية في المؤسسات المالية الإسلامية، ولكونها من المسائل المستجدة، التي تتسع لها قواعد الاجتهاد في الشريعة الإسلامية السمحة، فإن المجمع يوصي أن تعقد ندوات علمية بالتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية لدراسة أدوات ومعاملات التحوط التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية أو أقرتها هيئاتها، وذلك من أجل تحقيق مدى التزامها بالضوابط والشروط التي أقرها المجمع في قراراته وتوصياته.

٢. حث القائمين والعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية على الاستفادة من الصيغ والعقود التي أقرها مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وغيرهما من المجامع المعتمدة، في صياغة عقود التحوط والمعاملات، مثل: السلم، والسلم الموازي، والمرابحة للأمر بالشراء، والاستصناع، والاستصناع الموازي، وخيار الشرط، وذلك بالضوابط الشرعية الواردة في تلك القرارات.

أحد عشر: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٢١٨ (٢٣/٢) بشأن الإعسار، كما يلي:

١. يوصي المجلس بدراسات موسعة مستفيضة للحلول العملية لمعالجة الإعسار (تعثر) في المؤسسات المالية بما يحفظ حقوق جميع الأطراف.

٢. يوصي المجلس بأهمية سن أنظمة وقوانين تحمي المتعاملين مع الشركة من دائنين ومدنيين مع مراعاة حفظ حقوق الأطراف ذات العلاقة لتصحيح أوضاعها المالية.

٣. يوصي المجلس الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص الجهات القضائية بالعناية بالمبادئ القضائية المواكبة للتطورات المعاصرة في مجال الإعسار والإفلاس.

٤. يوصي المجلس أمانة المجمع باستكمال دراسة موضوع أثر الإعسار والإفلاس على الشركات ذات المسؤولية المحدودة، بما في ذلك حالة إعسار أو إفلاس الشركة المحدودة المسؤولية مع كون مالكها الرئيس ما زال موسراً.

ثاني عشر: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٣٣ (١٤/٧) المتأخرات، كما يلي:

١. أن تلتزم المصارف الإسلامية في مسيرتها بالمنهج الاقتصادي الإسلامي وضوابطه، وأن تقوم بالإصلاحات الفنية والإدارية اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم من خلال الاستثمارات المباشرة والمشاركات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي من أهم غايات وأهداف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
٢. أن يتم البحث عن آليات بديلة لمشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية وتقديم دراسة فيها لعرضها على المجلس في دورة لاحقة.

توصيات بشأن التأمين وإعادة التأمين

أولاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٢٠٠ (٢١/٦) بشأن التأمين التعاوني، كما يلي:

١. إبلاغ الجهات المعنية في العالم الإسلامي بهذه الأحكام والأسس والشروط وبخاصة الجهات المسؤولة عن إصدار اللوائح والأنظمة وشركات التأمين التعاوني والمهتمين بهذا الأمر.

٢. تفعيل قرار المجمع رقم: ١٧٧ (١٩/٣) بخصوص دعوة الدول الإسلامية لإنشاء هيئات رقابة شرعية عليا مركزية تتولى الإشراف على الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية والتأمين التعاوني.

٣. إنشاء مجلس شرعي دولي تحت إشراف مجمع الفقه الإسلامي الدولي، تسهم في تأسيسه مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، ومن أبرزها:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.
- البنك الإسلامي للتنمية بجدة.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا.

- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.

ومن المهام الرئيسية للمجلس إصدار المعايير الشرعية التي تنظم أعمال التأمين التعاوني، والعمل المصرفي الإسلامي، واعتماد تلك المعايير من قبل المجمع، وتبنيها من الجهات الإشرافية والرقابية بحيث تكون بمثابة القوانين الحاكمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية. وينسق بين هذا المقترح وأمانة المجمع في وضع الصورة التفصيلية لعمل هذا المجلس.

ثانياً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٤٩ (١٦/٧) بشأن التأمين الصحي كما يلي:

١. دعوة الحكومات الإسلامية والجمعيات الخيرية ومؤسسات الأوقاف إلى توفير التأمين الصحي مجاناً أو بمقابل مناسب لغير القادرين على الحصول على التأمين من القطاع الخاص.

٢. عدم استخدام البطاقات الصحية إلا من أصحابها لما في ذلك من مخالفة لمقتضيات العقود، وما تتضمنه من غش وتدليس.

٣. التحذير من إساءة استخدام التأمين الصحي كادعاء المرض أو كتمانها أو تقديم بيانات مخالفة للواقع.

٤. إدراج موضوع التأمين التعاوني (الإسلامي أو التكافلي) في دورات المجمع القادمة في ضوء ما توصلت إليه المؤتمرات والندوات الأخيرة والتطبيقات المتنوعة التي ظهرت بعد إصدار المجمع قراره السابق.

ثالثاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٢١٥ (٢٢/١١) بشأن استكمال قضايا التأمين، ما يلي:

١. العمل على نشر ما ورد في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: ٢٠٠ (٢١/٦) وقراره في هذه الدورة، اللذين يشكلان مرجعية شاملة للمبادئ والأسس التي تحكم أعمال التأمين التعاوني من الناحية الشرعية على نطاق واسع، وترجمته إلى العديد من اللغات ويدخل في ذلك توزيعه على شركات التأمين التعاوني العاملة وهيئاتها الشرعية.

٢. التوصية للهيئات التشريعية العاملة في مجال التأمين التعاوني في الدول العربية والإسلامية، لتضمن ما ورد في قراري مجلس المجمع سالف الذكر، في تشريعاتها والإحالة على المجمع باعتباره مرجعاً شرعياً معتمداً.

٣. التوصية بتضمين التشريعات المنظمة للتأمين التعاوني النص على منح وعاء التأمين (صندوق حملة الوثائق، أو الحساب المستقل عن حسابات الشركة) شخصية حكومية تضم جميع المشتركين في حسابات التأمين التعاوني، مع ملاحظة ما ورد بهذا الخصوص في قرار المجمع رقم: ٢٠٠ (٢١/٦)، وبحيث تنص تلك التشريعات على من يمثل هذه الشخصية على نحو لا يؤدي إلى تضارب المصالح.

٤. إصدار معايير لحوكمة مؤسسات وشركات التأمين الإسلامية، بما يحقق أهداف

ومقاصد قرار

المجمع رقم ٢٠٠: (٢١/٦)، وهذا القرار يحفظ حقوق الأطراف ذات العلاقة خصوصًا ما يتصل بالعلاقة بين الجهة المديرة وصندوق التأمين، بما يضمن درء تضارب المصالح، ويحقق العدالة للطرفين.

توصيات بشأن الرقابة الشرعية

أولاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٠٢ (١١/٥) بشأن الإلتجار في العملات، ما يلي:

وجوب الرقابة الشرعية على الأسواق المالية، وإلزامها بما ينظم أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية في العملات وغيرها، لأن هذه الأحكام هي صمام الأمان من الكوارث الاقتصادية.

ثانياً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ١٧٧ (١٩/٣) بشأن دور الرقابة، ما يلي:

١. تتبني السلطات الإشرافية في كل دولة إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم أعمال الرقابة الشرعية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحويلها إلى جهة مستقلة.
٢. يوصي وكالات التصنيف الإسلامية بعدم تصنيف المنتجات التي نص المجمع على منعها.

ثالثاً: أصدر مجلس المجمع توصياته في نهاية قراره رقم ٢٣٨ (٩/٢٤) بشأن عمليات التحوط، ما يلي:

١. يوصي المجلس المجالس الشرعية، وهيئات الفتوى والرقابة الشرعية، والعلماء والباحثين على الجمع بين مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية، والضوابط الشرعية الجزئية للعقود عند الاجتهاد في هيكلة المنتجات المالية الإسلامية بصفة عامة، وصياغة عقود التحوط على وجه الخصوص، مع مراعاة مآلات تلك العقود وآثارها، لأن مراعاة المآلات أصل معتبر شرعاً.

٢. يوصي المجلس إدارات الاستثمار والخزينة على مستوى المؤسسات (المستوى الجزئي)، وكذلك الجهات التي تتولى إعداد السياسات النقدية والمالية في الدول (على المستوى الكلي) بالحرص على تحقيق التوازن بين الالتزامات والديون من جهة، وبين الثروة والنشاط الحقيقي من جهة أخرى، وعدم الإغراق في الاستدانة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بوجه عام.
والحمد لله رب العالمين.

فهرس المواد

رقم قرار المجمع	موضوع المادة	المادة
١ (٢/١)	زكاة الديون	١
٢ (٢/٢)	زكاة العقارات والأراضي	٢
٢٨ (٤/٣)	زكاة الأسهم في الشركات	٣
١٢١ (١٣/٣)	زكاة الأسهم المقتناة	٤
١٢٠ (١٣/٢)	زكاة الزراعة	٥
١٤٣ (١٦/١)	زكاة الحسابات الاستثمارية	٦
١٤٣ (١٦/١)	زكاة الحسابات المحتجة	٧
١٤٣ (١٦/١)	زكاة الوديعة القانونية	٨
١٤٣ (١٦/١)	زكاة الاحتياطيات والأرباح	٩
١٤٣ (١٦/١)	زكاة شركات التأمين الإسلامية	١٠
١٤٣ (١٦/١)	زكاة مستحقات الخدمة للموظف والعامل	١١
١٤٣ (١٦/١)	زكاة مستحقات الخدمة للشركات	١٢
١٦٥ (١٨/٣)، ١٥ (٣/٣)	تفعيل دور الزكاة	١٣
١٦٥ (١٨/٣)	مصرف الفقراء والمساكين	١٤
١٦٥ (١٨/٣)	مصرف العاملين عليها	١٥
١٦٥ (١٨/٣)	مصرف المؤلفة قلوبهم	١٦
١٦٥ (١٨/٣)	مصرف (في الرقاب)	١٧
١٦٥ (١٨/٣)	مصرف الغارمين	١٨
١٦٥ (١٨/٣)	مصرف في سبيل الله	١٩
١٦٥ (١٨/٣)	مصرف ابن السبيل	٢٠
٢٧ (٤/٢)	صرف الزكاة لصندوق التضامن الإسلامي	٢١

١٨١ (١٩/٧)	الوقف	٢٢
١٨١ (١٩/٧)	أحكام وقف الأسهم	٢٣
١٤٠ (١٥/٨)، ١٨١ (١٩/٧)	أحكام وقف النقود	٢٤
١٨١ (١٩/٧)	وقف الأموال المشبوهة	٢٥
١٤٠ (١٥/٦)	استثمار أموال الوقف	٢٦
١٤٠ (١٥/٦)	ضوابط استثمار الوقف	٢٧
٨٤ (٩/١)	تجارة الذهب	٢٨
٢١ (٣/٩)	العملات الورقية	٢٩
٧٥ (٨/٦)	أداء الديون بعملات مغايرة	٣٠
١٠٢ (١١/٥)	الإتجار في العملات	٣١
٨٤ (٩/١)	حوالات العملات	٣٢
٤٢ (٥/٤)، ١١٥ (١٢/٩)	ربط الديون بالأسعار	٣٣
٧٥ (٨/٦)، ١١٥ (١٢/٩)	الربط القياسي للأجور	٣٤
٢٣١ (٢/٢٤)، ١١٥ (١٢/٩)	التضخم وتغير قيمة العملة	٣٥
٢١٨ (٢٣/٢)، ١٨٦ (٢٠/١)	تعريف الإعسار والإفلاس.	٣٦
١٨٦ (٢٠/١)، ٢١٨ (٢٣/٢)	أحكام الإفلاس والإعسار	٣٧
١٨٦ (٢٠/١)	تغريم المدين الموسر المماطل	٣٨
٢١٨ (٢٣/٢)	صور معالجة الإعسار	٣٩
١٠٩ (١٢/٣)	الشرط الجزائي	٤٠
١٣٠ (١٤/٤)	الشركات الحديثة	٤١
٢٩ (٤/٤)	انتزاع الملكية للمصلحة العامة	٤٢
١٧١ (١٨/٩)	حقوق الارتفاق وتطبيقاته	٤٣
٣١ (٤/٦)	بدل الخلو	٤٤
١٤٨ (١٦/٦)	الكفالة التجارية	٤٥
٤٣ (٥/٥)	الحقوق المعنوية	٤٦
١٢٧ (١٤/١)	بطاقات المسابقات	٤٧

٤٦ (٥/٨)	تحديد أرباح التجار	٤٨
١٠ (٢/١٠)	أحكام الفوائد المصرفية	٤٩
٨٦ (٩/٣)	الودائع المصرفية	٥٠
٢٢٢ (٢٣/٦)	مزايا الحساب الجاري	٥١
١٢٣ (١٣/٥)	المضاربة المشتركة	٥٢
١٢٣ (١٣/٥)	إدارة المضاربة المشتركة	٥٣
٢١٢ (٢٢/٨)	ضمان البنك للمخاطر	٥٤
١٣ (٣/١)	البنك الإسلامي للتنمية	٥٥
١٥٧ (١٧/٦)	المواعدة والمواطأة	٥٦
٦٤ (٧/٢) ، ٥١ (٦/٢)	التمويل بالتقسيط	٥٧
٤١-٤٠ (٥/٣ ، ٥/٢)	التمويل بالمرابحة	٥٨
٤٤ (٥/٦) ، ١١٠ (١٢/٤)	التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك	٥٩
٨٥ (٩/٢)	التمويل بالسلم	٦٠
٦٥ (٧/٣)	التمويل بالاستصناع	٦١
١٧٩ (١٩/٥)	التمويل بالتورق	٦٢
١٨٢ (١٩/٨)	التمويل بنظام البناء والتشغيل	٦٣
١٣٦ (١٥/٢)	التمويل بالمشاركة المتناقصة	٦٤
٣٠ (٤/٥)	الاستثمار بإصدار صكوك	٦٥
١٣٧ (١٥/٣)	إصدار صكوك الإجارة	٦٦
١٧٨ (١٩/٤)	تطبيقات الاستثمار بالصكوك	٦٧
١٨٨ (٢٠/٣)	ضوابط وتداول الصكوك	٦٨
١٩٦ (٢١/٢)	أحكام صكوك إجارة الموصوف	٦٩
٢٢٤ (٢٣/٨)	التحوط في العمليات المالية	٧٠
٢٢٤ (٢٣/٨)	الضوابط الشرعية للتحوط	٧١
٢٣٨ (٩/٢٤)	معاملات التحوط الجائزة	٧٢

٢٣٨ (٩/٢٤)	معاملات التحوط الممنوعة	٧٣
٢٣٨ (٩/٢٤)	التحوط وخطر تقلب الأسعار	٧٤
٢٣٨ (٩/٢٤)	التحوط ومؤشرات سعر الفائدة	٧٥
٢٣٨ (٢٤/٩)	أحكام الوعد الملزم من طرف واحد	٧٦
٢٢٦ (٢٣/١٠)	الغلبة والتبعية في المعاملات	٧٧
٢٢٦ (٢٣/١٠)	أحكام تطبيقات الغلبة والتبعية	٧٨
٢٢٦ (٢٣/١٠)	التداول والغلبة والتبعية	٧٩
٥٣ (٦/٤)	القبض الحكمي للأموال	٨٠
١٠٨ (١٧/٧)، ١٠١ (١١/٤)	بيع الديون	٨١
٦٠ (٦/١١)، ٦٤ (٧/٢)	أحكام السندات، وبدائلها	٨٢
١٢ (٢/١٢)	خطاب الضمان	٨٣
٦٣ (٧/١)، ١٠٨ (١٢/٢)، ٣٩ (١٥/٥)	بطاقات الائتمان	٨٤
٩ (٢/٩)	حكم التأمين وإعادة التأمين	٨٥
٢٠٠ (٢١/٦)	الفروق بين التأمين التعاوني والتجاري	٨٦
٢٠٠ (٢١/٦)	إدارة التأمين التعاوني	٨٧
٢٠٠ (٢١/٦)	صندوق المشتركين في التأمين	٨٨
٢٠٠ (٢١/٦)	إعادة التأمين التعاوني	٨٩
٢١٥ (٢٢/١١)، ٢٠٠ (٢١/٦)	الرقابة الشرعية وحل الخلافات	٩٠
215 (٢٢/١١)	الصناديق الوقفية	٩١
١٤٩ (١٦/٧)	التأمين الصحي	٩٢
٥٩ (٦/١٠)	أهمية الأسواق المالية	٩٣
٦٣ (٧/١)	الأسهم في الأسواق المالية	٩٤
٦٣ (٧/١)	الاختيارات	٩٥
٦٣ (٧/١)	التعامل بالسلع والعملات	٩٦
٥٢ (٦/٣)	إجراءات العقود الحديثة	٩٧
٦٦ (٧/٤)	عقد بيع الوفاء	٩٨

(٨/٣) ٧٢	عقد بيع العربون	٩٩
(٨/٤) ٧٣	عقد المزايدة	١٠٠
(١١/٦) ١٠٣	عقد الصيانة	١٠١
(١٢/١) ١٠٧	عقود التوريد والمناقصات	١٠٢
(١٤/٣) ١٢٩	عقد المقاولة	١٠٣
(١٤/٦) ١٣٢	عقود الإذعان	١٠٤
(١٤/٦) ١٣٢	عقود الوكالة الحصرية	١٠٥
(١٨/٨) ١٧٠	عقود التملك الزمني المشترك	١٠٦
(٣/٢٤) ٢٣٢	عقود الفيدك	١٠٧
(٢٠/٥) ١٩٠	دور المجامع الفقهية	١٠٨
(١٩/٣) ١٧٧	الرقابة الشرعية	١٠٩
(٢٠/٣) ١٨٨	سريان القرارات والعمل بالأحكام	١١٠

200 (6/21)	Cooperative insurance management	87
200 (6/21)	Cooperative insurance fund	88
200 (6/21)	Coopérative insurance	89
200 (6/21) & 215 (11/22)	<i>Shari'ah</i> supervision	90
215 (11/22)	Waqf al-takaful fund	91
149 (7/16)	Medical insurance	92
59 (10/6)	Importance of the financial markets	93
63 (1/7)	Shares in the financial markets	94
63 (1/7)	Options	95
63 (1/7)	Dealing in commodities	96
52 (3/6)	Modern contract procedures	97
66 (4/7)	Bay'al-wafa (debt guarantee sale)	98
72 (3/8)	Down-payment (earnest) sale	99
73 (4/8)	Auction contract	100
103 (6/11)	Maintenance contract	101
107 (1/12)	Delivery and tendering contracts	102
129 (3/14)	Manufacturing Contracts.	103
132 (6/14)	Adhesion contract.	104
132 (6/14)	Exclusive agency	105
170 (8/18)	Time sharing contracts	106
232 (24/3)	Fidic contracts	107
190 (5/20)	The role of Islamic Fiqh	108
177 (3/19)	Shari'ah supervision	109
188 (3/20)	Effective resolutions	110

179 (5/19)	Financing by <i>Tawarruq</i>	62
182 (8/19)	Financing by the build, operate and transfer	63
136 (15/2)	Financing by diminishing Musharakah	64
30 (5/4)	Investment by the issuance of sukuk	65
137 (3/15)	Investment by <i>ijarah sukuk</i>	66
178 (4/19)	Investment in Islamic <i>sukuk</i>	67
188 (3/20)	Controls and negotiation of Islamic <i>sukuk</i>	68
196 (2/21)	<i>Shari'ah</i> ruling on <i>sukuk</i>	69
224 (8/23)	Hedging in Financial Transactions	70
224 (8/23)	Shari'ah regulations For hedging	71
238 (24/9)	Permitted hedging transactions	72
238 (24/9)	Hedging transactions	73
238 (24/9)	Hedging against the risk of future currency	74
238 (24/9)	Hedging and fluctuations in interest-rate indices	75
238 (9/24)	Rulings on binding promise one side	76
226 (10/23)	Predominance and dependency	77
226 (10/23)	Rulings of predominance	78
226 (10/23)	Trading of shares, predominance	79
53 (4/6)	Constructive possession	80
101 (4/11) & 158 (7/17)	Sale of debts	81
60 (11/6) & 64 (2/7)	Rulings on bonds and its Alter.	82
12 (12/2)	Letter of guarantee	83
63 (1/7) & 108 (2/12) & 39 (5/15)	Credit cards	84
9 (9/2)	Insurance and reinsurance rulings	85
200 (6/21)	Cooperative & conventional	86

102 (5/11)	Currency trading	31
84 (1/9)	Currencies Transfers	32
115 (9/12) & 42 (4/5)	Indexation of loans by prices	33
75 (6/8) & 115 (9/12)	Indexation of salaries	34
115 (9/12) & 31 (24/2)	Inflation & currencies	35
186 (1/20) & 18 (2/23)	insolvency	36
186 (1/20) & 218 (2/23)	Rulings of bankruptcy	37
186 (1/20)	Imposition of fine to insolvent	38
218 (2/23)	Resolve insolvency	39
109 (3/12)	Penalty clause	40
130 (4/14)	Modern companies	41
29 (4/4)	Eminent domain	42
171 (9/18)	Easement rights and its applications	43
31 (6/4)	Vacancy allowance	44
148 (6/16)	Business sponsorship	45
43 (5/5)	Moral rights	46
127 (1/14)	Contests' cards	47
46 (8/5)	Limitation of the profit margin of traders	48
10 (10/2)	Rulings of loans interests	49
86 (3/9)	Banks accounts	50
222 (6/23)	Advantages of the current account	51
123 (5/13)	Mixed funds mudharaba	52
123 (5/13)	Management of the mixed funds mudharaba	53
212 (8/22)	Provision of guarantee	54
13 (1/3)	The Islamic Development bank	55
157 (6/17)	Mutual promises and collusion in contracts	56
51 (2/6) & 64 (2/7)	Financing by installment sale	57
40-41(2/5 & 3/5)	Financing by Murabaha	58
44 (6/5) & 110 (4/12)	Financing by lease-to-own contracts	59
85 (2/9)	Financing by salaam	60
65 (3/7)	Financing by Istisnaa	61

Indexes of articles

Resolutions	Subject	Article
1 (1/2)	Zakat of debts	1
2 (2/2)	Zakat of real estate and rented lands	2
28 (3/4)	Zakat of shares	3
121 (13/3)	Zakat of Gained shares	4
120 (13/2)	Zakat of agriculture	5
143 (1/16)	Zakat of inv. Accounts	6
143 (1/16)	Zakat of ret. accounts	7
143 (1/16)	Zakat of legal deposit	8
143 (1/16)	Zakat of reserves	9
143 (1/16)	Zakat in Islamic Insurance companies	10
143 (1/16)	Zakat of entitlements for employee and worker	11
143 (1/16)	Zakat of entitlements for establishments and companies	12
165 (3/18) & 15 (3/3)	Enhancing of zakat role	13
165 (3/18)	The poor and needy outlay	14
165 (3/18)	Zakat workers outlay	15
165 (3/18)	Reconciled hearts outlay	16
165 (3/18)	Emancipation outlay	17
165 (3/18)	The indebted	18
165 (3/18)	For the cause of Allah Outlay	19
165 (3/18)	The way farer outlay	20
27 (2/4)	Payment Zakat to ISF	21
181 (7/19)	Waqf	22
181 (7/19)	Rulings of shares	23
181 (7/19) & 140 (6/15)	Rulings of cash money	24
181 (7/19)	Rulings of suspicious assets	25
140 (6/15)	Investment of waqf	26
140 (6/15)	Rules for Investment waqf	27
84 (1/9)	Gold trading	28
21 (9/3)	Paper money	29
75 (6/8)	Debts Settlement by two currencies	30

activities and undertake necessary procedures for transferring it to an Independent body.

(2) The academy recommends to the Islamic rating agencies not to rate products that are prohibited by the academy.

Third: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 238 (24/9) on Hedging Transactions in Islamic Financial Institutions, as follows:

1. The Academy recommends to Shariah Councils, Fatwa and Shariah Supervisory Boards, scholars and researchers, to combine between considering the objectives of Islamic Shariah, and the partial Shariah controls of contract, while doing diligence (Ijtihad) in structuring Islamic financial products in general, and in drafting hedging contracts in particular, taking into account what these contracts come-down to, and their effects because considering the coming down-to effect is a considered basic in Shariah.

2. The Academy recommends to the investment and treasury departments at the institutional levels (micro-level), as well as authorities in charge of drafting monetary and financial policies of states (Macro-level), to care about achieving the balance between commitments and debts on one hand, between wealth and real activities on the other, and to avoid dumping in debts that affects economic activity in general. All praise is due to Allah, the Lord of the Worlds.

Third: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 215 (11/22) on the Completion of Cooperative Insurance Issues, as follows:

1. Working to publish what was stated in the resolution of the Council of IIFA no. 200 (6/21) and its resolution in this session, which shall constitute a comprehensive reference of the principles and bases governing the works of cooperative insurance from Shariah perspective widely and translate it to several languages including distributing it to cooperative insurance companies and their Shariah Boards.
2. Recommending to legislative and fatwa councils working in the field of cooperative insurance in Muslim and Arab countries to include the foregoing two resolutions of the Academy in their legislations and refer to the Academy as a Shariah official and certified reference.
3. Recommending including in the legislations governing cooperative insurance, the declaration to provide the insurance bowl (policyholder fund, or the independent account from the company account), a legal personality that include all the participants in the cooperative insurance account, considering the resolution of the Academy No. 200 (6/21), so these legislations mention who represent this legal personality in a manner that does not lead to conflicts of interest.
4. Publishing governance standards for Islamic insurance institutions and companies, to achieve the objectives and interests of the Academy in its resolution no.200(6/21), which includes preserving the rights of the parties involved, especially the relations between the managing party and the insurance fund, to avoid conflicts of interests and to render justice to both parties.

Recommendations concerning *Shari'ah* Supervision

First: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 102 (5/11) on Currencies Trading, as follows:

The necessity of Shariah supervision over the financial markets and their obligation to regulate their work according to Islamic Shariah rulings in currencies and others because these rulings are the safety valve against economic disasters.

Second: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 177 (3/19) on the Role of *Shari'ah* Supervision, as follows:

- (1) The supervisory authorities in each country should assume the duty of issuing regulations and rules to organise *Shari'ah* supervisory

and regulations, in addition to cooperative insurance companies and other interested parties in them.

(2) To activate the academy resolution No.177(3/19) concerning calling upon Islamic countries to establish central higher Sharia supervisory bodies to oversee the work of Sharia boards in Islamic financial and cooperative insurance institutions.

(3) To establish an international *Shari'ah* board under the supervision of IIFA, and the Islamic infra structure institutions contribute to the establishment of the board, most important of them are:

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) in the Kingdom of Bahrain.
- Islamic Development Bank (IsDB) based in Jeddah.
- Islamic Financial Services Board (IFSB) in Malaysia.
- General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFI) in the Kingdom of Bahrain.

And among the basic functions of the board is the issuance of *Shari'ah* standards which regulate cooperative insurance and Islamic banking, getting such standards ratified by IIFA, and adopting them by the supervisory and regulatory bodies as laws governing the work of Islamic financial institutions. This proposal is to be coordinated with the secretary of the Academy to draft details picture of this board.

Second: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 149 (7/16) concerning Medical Insurance, as follows:

(1) Calling upon the governments of the Islamic countries, charitable organizations, and Awqaf (Endowments) institutions to provide free of charge or low-cost medical insurance to those who cannot afford getting the medical insurance from the private sector.

(2) Medical Insurance Cards should not be used except by their owners as this is a breaching of contracts requirements and including fraud and cheating.

(3) Warning of abusing the use of medical insurance by pretense of sickness or concealing it, or presentation of information that is against reality.

(4) Including the issue of cooperative insurance (Islamic or Takaful) in the forthcoming sessions of the Academy in the frame of the agreed issues of the latest conferences, seminars, and the several applications that succeeded the previous resolution of the Academy.

Academy, the Islamic Fiqh Council of the Muslim World League, and other certified Fiqh councils, in forming hedging contracts and transactions, like; Salam, parallel Salam, Murabaha for purchase order, Istisna'a, parallel Istisnaa, and condition option, being based on Shariah controls stated in their respective resolutions.

Eleven: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 218 (2/23) on Insolvency, as follows:

1) The Council recommends undertaking extensive studies on the practical solutions to deal with insolvency in financial institutions to preserve the rights of all parties.

2) The Council recommends the importance of introducing regulations and laws which protect crediting and debiting clients of a company while considering the preservation of the rights of all related parties to rectify their financial status.

3) The Council recommends to relevant authorities, particularly judicial authorities, to care about the judicial principles which keep pace with contemporary developments in the field of insolvency and bankruptcy.

4) The Council recommends to the Secretariat of the Academy to complete the study of the effects of insolvency and bankruptcy on limited liability companies, including the case of insolvency and bankruptcy of the limited company while its principal owner is solvent.

Twelfth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 133 (7/14) on over-dues, as follows:

(1) Islamic banks should commit, in their way, to the Islamic economic model and controls, in addition to pursue technical and managerial reforms to have more progress through direct investments and partnerships to achieve social and economic development that is of the most important objectives and aims of Islamic banks and financial institutions,

(2) Searching for alternative mechanisms of solving the problem of over-dues in Islamic financial institutions and provide a study on the subject to be presented to a forthcoming session of the Academy.

Recommendations on cooperative Insurance and Reinsurance

First: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 200 (6/21) on Cooperative Insurance, as follows:

(1) To communicate these rulings, bases, and conditions to concerned bodies in Islamic countries, especially those responsible for issuing rules,

(2) Reporting and circulating the resolutions of the academy to all Islamic banks, financial institutions, academic institutions, educational institutions, and local & international research and studies centers, by media tools and social media sites.

(3) Calling upon Islamic financial institutions to adopt the resolutions of Fiqh academies.

Eighth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 148 (6/16) on Business Sponsorship as follows: The Council of the Academy recommends calling upon the Organization of Islamic Cooperation, through its economic institutions, to establish the Islamic Common Market, to free movement of wealth and people, and trade amongst the Islamic countries, to achieve the hopeful Islamic unity, and the mutual benefit between Muslims similar to international markets.

Ninth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 212 (10/22) concerning the bank guarantee of risks, as follows:

(1) Keeness of Islamic banks to take care of investing depositors' wealth, to pursue all methods and mechanisms that would protect their wealth, avoid risks, establishing funds, and allocate necessary reserves and provisions for that.

(2) Calling upon Islamic countries, to issue laws for establishing institutions to guarantee the wealth of depositors or introduce amendments in the existing laws according to cooperative insurance by which the Islamic financial institutions participate, and to be managed according to the academy Resolution No.200 (6/20) concerning Shariah rulings and controls of cooperative insurance basics.

Tenth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 224 (8/23) on hedging, as follows:

1. Due to the multiplicity of hedging formulas, methods, and mechanisms in the operational applications in Islamic financial institutions, and regarding it as of the contemporary issues which can broadly be within the rules of Ijtihad in the exalted Shariah, the Academy recommends holding scientific symposiums in cooperation with Islamic financial institutions to study hedging instruments and transactions that are practiced by Islamic financial institutions or have been approved by their councils, and this is in order to verify the extent of its compliance with the controls and conditions approved by the Academy resolutions and recommendations.

2. Urging leaders and officials of Islamic financial institutions to benefit from formulas and contracts approved by the International Islamic Fiqh

unemployment.

11. Studying and scrutinizing the public projects and enterprises, if the targeted economic feasibility has not been achieved, and looking into the possibility to transfer them to the private sector and subjugate them to market forces, according to Islamic method, because this will have an effect in improving the production efficiency and reducing the financial burden of the budget, which contribute to reducing inflation.

12. Calling upon Muslims, individuals, and governments, to commit to the Islamic *Shari'ah* system, and its economic, educational, ethical, and social principles.

Fifth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 178 (4/19) regarding Islamic Sukuk, as follows:

(1) The necessity of Islamic banks to find out solutions that respond to economic needs and abide by *Shari'ah* rulings.

(2) Since the legal framework of securitization is one of the basic prerequisites that play a vital role in securitization success, what achieve this role is that the legislative authorities in OIC member countries, find the appropriate legal framework, and the suitable legal environment that govern the securitization process, through issuance of legislations that take care of all aspects of securitization operations, and achieve the economic efficiency, as well as the *Shari'ah* credibility practically.

Sixth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 179 (5/19) concerning Tawarruq, as follows:

(1) Emphasis on Islamic banks and financial institutions to use permissible *Shari'ah* modes of investment and finance in all their operations, and to avoid prohibited and suspicious modes to comply with *Shari'ah* controls, fulfill the noble *Shari'ah* objectives, and exhibit merits of Islamic economics to the world, which suffers successive economic fluctuations and crises.

(2) Encouragement of *Qardh Hassan* (benevolent loan) to save the needy from resorting to *Tawarruq* and establishing *Qardh Hassan* funds by Islamic financial institutions.

Seventh: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No.190 (5/20) regarding the Role of *Fiqh* Academies, as follows:

(1) Continuation of dialogue with central banks and supervisory bodies in Islamic countries, to enable Islamic financial institutions to perform their role, in the economic life and national development within the supervisory rules that suits the specialties of Islamic financial work.

against inflation effects. Also, studying and creating accounting standards for inflation phenomenon, at the level of Islamic financial institutions.

4. Conducting a study on expanding the use of the instruments of Islamic financing and investment, and its possible effects on Shari'ah ruling of inflation.

5. Studying the extent of the feasibility of returning to a form of forms of currency correlation with gold, to avoid inflation.

6. Knowing that production development and increasing the utilized productive capacity, are of the most important factors fighting inflation at the short and medium run, it is a must to work for increasing and improving production in Islamic countries, by designing plans and taking procedures that encouraging the increase of saving and investment levels, and hence continuous development can be achieved.

7. Calling upon the governments of the Islamic countries to work for balancing their general budgets (including all normal, development and independent budgets, that rely on public revenues for financing), by commitment to reduce and rationalize expenses, within the Islamic frame. If budgets are in need for financing, the permissible solution is to commit to Islamic financing tools, that are based on partnerships, sales, and leasings, and it is a must to refrain from Riba usurious borrowing whether through banks and financial institutions or through issuing bonds of debts.

8. Considering Shari'ah controls at the time of using fiscal policy instruments, whether it is related to changing public revenues, or to changing public expenditures, by establishing these policies on justice principles, society public interest, relief of the poor, and distributing the public revenues burden among individuals according to their financial ability represented by both income and wealth.

9. The necessity to use all Shariah accepted instruments for both financial and monetary policies, for methods of persuasion, and for other economic and administrative policies, to work for ridding Islamic societies of the damages of inflation, given that these policies aim to reduce the inflation rate to the minimum possible level.

10. Placing the necessary guarantees for the central bank independent decision in management of monetary affairs, and its commitment to achieve the objective of monetary stability, fighting inflation, and considering a continuous cooperation between the central bank and the economic and financial authorities, to achieve the objectives of economic development, economic and monetary stability, and elimination of

end of its Resolution No.96 (4/10) concerning credit cards, as follows:

1. The necessity of reformulating economic terminologies which is in relation and frames of Shari'ah, regarding the permissible and impermissible transactions, to fit with their realities, to disclose their nature, and to give preference to those who exist in Shari'ah terminology over others, so to make root for its word and meaning, especially those who has a Shari'ah jurisprudential impact, in order to rectify the forming of economic terminologies, to harmonize them with Fiqh terminologies, and to extract them from the heritage of Ummah and its Shari'ah concepts.

2. Appealing to the concerned authorities in Islamic countries to forbid banks from issuing Riba usurious credit cards, to preserve the Ummah from falling into the quagmire of forbidden Riba, and to preserve national economies and individual wealth.

3. Creating a Shari'ah economic and financial board entrusted with protecting individuals from banks exploitation, and to safeguard their rights within the limits of Shari'ah rulings and the financial policy of the national economy protection, and to be entrusted with setting up wise rules to protect the society and the individuals from banks exploitation to avoid the dire consequences effects of that.

Fourth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 115 (9/12) concerning inflation, as follows:

1. As the most important reason of inflation is the increase in the quantity of money issued by concerned monetary authorities due to various well-known reasons, the Council calls upon such authorities to seriously work for eliminating this reason of inflation reasons which does great harm to the society, and to avoid inflationary financing, whether for the budget deficit or for development projects. At the same time, the Council urge upon Islamic people to abide by the Islamic values in consumption, to get Islamic societies away from types of extravagance, luxury, and profligacy which are behavioral models creating inflation.

2. Increasing economic cooperation among Muslim countries especially in the field of foreign trade, working for substituting manufactures of these countries for their imports from industrial countries, and work for strengthening the bargaining and competitive position against industrial countries.

3. Conducting studies at the level of the Islamic banks to determine the effect of inflation on its assets and propose suitable measures of safeguarding them, and protecting depositors and investors with them,

with the Islamic Research and training Institute (IRTI) and all relevant parties concerned about Islamic banking training.

3. Due attention to Salam (forward sale) and Istisna'a contracts, as they offer a Shari'ah alternative to conventional financing modes.

4. Reducing, as possible, the use of the mode of Murabaha for the orderer of purchase, and to be curtailed to the practices which fall under the control of the bank, and to avoid the violation of *Shari'ah* principles governing them, and to increase using other modes of investment such as Mudharabah, Musharaka and leasing, with due attention to follow-up and assess them periodically, and should use all several acceptable cases in Mudharabah, which enable the control of Mudharabah working and the precise computation of its results.

5. Establishing a commercial market for commodities trading among Islamic countries as a substitute for the international commodity market which is not free from Shari'ah violations.

6. Channeling liquidity surplus to serve development objectives in the Islamic world, through collaboration among Islamic banks to support joint Investment Funds and to establish joint projects.

7. Speed up the establishing of acceptable Islamic benchmark to substitute for Riba usury rates of interest in the determination of margins of profits in dealings.

8. Broadening the structural base of the Islamic financial market through undertaking actions by Islamic banks amongst themselves and in cooperation with the Islamic Development Bank to promote the innovative and trading of Islamic financial instruments in all Islamic countries.

9. Calling upon the bodies in charge of legalization to establish specific basics for dealing with Islamic investment modes, such as Mudharabah, Musharaka, Muzara'a, Musaqat, Salam, Istisna'a, and leasing.

10. Calling upon Islamic banks to set up a database that would include sufficient information about Islamic banks clients and businessmen, to be a reference for Islamic banks, to benefit from in promoting the communication with the confident trustworthy parties, and to avoid others.

11. Calling upon Islamic banks to coordinate the activities of their higher Shari'ah supervisory boards, either by renewing the higher Shari'ah supervisory board of Islamic banks, or by establishing a new board to ensure getting unified standards for the work of Shari'ah boards in Islamic banks.

Third: The Council of the Academy issued its recommendations at the

established, and committed to the resolution of the 2nd Islamic Summit Conference, which provided for the establishment of this fund and financing it from the contributions from Member States, and considering the sporadic remittances of voluntary contributions by some states, the academy urges Muslim countries, Governments, institutions and prosperous individuals to perform their duty and consolidate the resources of the ISF so that it may fulfill its noble objectives in the service of the Islamic Ummah.

Recommendations for Islamic Banks

First: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution 40-41 (2/5 - 3/5) regarding *Murabaha*, as follows:

The Council of the Academy, having noticed that most Islamic banks geared most of their activities to financing by *Murabaha* for the purchase orders; recommends that all Islamic Banks shall extend their activities in all economic development techniques, especially the establishment of commercial and industrial projects, through individual initiatives, or participation, *or Mudharabah* with other partners. The academy recommends the study of the practical cases of applying *Murabaha* for purchase orderer, in Islamic Banks, to set basics of avoiding any pitfall in the application, and to help upholding general or special *Shari'ah* rules of *Murabaha* for the orderer of purchase.

Second: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 76 (7/8) concerning problems of Islamic banks, as follows:

1. Islamic Banks should continue their dialogue with the Central Banks in the Islamic States to enable the Islamic banks to fulfill their tasks in investing their clients' assets in frame of *Shari'ah* principles which govern banking activities and in harmony with their specific nature. Central banks need to care about the success requisites for the Islamic banks in playing their active role in the national development within control rules which is appropriate for Islamic banking's distinct nature and call upon the Organization of Islamic Cooperation and the Islamic Development bank to resume the meetings of the Islamic States' Central Banks, which would make possible the implementation of the present recommendation's requirements.

2. Islamic Banks should care about qualifying their leaders and staff by proper professional experiences that are aware of the nature of Islamic banking work and provide suitable training programs in collaboration

(1) Calling upon the member countries of the Organization of the Islamic Conference and the Muslim communities in non-Islamic countries to preserve the institution of Waqf, to promote it, not to assault it, and revive some of its forms, such as Family Waqf, which has been abolished by some Arab and Islamic laws.

(2) Calling upon the Arab and Islamic countries, as well as the concerned organizations, institutions, and international bodies, to shoulder their responsibilities towards preservation, protection and development of Waqf properties in Palestine in general, and the holy Quds in particular, so as to enable these properties to achieve their noble objectives.

(3) Calling upon the Islamic governments to bear some of the expenses of Waqf management as much as possible, for the sake of public interest, and because they are entrusted with the care of public and country interests.

(4) Calling upon the professional organizations to prepare Shari'ah and accounting standards for Shariah, financial, and administration auditing, of the Waqf Nazir (manager) works being an individual, or group, or institution, or ministry. The Waqf management should be subject to regulations of supervision in Shariah, management, finance, and accounting.

(5) There is a dire need for developing normative standards for Waqf's expenses of marketing, informational, administrative, payroll and bonus, to be a reference in control, inspection, and performance appraisal.

(6) Calling upon the revival of the Waqf system in all its forms that had played a significant role in the Islamic civilization, and in the scientific, social, economic, and human development.

(7) Making use of leading experiences in Waqf management, protection, and development in some Arab and Islamic countries.

(8) The necessity of giving priority to investing Awqaf of Islamic countries.

Fourth: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 27 (2/4) regarding the Islamic Solidarity Fund as follows:

Working to enable the Islamic Solidarity Fund (ISF) to fulfill its charitable aims (as stipulated in its statutes) and for which it was

(2) Paying attention to the informational aspects of Zakat by disseminating Zakat information through visual and audible media to enlighten the society about the status and significance of Zakat and its constructive role in socio-economic reform.

(3) Issuing Shari'ah and accounting standards for Zakat bowls.

(4) Preparation of Zakat accounting models and samples to be used as guidelines for calculation of the Zakat bowl for each type of Zakat-liable assets to assist in practical application of Zakat in the light of the Shari'ah standards.

(5) Making use of information technology, communication networks and TV Satellites Channels in illuminating Muslims about the contemporary issues of Zakat and its role in achieving socio-economic development for the Ummah at large.

(6) Encouraging the Islamic countries to reduce the tax burden on Zakat payers by deducting the Zakat amounts from their payable tax to motivate rich Muslims to pay Zakat.

(7) Teaching Zakat Fiqh and Zakat accounting at the university and higher institutes' level to promote knowledge about Zakat as the third pillar of Islam.

Second: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 181 (7/19) regarding the waqf of shares as follows:

(1) Calling upon governments and legislative bodies in Islamic countries to revisit their *waqf* legislations in a way that conforms to IIFA resolutions.

(2) Calling upon ministries of education and universities in Islamic countries to develop special curricula to facilitate objective learning in *waqf*.

(3) In its forthcoming sessions IIFA is to investigate a comprehensive study on *waqf* management covering bases, organization, controls, and standards of appointment and continuity of the *waqf* administration. This subject should be given much care, as it constitutes a fundamental prerequisite for revival, advancement, and success of the *Waqf* institution.

Third: The Council of the Academy issued its recommendations at the end of its Resolution No. 140 (6/15) regarding investment of the waqf (endowment)'s assets and its yields and income as follows:

PART EIGHT
RECOMMENDATIONS OF THE COUNCIL
OF THE INTERNATIONAL ISLAMIC FIQH
ACADEMY
IN FINANCIAL MATTERS

The Council of the International Islamic Fiqh Academy (IIFA) has been issuing recommendations attached to its resolutions issued, and I thought it appropriate to present these recommendations as announced, because they highlight the Council's interest, not only in passing resolutions but also in issuing recommendations and directives based on the studies and research IIFA reviewed before issuing its resolutions, and reflect the nature of research, studies and discussions that take place between representatives of the member states of the Organization of Islamic Cooperation (OIC).

I have not reviewed such recommendations related to research, studies and seminars conducted or held by IIFA in support of the decision-making mechanism, but it was limited to those recommendations covering directions of the IIFA Council and its assessments of the legislative, administrative, and regulatory situations related to financial and banking matters among the member states. I hope that these recommendations, as an addition to the resolutions, will be useful and evocative of perspective for the bright and promising future of the efforts undertaken by the IIFA Council and its concern for the conditions of the Islamic Ummah and Muslim communities around the world.

Recommendations on Zakat and Awqaf

First: The IIFA Council issued its recommendations at the end of its Resolution No. 165 (3/18) regarding enhancing the role of Zakat as follows: Due to the dire need of the Islamic Ummah for organizing Zakat collection and distribution in a modern institutional framework, subject to the rules of the Islamic Shari'ah, the Council of the Academy calls upon Zakat institutions in the Islamic countries to coordinate and establish joint projects for helping the poor and the needy, and the Council of the Academy also recommends the following:

(1) Encouraging individuals to pay their Zakat to the state licensed Zakat institutions to ensure the delivery of Zakat to its recipients and activate its religious, social, economic, and developmental role.

body in all transactions performed by the institution, and these include the following items:

1. Review of manuals and procedures to ensure the execution of operations according to *Shari'ah* supervisory body *Fatwas*.
2. Qualifying the staff of the institution to enable them to do their jobs properly from *Shari'ah* and profession sides.
3. Forming a team of internal *Shari'ah* audit who is independent, have the scientific and practical qualifications, and report directly to a high-level authority within the organizational structure of the institution, such as the audit committee or the board of directors, given that the appointment and termination of it will be in coordination with the *Shari'ah* supervisory body.

109/13: The central *Shari'ah* supervisory body is at the level of state supervisory authorities, and it has two main tasks:

1. Supervising the supervisory authority that report to it.
2. Ensuring the effectiveness of *Shari'ah* supervision at the institutional level, through auditing the works of *Shari'ah* supervisory bodies, the works of the internal Sharia supervision, and through setting the regulations and standards that organize the works of *Shari'ah* supervision including the mechanism of appointing members, terminating them, qualifying them, deciding their numbers, and defining their work in the institution they are members in its Shariah body.

ARTICLE 110: VALIDITY OF RESOLUTIONS AND RULINGS

110/1: The resolutions issued by the Islamic international Fiqh academy are valid from date of issuance without affecting contracts that precede them including *sukuk* issued by *Ijtihad* or *Fatwas* that are recognized in *Shari'ah*.

110/2: It is a must for Muslims to follow the purified *Shari'ah* in all their affairs and deeds according to capacity and energy, because The Almighty Allah said: “*So fear God as much as you can*” [*Al-Taghabun: 16*] and He also said: “*On no soul doth God place a burden greater than it bear*” [*Al-Baqarah: 286*], and other than that, The Almighty Allah forgive those who are mandated if they are unable, but Muslims should continuously work for getting rid of inability and surpassing the stage of necessity-based rulings, to complete the wisdom of *Shari'ah*, and straighten the life of the Muslim society on what The Almighty Allah has ordered.

- 2) The knowledge of the areas of consensus, disagreement, sects, and Fiqh opinions.
- 3) The perfect knowledge of the Fundamentals of Fiqh, its principles, its rules, objectives of Shari'ah, and supporting sciences, such as grammar, morphology, rhetoric, linguistics, logic, and others.
- 4) The knowledge of the people situations, their customs, and today conditions and developments considering the changes based on the accepted custom which does not conflict with the text.
- 5) The ability to elicit Shari'ah rulings from the Texts.
- 6) The going back to the expertise in the several specializations to visualize the matter under question such as Medical and economic issues and alike.

109/7: As a lot of contemporary issues are complicated and structured, the access to its knowledge and comprehend its ruling, requires a collective *fatwa*, and this cannot be achieved except by going back to the *Fatwa* bodies and boards and *Fiqh* academies.

109/8: In principle, fatwa is not binding judicially, but it is binding religiously, as a *Muslim* cannot violate it if there is a clear evidence that it is correct, and it is a must that the Islamic finance institutions should commit to the fatwas of their Shari'ah bodies within the framework of the resolutions of Fiqh academies.

109/9: Fatwa should not be obtained from non-specialists and not fulfilling the conditions referred to in article 109/6.

109/10: The fatwa published in various media devices do not suit in most cases persons other than the fatwa seeker, unless the observing person is exactly in the same position and circumstances of the fatwa's seeker, and there is no consideration to abnormal fatwas that contradict with the clear texts, and what is unanimously agreed fatwas.

109/11: The *Mufti* (the issuer of Sharia ruling for specific case) should be sincere to The Almighty Allah in his fatwa, dignified, serene, knowledgeable about surrounding situations, resentful, pious in himself, committed to his Fatwa of to do or not to do, away from suspicion areas, careful in his answer when there are similarities and problematic issues, consulting with other scholars, always reading and learning, faithful to people secrets, praying to The Almighty Allah to grant him success in his Fatwa, and pausing at what he does not know or what he needs to review and verify.

109/12: The Internal *Shari'ah* supervising department apply necessary procedures to ensure proper implementation of resolutions of *Shari'ah*

supervisory body should be independent, and to achieve this, the followings must be considered:

1. The appointment, the termination of members of *Shari'ah* supervisory bodies, and deciding their honoraria are to be by the general assembly of the institution, and the endorsement of this is by the central *Shari'ah* supervision or what takes its role.
2. The member should not be an executive director in the institution, or a staff of it, or offers works to it other than his work in the body.
3. He should not be a shareholder in the bank or in the concerned institution.

109/4: The following controls represent the controls of *Ijtihad* and *Fatwas* of *Shari'ah* Bodies:

1. The commitment to the resolutions of the Islamic international Fiqh academy with due consideration to resolutions of other academies and bodies of collective *Ijtihad* without conflicting with the resolutions of the Islamic international Fiqh academy.
2. The avoidance of abnormal sayings or keep tracking the easiest or forbidden fabrication.
3. The consideration of objectives of *Shari'ah* and consequences of acts when formulating *Shari'ah* rulings.
4. The consideration of Fatwa controls issued by the Islamic international Fiqh academy indicated in the following articles 109/5 to 109/11.

109/5: The "*Ifta'a*" is the statement of the *Shari'ah* ruling when asked about, and it may be without a question by stating a ruling for a new event (Nazila) to correct the situation and behaviors of people. And the *Mufti* is the scholar of Shariah rulings, and knowledgeable of issues and events, who is given the knowledge and ability, by which he elicits Shariah rulings from its proofs, and apply them on the incident facts and issues. The *fatwa* is a great issue because it is an explanation of Shariah of The Almighty Allah, and the *Mufti*, in his ruling, signs on behalf of The Almighty Allah, and follows the messenger of The Almighty Allah (peace be upon him) in explaining Sharia rulings.

109/6: It is not permissible to take over "*Ifta'a*" matters, except for those who fulfills the conditions stipulated in its respective locations, and the most important are:

- 1) The knowledge of the book of The Almighty Allah (Quran), the Sunnah of his messenger (peace be upon him), and sciences related to them.

PART SEVEN SHARI'AH SUPERVISION AND VALIDITY OF RULINGS

ARTICLE 108: THE ROLE OF ISLAMIC FIQH ACADEMIES

108/1: Fiqh Academies, financial institutions and Islamic banks are regarded nowadays as a milestone achievement. The Academy appreciates the key role Shariah Supervisory Boards and Islamic financial institutions are playing today in the revival of the contemporary Islamic finance system and boosting the confidence in it.

108/2: The cooperation between supervisory boards in Islamic financial institutions and Fiqh Academies is a necessity for coordination, collaboration, and exchange of views.

108/3: The coordination between Shariah Supervisory Boards is a necessity in Islamic financial institutions.

108/4: It is necessary that the international Islamic Fiqh Academy prepares the useful studies to establish the role of Islamic financial institutions in the application of Shariah and find out the appropriate solutions for problems and crises.

108/5: It is necessary that the Academy to prepare a comprehensive law in Islamic financial transactions to be a guiding light in these transaction⁴².

ARTICLE 109: SHARI'AH SUPERVISION

109/1: *Shari'ah* supervision refers to the issuing of *Fatwas* and Shariah rulings pertaining to the activity of the financial institution, follow up their implementation; and ensuring their proper application.

109/2: *Shari'ah* supervision has three main components: *Shari'ah* Supervisory body, the Internal *Shari'ah* supervision department, and the central *Shari'ah* supervision.

109/3: Shariah supervisory body is formed of a group of specialized scholars especially in Fiqh, and their number is not less than three who are fulfilling the scientific qualifications and knowledge of practical reality, and this body is issuing *fatwas* and review to ensure all compliance of the institution transactions with the rules and principles of Islamic *Shari'ah*; and submitting a report about this to the general assembly, given that its resolutions are binding. The *Shari'ah*

penalty clause, but increasing the price because of a change in execution circumstances, or a modification in the subject matter of the contract, it is considered a compensation for the loss.

106/2: The Timesharing ownership is divided into two types:

(1) Full ownership (of the property and the benefit) by purchasing a common share of the property through a sale contract for commonly utilization in successive periods.

(2) Incomplete ownership (of benefit only) by leasing a common share of benefit through a lease contract for commonly utilization in successive periods.

106/3: It is permissible in Shari'ah to purchase a common share in a property and lease a common share in a specific benefit for a period, with the agreement between the property or benefit owners for utilizing them by alignment (distribution of benefits) temporally or spatially, regardless of if the owners agree for alignment directly or through a delegated management of the joint ownership. It is allowed to trade the common share by buying, purchasing, gifting, inheriting, mortgaging, and other sharia transactions in what the actuator owns, given that the Shariah impediment is absent. For applying the principle mentioned, it is a condition that Shariah requirements of the contract, sale, or lease, should be fulfilled.

106/4: It is a must in case of leasing, that the lessor is obligated to the costs of the basic maintenance that the utilization depends on, whereas it is permissible that the costs of operating and periodic maintenance be conditioned on the lessee, and if the lessor does it, the lessee does not bear except the proverb cost, or what the two parties agree upon. But in case of sale, the owner bears it as one of the ownership burdens in proportion to his temporal and spatial share in the joint ownership.

106/5: There is no objection to the exchange of common shares of the time share ownership between the owners of property or benefit, regardless of if the exchange is direct between the owners, or through specialized companies in exchanging.

ARTICLE 107: FIDIC CONTRACTS

107/1: The FIDIC contracts are a set of templates of engineering construction contracts aiming to control the relationship between the owner of the work or his representative, and those who execute this contract, to achieve a project that have several construction elements, to be delivered ready-for-use for what is prepared for.

107/2: The FIDIC contracts are permissible in Shariah, If Shariah rulings and controls are committed compared to Istisnaa, Ijara, and Mugawala Contracts. If disputes and disagreements arise arbitration resolves, and if execution is delayed after defined time, it is permissible to apply the

interest” and that “Private damage is to be bearded to prevent public damage”.

ARTICLE 105: EXCLUSIVE AGENCY CONTRACTS FOR IMPORTING

105/1: It is not permissible for a state or a judiciary to interfere by pricing a product which is a subject matter of an exclusive agency, if there is no necessity, or no public need, or no private need of a special group, to this product, given the product is entertainment goods or benefits that people can be disposed with, or the necessity or the need are not specified for this product, as there is available similar or substitute to it in the market at a fair price. Thus, the importing agent has the right to sell it at the price he agrees upon with the buyer, because the contracts validity is the consensual in principle, and their outcome is what they commit themselves to by that. The agent’s exclusiveness of the product and its monopolization (in the linguistic sense of monopoly) are permissible in Shari’ah, given that it is his right to sell what he owns at the price he agrees to, if it does not involve unfairness or harm to the public; and by this, pricing is not permissible.

105/2: It is not permissible for a state to interfere by pricing, if there is a necessity, or a specific public or private need, related to the exclusive agency, and the agent is offering the product at a fair price that does not involve outrageous unfairness or oppressive control, and this is because the exclusively and monopolizing of him is a lawful act in his ownership, without causing harm to others, or harming people in need of it, then he should not be prevented from this.

105/3: If there is no necessity, or a specific public or private need related to the exclusive agency, and the agent is refrain from selling except with an outrageous unfairness or oppressive control, the state in this case must intervene to raise the injustice of the needy by enforced pricing on the agent.

ARTICLE 106: TIME SHARING OWNERSHIP CONTRACTS

106/1: The Timesharing ownership contract is a contract of owning a common share, either by commonly purchasing a specific property, or by leasing the benefits of a certain property for successive periods, or by leasing the benefits of a specific property for a defined period, so the benefits of the owned or leased property are being used per the temporal or spatial alignment, while applying the option of allocations in some cases because each of them has a specific period.

that leads to harm to common people, it is a must in Shari'ah that all acquiescence contracts, should be subject to state control from the outset (before putting them up for dealings by people) for endorsing what is fair of them, and amending or cancelling what is unfair to the obedient party according to justice requirements in Shari'ah.

104/4: The acquiescence contracts, in Fiqh viewpoint, are divided into two categories:

First of them is where the price of it is fair, and does not include unfair conditions to the obedient party, so it is valid in Shari'ah and binding to its two parties, which neither the state nor the judiciary has the right to interfere for cancellation or amendment because of the absence of the legitimate reason for that, as the controlling of the good or the benefit is offering it and willingly ready to sell to who demands at the due price in Shari'ah, which is the price for instead of the proverb (or with a trivial unfairness that is pardoned in Shari'ah because of the difficulty to avoid it in financial netting contracts, and people are usual to forgive about it) and also because selling to the obliged at a fair price is unanimously correct by Shari'ah scholars.

And The Second is where the price includes unfairness to the obedient party because the price is not fair (it is outrageous injustice) or it includes arbitrary conditions harming him, for which the state should interfere from the outset (before putting them up for dealings by people) by a fair compulsory pricing, which pays injustice and harm to the needy people for the good of benefit, and by reducing the exaggerated price to the proverb price, or to cancel or amend the unfair conditions by what achieve justice between the two parties. This Shariah ruling of permissible interference of the state is based on what follows:

(a) It is the duty of the state (*Walyy al Amr*) in Shari'ah to pay the monopoly damage by a person, or a company, of a commodity or benefit that are necessary for the common people, if they abstain to sell by the proverb price, and by the state compulsory pricing, the care of the two rights is ensured: the right of the public to be relieved from the harm resulting from the monopolist infringement in price or conditions, and the right of the monopolist to get a fair compensation.

(b) In such pricing, the public interest - the interest of people who need to buy the goods or benefits at a fair price- is over the private interest which is the interest of the oppressive monopolist who refrains to sell to them except for an exorbitant price or unfair conditions. It is well established in Fiqh Maxims that "Public interest supersedes private

and mistakes he causes. However, the manufacturer should not be held liable for what the owner has caused or what has come as consequence result of force majeure.

103/8: If the owner made a condition that the manufacturer should do the work personally, the latter should not assign the work to a sub-contractor. If the owner did not make a condition that the work should be done by the manufacturer personally, the latter may assign the work to a sub-contractor unless the work itself is meant to be done by the manufacturer, due to certain merits that normally differ from one craftsman to another.

103/9: The manufacturer is accountable for the work of his sub-contractors and his responsibility towards the owner remains valid as per the stipulations of the contract.

103/10: It is not acceptable to stipulate in manufacturing contracts a condition that relieves the manufacturer from liability, and It is permissible to stipulate liability for a specific period, and it is not acceptable to stipulate in manufacturing contracts a release of liability for defects during the guarantee period stated in the contract.

ARTICLE 104: ACQUIESCENCE CONTRACTS

104/1: The acquiescence contract is a western recent legal term for agreements ruled by the following characteristics and conditions:

1. The contract is related to goods or benefits that all people are in need for, and indispensable to them, such as water, electricity, gas, telephone, mail services, public transportation ...etc.
2. The monopoly- the control- of the supplier of that goods, or benefits, or utilities, is a legal or actual monopoly, or at least he controls them to the extent that makes the competition limited range.
3. The supplier is alone to put the details of the contract and its conditions, without giving the right to the other party to discuss or cancel any thing of them or amend.
4. The offer (supply) is addressed to the people and unified in its details and conditions continuously.

104/2: The acquiescence contract is concluded when the judicial offer and acceptance are met, by which they indicate customly the mutual consent of the two parties and their agreement to establish it, in accordance with the conditions and details presented by the supplier, without requiring a specific wording, writing or form.

104/3: If it is possible that the controlling party may misuse his control over the price and other terms of the acquiescence contract, and his abuse

officially classified or licensed by a government, and these classification and licensing must be based on objective fair principles.

ARTICLE 103: CONTRACTING CONTRACT

103/1: The contracting contract is a contract according to it one party undertakes to manufacture something or perform a task against a compensation the other party undertakes to pay, and it is a permissible contract whether the contractor provide both the work and the material which is called *Istisnaa* by *Fuqahaa* (scholars) or the contractor provides the work only, which is called by *Fuqahaa* (scholars) “*Work Ijarah*”.

103/2: When the contractor provides material and work, article 61 on ‘*Istisnaa*’ applies to the contract, and when the contractor provides work only, the pay should be known.

103/3: It is permissible to agree on price determination in the contracting contract by the following ways:

1. Agreement to a total price of the contract based on the tender documents, designs and specifications that have been precisely specified.
2. Agreement on the price as per a specific standard unit, by which the unit price and the amount is decided, according to drawings and designs agreed upon.
3. Agreement to determine the price based on the actual cost plus a definite percentage of profit, and in this case, the contractor should present data and accurate and detailed financial accounts with a defined specifications that to be presented to the specific body in the contract, and then it deserves the cost in addition to the percentage agreed upon.

103/4: A manufacturing contract may include a penalty clause to enforce fulfillment of what has been agreed upon, except in case of force majeure.

103/5: It is permissible in manufacturing contracts to postpone payment of the contract price or make it payable in installments at pre-determined maturities or in accordance to dates performance phases of the work.

103/6: It is permissible to agree on amendments and addendums to the contract. If the manufacturer made amendments or additions with the permission of the owner, but without mutual agreement on additional payment, the manufacturer is entitled to a compensation based on similar works. If the manufacturer made amendments or additions without the permission of the owner, the former is entitled to no additional payment or compensation for such amendments or additions.

103/7: The manufacturer should be liable for indemnity in cases of infringement, negligence, or breach of contract on his part and for defects

provided by the lessee or the lessor, and where Ijarah and conditions are combined, depends on the type of maintenance if it required for the fulfillment of benefit, then it is binding to the owner of the leased property without any condition, and it is not permissible to make it a condition on the lessee, but if the maintenance is not required to fulfill the benefit it is permissible to be a condition on either the lessee or the lessor, given it is well specified to negate ignorance.

101/3: It is conditioned in all permissible forms of maintenance that the maintenance is well specified to negate ignorance that led to dispute, and the materials are specified if they are to be supplied by the maintenance contractor, given that in all cases, the Ijara cost is defined.

ARTICLE 102: SUPPLYING AND TENDERS CONTRACTS

102/1: A supply contract is a contract by which a first party undertakes to deliver deferred certain commodities, periodically, within a specific period, to another party against specific deferred money amount totally or partially.

102/2: If the subject matter of supply contract is a commodity that require manufacturing, the contract is manufacturing (*Istisna'a*) and the *Istisna'a* rulings are applicable.

102/3: If the subject matter of supply contract is a commodity that does not require manufacturing, but it is described and committed to be delivered at a date, then this is done by one of two ways:

1. The importer pays the price in full at the time of contract, and this contract takes the rule of SALAM, and it is permissible subject to the relevant conditions in *Shari'ah*.

2. The importer does not pay the price at the time of contract, and this is not permissible because it is based on the mutual binding promising by the two parties. This mutual binding promising is like the sale itself, that makes the sale a sale of debt for debt which is not permissible. But if the mutual promising is not binding for any party or both, this is permissible given that the sale is concluded by a new contract or by delivery.

102/4: The tendering is a demand to reach the lowest offer for buying a good or service, where their demanding body calls the interested suppliers to provide their offers, according to given conditions and specifications, and this is permissible in Shari'ah, and it is like bidding so its rulings apply in article 100, whether tendering is public or limited, internal or external, open, or confidential.

102/5: It is permissible to restrict the participation in tendering to those

or not.

100/7: The deceit “*Najash*” is prohibited, and some of its practices are what follows:

1. Increasing the price by who does not like to buy, just to tempt the buyer to increase.
2. Pretending by who does not want to buy, that he likes the commodity, he is familiar with, and he praises it, just to seduce the buyer to increase its price.
3. Falsely claiming by the owner of the commodity, or the agent, or the broker, that he paid a specific price for it, just to deceive who is bidding.
4. Applying the audio-visual and reading means, to provide high descriptions that do not represent the truth, or to increase the price to seduce the buyer and push him to conclude a contract.

ARTICLE 101: MAINTENANCE CONTRACT

101/1: A maintenance contract is an independent new contract to which the general rules of contracts apply, while its adaptation and judgement vary according to its forms, and it is in fact a netting contract that entails the obligation of a party to inspect and repair what a machine or any other thing need, either periodically or in emergency, for a known period at a known compensation, given that the maintenance contractor may commit only labor or labor and materials.

101/2: A maintenance contract has many forms, among what is permissible of them are the following:

1. A maintenance contract that is not associated with another contract, whereby the maintenance contractor commits to provide labor only, or with providing few materials that the two contractors do not account for normally, and this contract is a labor *Ijarah* contract which is permissible in shariah if labor and wages are known.
2. A maintenance contract that is not associated with whereby the maintenance contractor commits to provide labor, while the owner commits to provide materials, and this contract is a labor *Ijarah* contract, and it is a permissible contract in Shari'ah, provided that the labor and wages are known.
3. The conditional maintenance in the sale contracts the seller is to offer for a specific period is permissible in shariah although the sale and condition are combined, whether maintenance is with or without the provision of materials.
4. The ruling of the conditional maintenance in *Ijarah* contract where it is

99/2: The leasing is similar to the sale as it is a sale of benefits in the deposit sale ruling, which exclude all what requires the receipt of one of the substitutes in the place of the contract, to be valid like *Salam*, or requires the receipt of the two substitutes, to be valid like the Riba money deals (usurious money) and The exchange sale (*Sarf*), and the deposit sale ruling is not applicable in Murabaha by purchaser order, in the mutual promising stage, but it is applicable in the next selling stage of the mutual promising.

99/3: The deposit sale is permissible if the waiting period is restricted to a limited time, and the deposit is accounted as part of the price if the purchase succeeded, and it is the right of the seller if the buyer rescinds the purchase.

ARTICLE 100: BIDDING CONTRACT

100/1: The bidding contract is one of the well-known contracts nowadays, and its implementation, in some instances, is accompanied by excesses which require to regulate the way to deal with, to preserve the rights of contractors according to Islamic Shariah rulings. This contract is adopted by governments and institutions who regulated it by administrative arrangements, and it is a permissible netting contract involves inviting the wishing by calling or by writing, to participate in the auction, and the sale is made when the seller is satisfied.

100/2: A bidding contract varies according to its subject matter, being a sale or lease or others, and varies according to its nature, being optional like normal bidding amongst individuals, or mandatory like bidding dictated by judiciary, and needed by public and private institutions, as well as governmental bodies and individuals.

100/3: It is a must that the procedures followed in bidding contracts in terms of written editing, organizing, controls, administrative and legal terms, must not contradict with the rules of Islamic Shari 'ah.

100/4: It is permissible to require a guarantee from those wishing to enter the bidding and must be returned to each participant who did not win the bid, and the financial guarantee shall be calculated from the price for the one who won the bid.

100/5: There is no objection in Shari'ah to levying entrance fees - value of the schedule of conditions, not exceeding actual value- as it is its price.

100/6: It is permissible that an Islamic bank or others, to present investment projects to achieve for itself a higher percentage of profit, whether the investor is working in the *Mudharaba* contract with the Bank

PART SIX

SUPPORTING ISLAMIC FINANCE CONTRACTS

ARTICLE 97: MODERN CONTRACT PROCEDURES

97/1: If a contract is concluded between two parties who are absent and are not present in one place, none of them can see the other physically, cannot hear the words, and the mean of communication is through writing or a message, or a messenger, which is applicable to telegraph, telex, fax and the screens of computers, then, the contract is concluded when the offer is received by the addressed to, and accepted by him.

97/2: If a contract is concluded between two parties at the same time while they are in two places apart, by applying telephone and wireless, then this contract is considered a contract between present parties. And thus, it applies that a contract between two present parties requires the unity of place - except will, bequest, and agency), the conformity of the offer with the acceptance, the no indication of unwillingness of one party to contract, and the continuity of the offer and the acceptance according to custom.

97/3: If an offeror issues an offer for a certain time, by using a telegraph, telex, fax, the screens of computer, telephone, and wireless, he shall be bound to keep his offer throughout this period and cannot retract from it.

97/4: The rules mentioned in articles 97/1, 97/2, and 97/3 do not include marriage because the witnessing is a condition, nor the exchange sale (*Sarf*) because of the mutual handing over condition, and nor “*Salam*” because of the condition of in advance capital.

97/5: In relation to the possibility of forgery, distortion or error, reference shall be referred to general rules of proof.

ARTICLE 98: AL-WAFAA SALE CONTRACT

98/1: *Al-Wafaa* sale is in fact a loan that generate benefit; therefore, it is a *Riba* (usury) circumvention, and the majority of *Ulama* (scholars) said it is invalid.

98/2: *Al-Wafaa* sale contract is not permissible in *Shariah*.

ARTICLE 99: DEPOSIT SALE CONTRACT

99/1: The deposit sale means a commodity sale where the buyer pays an amount of money to the Seller with a condition that if he takes the commodity, the amount would be part of the price, and if he leaves it, the amount is for the seller.

future date, with the possibility to be terminated by an opposite contract, and this type is the most prevalent in the currency markets, but it is not permissible originally.

96/3: An index is an accounting number calculated by a special statistical method to know the volume of variation in each market by which some transactions in the international markets are based on, and it is not permissible to sell and buy the index because it is pure gambling, and it is a sale of something which is fictitious and cannot exist.

96/4: It is necessary to organize an Islamic market for commodities and currencies that is based on *Shari'ah* transactions, especially “bay as-Salam” (advance payment sale), exchange sale (*Sarf*), promise to sell in future, manufacturing “*Istisnaa*”, and others.

out by one of the four following modes:

1. The contract provides for the right of immediate delivery of the subject sold, and immediate payment of its price, given that the commodities or receipts representing them are available in the ownership and possession of the seller, and this contract is permissible in Shari'ah under the well-known conditions of sale.

2. The contract provides for the right to immediate delivery of the subject sold and immediate payment of its price, given the market authority guaranteeing them. This contract is permissible in Shariah under the well-known conditions of sale.

3. The contract provides for the delivery of a described commodity at a deferred date, and payment of its price on delivery, with a condition that the contract shall be terminated by the actual delivery and receipt of the commodity. This contract is not permissible because of the deferment of the two objects, but it may be amended to meet the well-known conditions of "*Salam*" (advance payment), and if it does so, it shall be permissible. Moreover, it is not permissible to sell a commodity purchased under "*Salam*" terms with advance payment, unless the commodity has already been received.

4. The contract provides for the delivery of described commodity at a deferred date, and payment of its price on delivery, without a condition that the contract shall be terminated by the actual delivery and receipt but can be liquidated by an opposite. This contract is the most popular in commodities markets and it is not permissible.

96/2: The dealing of currencies, in the organized markets, are done using the following four ways:

1. The contract includes the right to deliver and receive currencies immediately, given that these currencies are owned and possessed by the seller, and this contract is permissible in Shariah subject to the well-known exchange sale conditions.

2. The contract includes the right to deliver and receive currencies immediately with the possibility of guaranteeing this by the market authority, and this contract is permissible in *Shari'ah* subject to the well-known exchange sale conditions.

3. The contract indicates that the right of delivering and receiving currencies are at a future date, and this contract is not permissible in the exchange sale rulings, in which the delivering and receiving shall be in the contract place.

4. The contract indicates that the delivering and receiving currencies at a

94/10: It is not permissible to sell a share which the seller does not possess but has received a promise from the broker that he will lend him the share at the time of delivery, because this is a sale by the seller of what he does not own. This prohibition is strengthened if it is stipulated that the broker should receive the price to benefit from it by depositing it with interest to obtain what is in exchange of lending.

94/11: It is permissible to sell or pawn a share considering what the company regulations do consider, such as if the regulations permit the absolute or conditioned sale upon giving priority of purchase to old shareholders, or if the text of the statute considers the possibility of pawning shareholders their common shares.

94/12: It is permissible in Shariah to add a certain percentage to the value of the share to cover the expenses of issuance if this percentage is estimated by a suitable estimation.

94/13: It is permissible to issue new shares to increase the capital of the company if they are issued at the real value of the old shares as per experts' evaluation of the company assets - or at market value.

94/14: It is permissible for the competent official authorities to regulate the trading of some shares through specialist brokers licensed because this is part of the official procedures which achieve legitimate interests.

94/15: It is permissible to make a condition of membership fees for dealers in the financial markets because this is part of the organizational matters designed to serve the legitimate interests.

ARTICLE 95: THE OPTIONS

95/1: The contracts of options are meant to replace the obligation to sell a specific described object or buy it, at a specific price during a specific period or at a specific time, either directly or through a body guarantor of the rights of both parties.

95/2: The option contracts as currently applied in the world financial markets are a new type of contracts which do not come under any one of the *Shari'ah* nominate contracts.

95/3: The object of the option contract is neither a sum of money nor a utility or a financial right which is permissible to replace them, and because of this it is not permissible to trade.

ARTICLE 96: DEALING IN COMMODITIES, CURRENCIES, AND INDICES IN ORGANIZED MARKETS

96/1: The dealings of commodities in the organized markets are carried

include solidarity partners and limited liability partners.

94/2: It is not permissible to have shares in companies whose main purpose is prohibited, such as dealings with *Riba* (usury), or producing prohibited products, or trading of them.

94/3: It is a basic rule that it is not permissible to have shares in companies that sometimes deal with prohibited activities, such as *Riba* and alike, even though their main activities are permissible.

94/4: The underwriting is an agreement made upon establishment of a company with someone who undertakes to guarantee the sale of all, or part of that issuance, and this is a commitment of the underwriter to subscribe for all shares that remain unsubscribed by others which is permissible in Shariah, provided that the obligee to subscribe at nominal value without any compensation for the commitment, though the obligee may receive compensation for work other than the underwriting, such as carrying out studies or marketing of shares.

94/5: It is not prohibited in shariah to pay an installment of the value of the subscribed share, and postpone the payment of the remaining installments because this is considered as participation with a down payment and a promising to increase capital, and this does not result in a warning since it applies to all shares, and the company's liability to others is still limited to the entire declared capital being the amount which the company clients has been informed of and satisfied with.

94/6: The sold object in the “bearer share” is a common share of the company assets, thus the share certificate is a document to prove this entitlement in the share, and there is no objection in *Shari'ah* to issue company shares by this method and trade them.

94/7: The contracted subject in the sale of share is the common share of the company assets, thus the share certificate is a document of the entitlement in that share.

94/8: It is not permissible to issue preference shares that has financial characteristics lead to guarantee the capital or part of profits or has a priority in the liquation or distributing of dividends. It is, however, permissible to give some shares characteristics related to procedural or administrative matters.

94/9: It is not permissible to purchase a share by a *Riba* loan offered to the purchaser by the broker or any others against pawning of the share, as this is a *Riba* (usury) deal documented by mortgage and both are forbidden by Shariah text that cursed the *Riba* eater, its server, its writer, and its witnesses.

PART FIVE

ISLAMIC FINANCIAL MARKETS

I devoted a special part to the subject of the financial markets, as the academy resolution considered it very important, and studied it in several sessions. The Resolutions of the Academy about the Islamic financial markets included issues that are not specific to these markets as markets for trading, but it is related to instruments of trading in these markets, such as shares and sukuk, whose rulings are contained in the financing operations of Islamic banks.

ARTICLE 93: IMPORTANCE OF THE FINANCIAL MARKETS

93/1: The care given to financial markets is one of the fullest duties in preserving and developing wealth, which implies the cooperation to fulfill the general needs and to provide the religious and civil rights of the wealth.

93/2: The contemporary financial market in its current state is not the model to achieve the development and investment of wealth within the Islamic framework. This situation requires devoting mutual academic efforts between the “*Fuqaha*” (Muslim jurists) and the economists, to review the available systems, its relevant mechanisms, and instruments, to amend what is ought to be amended in the light of the Islamic *Shari'ah* decisions.

93/3: The idea of financial markets is based on administrative and procedural systems; thus, the commitment to them is based on applying the rule of absolute interests “Al Masalih Al-Mursalah” in what belongs to general *Shari'ah* concept and does not contravene of any Sharia text or base. Thus, they are like the state regulations of professions and public utilities, and nobody is to violate the state regulations or cheat them given they follow Sharia rules and controls.

ARTICLE 94: SHARES IN FINANCIAL MARKETS

94/1: The permissibility of transactions is a basic rule, therefore the establishment of a joint stock company is permissible if its purposes and activities are permissible, and there is no objection in *Shari'ah* to set up a company of limited liability to its capital, because this is known to the company clients, and by this knowledge the uncertainty of the company clients does not exist, and there is also no objection In Shariah that the liability of some shareholders is unlimited against creditors without compensation for such a commitment, and those are the companies which

92/3: The medical insurance is permissible directly with a treatment institution if there are controls that make *Gharar* (uncertainty) minimal and forgivable and accompanied by the need that this is considered a necessity since it pertains to preservation of self, mind, and progeny which Shariah protects, and among of them are:

- Conduct accurate specifications defining the commitments of the two parties.
- Inspecting the health state of the insured and the probabilities he may face.
- The financial claims to the party by the treatment institution, must be based on the services already provided, and not on presumptive amounts as is the case in commercial insurance.

92/4: The medical insurance is permissible if it is through an Islamic insurance company (cooperative or solidarity) that perform its activity in compliance with Shari'ah controls stated in articles 85-90 on Insurance and Reinsurance.

92/5: It is not permissible to get a medical insurance through a commercial insurance company.

92/6: It is required that the competent regulators to supervise and control medical insurance operations to achieve justice, raise injustice, raise exploitation, and protect insureds.

3. No disclosure of the mechanism and procedures of cooperative insurance to the participants at the time of contracting.
4. Sharing of the insurance surplus between the managing company and participants, as because the company has received its right in fees, or a percentage of profits, as had been approved in the agency contract (*Wakala*) or *Mudharaba*.
5. Waiving the profit of *Mudharaba* by the policyholder if the profit falls below a specific amount.
- 6.

ARTICLE 91: THE TAKAFUL WAQF FUNDS

91/1: The Waqf can be used in the field of cooperative insurance, but it is not a substitute for the formulas indicated in articles 85-87.

91/2: It is permissible to establish Takaful Waqf funds to cover some risks by the return of what is endowed of their assets, and it is permissible for these funds, to accept defined premiums of different types of insurance, given that it is permissible also to accept donations, as there is no impediment in Shariah to spend from the profits of what was endowed, from the decided premiums, and from offered donations, to cover these risks. The Awqaf supervisory authorities of the several countries, and in coordination with the competent authorities of the cooperative insurance, organize this type of activity in accordance with what they consider realizing the interest and in compliance with the principles of justice.

91/3: It is permissible to deduct a portion of the insurance surplus to be endowed as cash Waqf to support the fund solvency and his ability to face the insured risks.

91/4: It is permissible for the Islamic insurance companies to create a waqf fund with financial contributions deducted from insurance surpluses to use their return in the event of a deficit or default of companies participating in the fund.

ARTICLE 92: MEDICAL INSURANCE

92/1: The medical Insurance Contract is an agreement according to which a person or an institution pay a specific amount or several premiums to a certain body, with a condition that this body commit to cover the treatment or cover its cost during a certain period.

92/2: The medical insurance is offered by either a treatment institution or by an insurance company plays an intermediary role between the insured person and the treatment institution.

companies as really and according to the controls set by *Shari'ah* board, and any other controls they deem suitable and some of them are:

A. To reduce the ratio given to conventional reinsurance companies to its minimum possible level.

B. To require the managing body of cooperative insurance not to invest the reinsurance premiums paid to it, except in what is compliant with the rulings of Islamic Shariah, and it is not permissible for it to claim a share of the investment return of these companies, if it was contrary to Islamic Shariah, and it is not responsible about the loss incurred by investments of these companies.

C. To require the cooperative insurance company not to pay any Riba interests for retained amounts at conventional reinsurance companies, and not to receive Riba interests for amount it retains, and the retain must be in the cooperative insurance companies and not in reinsurance companies.

D. To have the agreement with conventional reinsurance companies for the minimum possible period.

ARTICLE 90: SHARI'AH SUPERVISION AND CONFLICT RESOLUTION

90/1: The insurance management must comply with the rules of Islamic *Shari'ah* in all insurance operations, activities, and investments.

90/2: The cooperative insurance enterprise must appoint a *Shari'ah* supervisory board and a *Shari'ah* audit body, and this board must abide, in its appointment and its supervisory operations, to the approval of central *Shari'ah* supervision if it exists.

90/3: The conflicts that arise between cooperative insurance company and policyholders must be settled according to prevailing regulations and laws, and in case of a dispute they must resort to reconciliation, then arbitration and if failed, the dispute must be resorted to competent judiciary bodies.

90/4: The cooperative insurance companies are required to avoid the infringements that have been observed in some cooperative insurance companies, some of them are:

1. Absence of internal Shariah Supervisory Boards in some takaful insurance companies.
2. Forcing the managing company to offer Gard Hasan (free loan) or to commit itself in advance to this.

3. Increasing the amount of contribution at the consent of participants.
4. Agreement with compensations' beneficiaries to reduce the amounts of compensations or install them.
5. The managing company may also resort to any other arrangements it deems suitable, after the approval of *Shari'ah* Board.

88/7: In case of liquidating a participants fund in cooperative insurance, its assets are to be distributed to charitable bodies or participants according to fair bases after meeting its technical and legal commitments subject to regulations of the fund and under supervision of the public authority of *Shari'ah* supervision, and it is not permissible to return anything of them to the managing body of the fund.

88/8: The fund management substitutes the participant whom it compensated for harm inflicted upon him, in all lawsuits and rights that are suing harm inflictor, and what is collected will return to the fund.

88/9: The contribution in the participants fund can be determined according to actuarial principles based on the technical principles of statistics, along with considering the risk whether is constant or variable, and the principle of proportionality between contribution and risk itself, its type, its period, and the amount of insurance cover. The Risk insured against must be of probable occurrence, rather than just relating to the will of participant, and should not be related to a prohibited object.

88/10: Once the Contribution in the participants fund is determined, cooperative insurance policies regulate cases of withdrawal according to regulations, conditions and controls cleared by *Shari'ah* Board, without infliction of harm on others. It is permissible to stipulate in the insurance policy that the insured must bear a lump sum amount or a percentage of compensation for harms which others inflict upon him or those which he inflicts upon others.

ARTICLE 89: COOPERATIVE RE-INSURANCE

89/1: It is permissible for the cooperative insurance company to conclude reinsurance contracts and commit that the cooperative reinsurance transactions it issues or receives are compliant with rulings of Islamic *Shari'ah* and basic principles of cooperative insurance as decided by *Shari'ah* Supervisory Board.

89/2: Insurance companies commit that reinsuring is with Islamic reinsurance companies, and in case this is impossible, and for reasonable justifications, they are allowed to reinsure with conventional reinsurance

any one of them, and it is a cooperation based on forgiveness, equality and permissibility of the rights of some to each other, rather than based on netting and, stinginess and objective for profiting, and in this case the excessive uncertainty (*gharar*) is excusable, and Riba does not apply. Several instances in Shariah substantiate this, such as:

First: The order to cooperate in the cause of righteousness and piety. In this regard God the Almighty says: *“Help ye one another in righteousness and piety but help not ye one another in sin and rancor”* [Al-Ma’eda: 2].

Second: The *Asharis hadith* narrated by Abu Musa Al-Ashari (may God be pleased with him) who told that the Prophet (pbuh) said: *“When the Asharis encounter food shortage during invasion or have insufficient food stocks for their families in Madinah, they used to collect and pile up all the food they have on a piece of cloth and divide it equally among themselves. (Therefore) Asharis are my people, and I am one of them”* [agreed upon]. And Al-Nawawi commenting on this *hadith*, said: *(In this hadith there is the virtue of the Asharis, the virtue of altruism and consolation, and the virtue of sharing food supplies during travel as well as in urban communities when there is food shortage. The hadith does not refer to “Division” as it is known in Fiqh writings with all its conditions, its prohibition in Ribawiyat “riba-liable commodities”, equality requirement and the like. What the hadith seems to refer to is permissibility among the Asharis (to get equal shares) and their consolation to each other with what they had)* [Al-Nawawi’s Elaboration on Muslim’s Sahih: 16/62].

88/4: The participants fund bears any losses whether in investment or in insurance activities, except when such losses originate from negligence, default or breach of conditions or regulations by the managing body, who should bear them.

88/5: The insurance surplus is the financial balance that remains from the total collected contributions, their investment returns, and any other revenues, after payment of compensations, deduction of necessary allocations and reserves, and deduction of all expenses on the fund, and it is possible to keep all the insurance surplus for the fund, or distribute it totally or some of it to the policyholders in a way to achieve justice and in line with the fund regulations.

88/6: In case of failure of participants fund to pay its due commitments, it is permissible for the managing company, without commitment, to resort to one or more of the following actions:

1. Borrowing from a third party.
2. Borrowing from the managing body a *Qardh Hasan* (benevolent loan)

received by the managing body to be lumpsum amount, or a certain percentage of contributions.

87/3 : The Relationship between the participants fund, and the managing body manages the cooperative insurance business, in case of investment of the fund assets is according to the contracts of agency (*Wakala*) or *Mudharabah*. In case of agency (*Wakala*), it is with fees or without fees, and it is possible that the fees of the compensation to be a lumpsum amount, or a certain percentage of contributions. In case of *Mudharabah*, the managing body (*The Mudharib*) is entitled to a percentage of profit as per agreement, whereas the loss is borne by the owner of capital, except in case of negligence, or default, or breach of conditions or regulations.

87/4: The estimation of remuneration or fees for who manage insurance business is according to fair criteria set by an independent body from the management of insurance, like the authority of insurance supervision, or through negotiation between managing body and representatives of the participants fund, or anybody they chose to oversee their interests.

ARTICLE 88: THE PARTICIPANTS FUND IN COOPERATIVE INSURANCE

88/1: The participants fund in cooperative insurance is independent and containing the contributions and donations of participants and others, through granting it a legal personality decided by the law, or through complete separation of the accounts of the managing body. its accounts from those of the managing party, and it is possible to create a charitable cash *Waqf* according to cash *waqf principle*.

88/2: The Contributions and net returns of their investment, are considered as rights of participants fund in cooperative insurance, and the rights of policyholders in it are determined according to the insurance system and the conditions of entitlement in compensation or in insurance surplus, and it is permissible that the ownership of the contributions is for the fund by which the ownership of the policyholders will no longer exist as soon as they pay the contribution. According to this, each policyholder has lost his right of ownership in the contribution. The insurance system is to select one of these options.

88/3: The relationship between participants of the fund is a form of cooperation relation between a group of persons who agree to contribute specific amounts to compensate for harm or realize interest that may face

86/10: The assets of the participants fund in case of liquidating the fund are either spent on charitable purposes or distributed among participants then, while they belong to the shareholders in commercial insurance.

86/11: The managing company in cooperative insurance is bound by rules of Islamic *Shari'ah* and *fatwas* of its *Shari'ah* Board, while the commercial insurance is contrary to this.

86/12: The cooperative and commercial insurance share the consideration of the basic principles of insurance, which is:

- 1) Principle of Insurance Interest, which is the legal right of insurance that stems from a legally recognized financial relationship between the insured and the subject matter of insurance.
- 2) Principle of good intention, which means the positive and voluntary duty of strict and complete disclosure of all essential facts related to the risk required to be insured against, whether requested or not.
- 3) Principle of Close Direct Cause, which is the effective and sufficient to set in force a series of incidents being the cause of the result created by them without the intervention of any other factor stemming from an independent new source that break that series.
- 4) Principle of compensation.
- 5) Principle of Participation.
- 6) Principle of Substitution and Rights.

86/13: The cooperative insurance has its own principles different from commercial insurance, most important of them are:

- 1) The abidance by rules of *Shari'ah* in all dealings and contracts.
- 2) The Prohibited things are not insurable.
- 3) The avoidance of any transaction involves receipt or payment of *Riba* (usury).

ARTICLE 87: COOPERATIVE INSURANCE MANAGEMENT

87/1: The Cooperative insurance is managed by an independent licensed body working and working compliant with the rules of Islamic *Shari'ah*, and may take forms most important of them are:

1. A selected panel of insurance policyholders.
2. A specialized company in insurance.
3. A public institution established by a state or number of states to whom it affiliates.

87/2: The Relationship between the participants fund, in case of a managing body manages the cooperative insurance business, is according to *Wakala* contract with fees or without, and it is permissible that the fees

and *Gharar* (uncertainty) is forgiven. But the commercial insurance is a netting contract aims for profit from netting to transfer risks from the insured to the insurance company, and the rulings of financial netting that has impact of *Gharar* (uncertainty) are applicable.

86/2: The parties of the relationship in cooperative insurance are all participants of the cooperative insurance fund, and the managing party, while in commercial insurance they are the company and the policyholders.

86/3: The assets of the fund of participants are composed of all contributions of policy holders, profits of its investments, and confirmed reserves. But in commercial insurance there is no such fund.

86/4: The Management Company manages insurance operations, the management of the coverage, insurance business, and investment of insurance funds. But in commercial insurance, the company is the insurer and owns the insurance premiums, has its profits, and has its surplus.

86/5: The Policyholder and insurer, in cooperative insurance, are in fact one person but with two different considerations, but in commercial insurance they are completely different, the participant is the insured, and the insurer is the insurance company.

86/6: The management in cooperative insurance whether being an elected body of the participants, or a specialized company or public institution is an agent contracts on behalf of participants' fund (policyholders) and has the right to receive payment for that, while it is a principal party in commercial insurance and contracts in its name.

86/7: The Management in cooperative insurance does not own the insurance premiums (contributions), because premiums are owned by participants' fund (policyholders), while the company in commercial insurance owns the insurance premiums against its commitment for compensations amount.

86/8: The remaining amount of premium and its returns – after deduction of expenses and compensations – remains owned by the fund account, which is the surplus that the regulations of the fund decide the way of disposing it, and this cannot be imagined in commercial insurance because the premiums became the ownership of the company by contract and by possession, and it is income and profit in commercial insurance.

86/9: The returns of investment of premiums – after deduction of management costs of the managing company – belong to the policyholders' (participants) fund, while they belong to the company in commercial insurance.

PART FOUR

COOPERATIVE INSURANCE AND REINSURANCE

ARTICLE 85: RULING OF COOPERATIVE INSURANCE AND REINSURANCE

85/1: Insurance is divided into two parts according to its establishment:
First: Commercial insurance in its form of insurance, aims to get profit through trading risks, and as for its management by a company, the company is aiming for profit.

Second: Non-commercial insurance does not aim to get profit but aim to realize the interest of its participants by their participating in bearing and repairing the damage, and this second type of insurance has several names, such as cooperative insurance, solidarity insurance, reciprocal insurance, and Islamic insurance.

85/2: The cooperative insurance is a new contract based on the principle of controlled cooperation which is derived from the holy *Quran* and Prophetic *Sunnah*, and it is a participation of a group of persons who face certain risk(s) and agree that each of them, for cooperation, pay a specific amount to a non-profit fund to compensate anyone of them for the harms he may encounter if a certain risk materializes, as per concluded contracts and organizing legislations.

85/3: The commercial insurance contract with a fixed premium, which is used by commercial insurance companies, is a contract in which there is great *gharar* (uncertainty) that spoils the contract, and therefore it is prohibited in *Shari'ah*.

85/4: The alternative contract, which respect the principles of Islamic dealings is the contract of cooperative insurance, which is based on donation and cooperation, and this applies for reinsurance that is based on the cooperative insurance.

85/5: The Islamic countries are invited to establish cooperative insurance and reinsurance institutions to liberate the Islamic economy from exploitation and violation of the system which Allah almighty has chosen for this Ummah.

ARTICLE 86: DIFFERENCES BETWEEN COOPERATIVE INSURANCE AND COMMERCIAL INSURANCE

86/1: Islamic cooperative insurance is a cooperation between a group or several groups in the society through participation in bearing risks and does not aim for profit, therefore it is not considered as one of netting contracts,

84/10: It is permissible to buy gold or silver or cash currencies by covered cards.

84/11: It is not permissible to grant the entities holders of cards prohibited privileges, such as commercial insurance or access to Shari'ah-banned locations, whereas granting them non prohibited privileges is allowed in Shariah such like the priority to get services, or to get a discount in prices.

84/12: The Islamic financial institutions that offer an alternative to the uncovered card, should commit to Shari'ah controls in its issuance and conditions, and avoid any Riba suspicions, or excuses that lead to it, such as annulment of debt by debt.

juridical person based on a contract between them enabling him to buy goods or services from who accepts the card without paying the price immediately because it includes the issuer commitment to pay, and some types of cards enable the holder to draw cash from the banks. The credit cards take several forms as follows:

1. Drawing or payment is made from the holder's account in the bank, and not from the issuer's account, and it is therefore covered.
2. Payment is made from the issuer's account, and then charge back the holder in periodically.
3. Imposing interests on the total unpaid balance within a certain period from the date of request to pay.
4. Does not imposing interests on the total unpaid balance within a certain period from the date of request to pay.
5. The issuer charges the card holder annual fees.
6. The issuer does not charge the card holder annual fees.

84/2: It is not permissible to issue an uncovered credit card or use if it is conditioned by an increase of Riba interest, even if the card applicant is bent to pay within the free grace period.

84/3: It is permissible to issue an uncovered credit card if it does not include a condition of Riba increase on the original debt.

84/4: It is permissible for the issuer to charge the client a certain fee at the issuance or renewal as an actual wage for his offered services.

84/5: It is permissible for the issuer to commission the trader for his purchases with a condition that the trader charges the same price by the card and by cash.

84/6: It is permissible that the card holder withdraws cash money, and this is considered a borrowing from the issuer if it does not result in Riba increase, and the certain fees are not considered Riba increase as it is not related to the loan amount, or period for this service. All increase over the actual services is prohibited because it is as prohibited Riba in Shariah.

84/7: It is not permissible to buy gold or silver, or cash currencies by uncovered card.

84/8: It is permissible to issue and deal with a covered credit cards if its conditions do not include payment of interest in case of delay in settlement.

84/9: The same rulings apply on covered and uncovered cards regarding fees, commissions on traders and services providers, and cash withdraw.

with a condition of benefit or increase for all debtors or some of them regardless of who are they, in addition to the gambling suspicion.

82/4: The Mudharaba Sukuk of a project or certain investment activity are an alternative to prohibited bonds in issuing, or purchasing, or trading, where there is no interest or defined benefit to their holders, but they are entitled to get a percentage of the project profit relative to their ownership of these Sukuk, and they cannot obtain this profit except if realized.

82/5: Commercial papers (cheques - promissory notes, bills of withdrawal) are of the types of lawful authentication of debt by writing.

82/6: The discounting of commercial papers is not permissible in *Shari'ah* because it leads to the prohibited postponement *Riba*.

ARTICLE 83: LETTER OF GUARANTEE

83/1 : The types of letter of guarantee (LG), whether initial or final, is either with or without cover, but if it is without cover, then it is a joining of the guarantor liability to others liabilities for what is due now or later, and this is in fact what is referred to in Islamic Fiqh as “guarantee or warranty”.

83/2 : If the letter of guarantee has a cover, the relationship between the applicant of the letter of guarantee and its issuer, is an agency ; and an agency is allowed with or without fees, given that the guarantee relationship is in favor of the beneficiary (the guaranteed).

83/3: The *Kafala* (guarantee) is a benevolent contract, motivated by grace and mercy, and the Fuqaha (jurists) have resolved that charging fees for a guarantee is not permissible because in case of guarantor's payment of the guaranteed sum, it is like a loan that generate benefit to the lender and that is forbidden in *Shari'ah*.

83/4: It is not permissible to charge a fee for a letter of guarantee because of the guaranteeing deal, in which, customarily, the amount and the period of guarantee are considered, whether it is with or without cover.

83/5: The administrative expenses for issuing a letter of guarantee of both kinds are permissible in *Shari'ah*, considering the proverb fees, and in case a partial or total cover is available, it is permissible, in estimating the expenses of issuing a letter of guarantee, to consider what does the actual work require to provide that cover.

ARTICLE 84: CREDIT CARDS

84/1: The credit card is a document issued by its issuer for a natural or a

ARTICLE 81: SALE OF DEBTS

81/1: It is not permissible to sell the deferred debt to a person other than the debtor for a prompt cash of its kind or not of its kind, because this leads to *Riba* (usury), and it is not permissible also to sell it for a deferred cash, from its kind or not of its kind, because it is prohibited in Sharia to sell a debt for a debt, whether the debt is a result of a loan or a result of a deferred sale.

81/2: All what leads to an increase in the debt of a debtor in return for an increase in the term or be a pretext to that, is considered as of an annulment of a debt for a debt which is prohibited in Shariah, and as an example of this is the annulment of a debt for a debt by creating a transaction between the creditor and debtor which lead to a new debt on the debtor to pay back the old debt partially or totally, regardless of the debtor being solvent or insolvent, and this applies also, if a debtor purchases a commodity from the creditor for a deferred price to sell it to him for a present price to pay back all the first debt or part of it.

81/3: The following are permissible Forms of Sale of debts:

First: Selling the debt by the debtor to a third party in one of the following forms:

- (a) Selling an owed debt for a different present currency at its day price.
- (b) Selling the debt for a specific commodity.
- (c) Selling the debt for a usufruct of a specific property.

Second: Selling debts within a mix where properties and benefits are predominant, given that these are the object of the sale.

ARTICLE 82: RULINGS OF BONDS AND THEIR ALTERNATIVES

82/1: It is not permissible in Shariah, to issue or purchase or trade the bonds which represent an obligation to pay an amount of money plus an interest related to it, or a conditioned benefit because they are *Riba* loans regardless of the issuing entity being a private or public related to the government, and there is no effect of calling them “certificate or investment securities” or “saving certificates” or calling the interest as “profit” or “income” or “service charge” or “commission”.

82/2: The “zero coupon bonds” are prohibited because they are considered as loans for sale at a price lower than their nominal value, and their owners benefit from the differences which are considered as a discount of these bonds.

82/3: The “prize bonds” are prohibited as they are considered as loans

dependency is to be applied, and its criteria is the existence of the subordinate, which is the activity, work, and the responsible entity (administrative organ) of the wealth management, and by this it is permissible to trade shares without consideration of the percentage of cash money and debts within its assets, because it is considered a subordinate to the original subordinator, and it is not independent; taking into consideration that the subordinator is existing in all stages of trading.

CHAPTER FIVE

FINANCIAL TRANSACTIONS: MISCELLANEOUS

ARTICLE 80: THE JUDICIAL POSSESSION OF ASSETS

80/1 : The possession of assets, as can be physical like receiving by hand, or measuring or weighing food, or by transferring and delivering to the premises of the possessor ; can also be done assumptionly and judicially by relinquishment and empowerment, even without a physical possession. And the possession ways of things vary because of their nature, and differences of customs about what is considered as possessioning of them.

80/2: The following forms of judicial possession are considered acceptable in Shariah:

1. The bank entry for a cash money amount in the customer account, in the following cases:

- a) If a sum of cash money is deposited in the customer account directly or by a Banking transfer.
- b) If a customer makes an immediate exchange contract with the bank in case of purchasing a currency against another currency for the customer account.
- c) If the bank deducts -as per the customer order - a sum of money from an account belongs to him, to another account of a different currency in the same bank or in another bank, and for the interest of the customer or for another beneficiary, and the banks are required to consider principles of exchange contract in Islamic Shariah. The delaying of the bank entry is excused in a way the beneficiary can have an actual receipt, within the periods generally accepted in the dealing markets, given that the beneficiary is not allowed to make action regarding the currency within the excused period except after the bank entry is done to enable for actual receipt.

2. The receipt of the check if it has a withdrawable balance in the currency in which it is written when it is filled and seized by the bank.

re-lease is done, Sukuk represent the rent, and then it will be a debt on the second lessee where trading must comply with Shariah rulings and controls of debt administration.

78/6: It is not permissible to trade Sukuk of services ownership which is obtained from a described party before assigning the party from whom the service is obtained, except by considering Shariah controls of debt administration, and if the party is assigned, trading sukuk is permissible.

78/7: It is permissible to trade Sukuk of Istisna'a if they are issued by the manufacturer or if the cash money is transformed into owned properties of Sukuk holders during the manufacturing period. But if sukuk proceeds are paid as a price for a parallel manufacturing, or if the manufactured property is delivered to the client, which means that the manufacturing cost turned into debt, then its trading will be subject to Shariah rulings of debt administration.

78/8: It is not permissible to trade sukuk of Salam because there are considered as selling debts, and then it is subject to Shariah rulings of debts administration.

78/9: It is not permissible to trade sukuk of Murabaha after selling and delivering Murabaha goods to the purchaser, because this is as selling debts.

78/10: It is permissible to trade sukuk of Musharaka, Sukuk of Mudharaba, and Sukuk of investing agency after closing of subscription, and fulfilling controls of the subordinated asset.

78/11: It is permissible to trade Sukuk of operational lease and Sukuk of lease-to-own, after the lessor owns the property to be leased.

ARTICLE 79: RULINGS OF APPLICATIONS OF PREDOMINANCE AND DEPENDENCY IN THE TRADING OF SHARES

79/1: It is not permissible to trade companies shares if their assets constitute only debts, except with consideration of Shariah rulings of debts administration.

79/2: It is not permissible to trade companies shares if their assets constitute only cash money whether in the period of subscription or afterwards, before a portion of capital turns into fixed assets of 10 %.

79/3: If shares assets are composed of properties, benefits, cash money, and debts; and the properties and benefits are not predominant over debts and cash money but equal to them, or the cash money and debts are predominant; or it is not possible to know; therefore, the principle of

77/3: If the financial papers do not represent a commercial activity where business is moving, but represent a common ownership in some offered financial funds by a financial institution, and the assets of the financial paper is a mixture of cash money, debts, properties, benefits; and, cash money and debts created out of it, then it is permissible to trade it at the agreed price providing that the predominance, in this case, is of properties and benefits, and the criterion for this is that properties and benefits value must be more than the half of total assets (50%).

77/4: it is not permissible to use the permissibility of trading financial papers, which is based on the principle of dependency, as an excuse or a trick to securitizing and trading debts as if the components of the financial paper are debts and cash money, added to them, properties, and benefits, to make them predominant and enabled them for securitization.

ARTICLE 78: RULINGS OF THE APPLICATIONS OF PREDOMINANCE AND DEPENDENCY IN THE TRADING OF SUKUK AND INVESTMENT UNITS:

78/1: In trading Sukuk, it is a must to consider that the contract of sukuk which is the base of their issuance, fulfills its Shariah pillars and conditions, and must not include a condition that is contrary to its own nature, or violates its rulings.

78/2: It is permissible to trade sukuk if its predominant assets are properties or benefits, or services, after closing subscription and commencing activity, but if trading start before commencing the activity, this requires considering Shariah controls of exchange cash money contract, if the assets are cash money, and requires applying rulings of debt administration if the assets are debts.

78/3: it is permissible to trade certain sukuk of ownership of properties (assets) benefits, before re-leasing these properties. If the re-lease is done, Sukuk represent the rent, and then it becomes a debt on the second lessee, which require trading to comply with Shariah rulings of debt administration.

78/4: It is not permissible to trade described Sukuk of ownership of properties benefits, before assigning the property from which the benefit is obtained, and before it is delivered, except by considering Shariah controls of debt disposal, and if it was assigned, trading sukuk is permissible.

78/5: It is permissible to trade Sukuk of services ownership which is obtained from a certain party before re-leasing those services, and if the

the transaction is based on the prohibited formula of *Tawarruq* in Shariah.

ARTICLE 76: RULINGS OF THE ONE-PARTY BINDING PROMISE AS ALTERNATIVE TO OPTIONS TRANSACTION

The one-party binding promise as an alternative to options transaction is not permissible, which its form is the issuance of a binding promise by one party to conclude a Murabaha transaction with a second party by the amount of the positive variance, in an agreed day or within an agreed period, at the request of the second party. This binding promise is for sale at a specific price payable in advance, and the first party who issue the binding promise is the option seller, and the second party who own the enforcement of promise execution is the option purchaser. The reason of impermissibility is that it is not permissible to compensate the binding promise by options contracts which has the objective to offset the commitment to sell or purchase a specific and described item at a specific price, within a given period, or in a certain time either directly or through an entity guaranteeing the rights of both parties. The ruling of options as currently concluded in the international financial markets are not permissible because the subject matter of the contract is neither money, nor a benefit, nor a financial right that can be compensated for, and as these contracts are basically not permissible, their trading is not permissible.

ARTICLE 77: PREDOMINANCE AND DEPENDENCY IN FINANCIAL TRANSACTIONS

77/1: The principle of dependency (subordination of the subordinate to the subordinator) is considered in Shariah, and it dictates that the subordinate is a dependent, or what is subordinated to a thing takes its ruling, thus it is permissible to apply this in trading the financial papers, if the subordinator is materialized.

77/2: IF the subordinator condition is realized, which is the availability of the activity, work, and the responsible entity (establishment or company) that handling the business, it is permissible therefore to trade the financial paper without considering the percentage of cash money and debts within its assets, so it is considered, in this case, as a subordinated to the original subordinator and is not independent, given that the subordinated asset is remain existing in all trading stages.

second party, or from the second party to the first party, in a series of days in future, given that each transaction profit or loss is equal to the positive/negative variance in each future day agreed upon to calculate its index, and the impermissibility is justified as follows:

1. It is not permissible to use the bilateral binding promising as a hedging form to exchange the fixed and floating interest rates, because the binding bilateral promising is like a contract, and the binding bilateral promising in sale is like the sale itself.

2. This formula does not include exempted cases allowed in article 72.

75/2: The two mutual promises (a binding promise with specific conditions, faced with a binding promise with different conditions, to conclude a future Murabaha/cost-less sale), and its formula is that the first party promises the second party, a binding promise, to conclude a series of Murabaha / cost-less sale transactions at a specific time in case the direction of the interest rate index is not of his interest, but in case the direction of the interest rate index is of his interests, he does not promise anything, and the second party also issues a binding promise to conclude series of Murabaha/cost-less sale transactions in the same specific time in case the direction of the interest rate index is not of his interests, but if the direction of the interest rate index is of his interests, he does not promise anything, and the profit in Murabaha or the loss in cost-less sale is calculated based on the agreed index, and the impermissibility is justified by the mutual promises are not permissible because they nature are similar to the prohibited binding bilateral *promising* in Shariah.

75/3: It is not permissible to conclude mutual *Tawarruq* transactions, as its form is to conclude a structured *Tawarruq* transaction, that end by ratifying an indebtedness at the fixed interest rate required, then to conclude a reverse *Tawarruq* that end by ratifying an indebtedness at a variable interest rate, in order to make offsetting between the two debts on each day of their dues, and the offsetting is done at that time by payment of the difference only. The variable interest rate in *Tawarruq* transaction can be reached to by one of three ways:

1. Contracting *Tawarruq* by using variable rate.
2. Contracting *Tawarruq* by using fixed rate with a promise to discount all excesses over interest rate index in each future installment day.
3. Contracting cyclical *Tawarruq* by concluding a series of short term *Tawarruq* transactions, each one of them at a fixed price to create a floating rate debt at the end. The reason of impermissibility is because

transactions in Shariah (The structured and the reverse), and for that it is prohibited because it includes compassion between the financier and the *Mustawriq* explicitly, implicitly, or customly, to make a scam for obtaining present cash for more of it as a debt, which is *riba* (usury).

74/5: It is not permissible to make a binding bilateral promising to conclude a *Murabaha* transaction (cost-plus sale) or a cost-less sale in the future, whose profit or loss is based on an agreed index, which its form is that the transaction is made through a binding bilateral promising by both parties to conclude a *Murabaha*/cost-less sale, from the first party to the second party, or from the second party to the first party, in a future day, and its profit or loss is equal to the positive/negative variance in the future day they agree to apply the index. The reason of impermissibility is as follow:

1. Basically, the binding bilateral promising is not permissible from two parties.

2. This formula does not include exempted cases allowed in article 72.

74/6: The bilateral promises are not permissible (a binding promise with specific conditions faced by a binding promise with different conditions, to conclude *Murabaha* / cost-less sale in future), and its form is that the first party promises the second party, a binding promise, to conclude a *Murabaha*/cost-less sale in a specific time, in case the direction of the currency rate index is not of his interest, but if the direction of the currency rate index is of his interest, he does not promise anything, and the second party issues a binding promise to conclude a *Murabaha*/cost-less sale, in the same specific time, in case the direction of the currency rate index is not of his interest, but if the direction of the currency rate index is of his interest, he does not promise anything, and the profit of *Murabaha* or the loss of the cost-less sale is calculated according to the agreed upon index, and the reason of the impermissibility is that the two bilateral promises are in reality, similar to the prohibited bilateral promising in Shariah.

ARTICLE 75: RULINGS OF HEDGING FOR FLUCTUATIONS IN INTEREST-RATE INDICES

75/1: The binding bilateral promising is not permissible from two parties by concluding a future *Murabaha* or cost-less sale which their profit or loss is according to an agreed upon index, and its form is that this transaction is done through binding bilateral promising from two parties to conclude several transactions of *Murabaha* / cost-less sale from the first party to the

3. This prohibited formula does not include the exceptional cases related to binding promising and compassion in contracts, which are free of Riba(usury).

74/2: It is not permissible to make two mutual promises (a binding promise with specific conditions, facing a binding promise with different conditions in concluding a future exchange contract), and its formula is that the first party to promise the second party of selling an amount of a specific currency at a fixed rate in a specific time in case the currency rate direction is not of his interest, but if the rate is in his favor, he does not promise. The second party also makes a binding promise to purchase the same currency, at the same fixed rate, in the same specific time if the currency rate direction is of his interest, but if the rate is in his favor, he does not promise. The reason of this impermissibility is that mutual promises to hedge against currency rates fluctuations are not permissible because they are in fact like prohibited binding bilateral promising in Shariah.

74/3: It is not permissible to apply the principle of binding extended offer by the offering party to conclude an exchange contract, and its form is that the first party issues an extended offer to a specific date in which an exchange contract is concluded by selling a currency at a specific rate and of a specific amount, given that the other party makes a binding or non binding promise to issue the acceptance in the same time agreed upon. The reason of the impermissibility is what follow :

1. It is not permissible to apply the principle of extended offer to the exchange contract due to the condition of *Taqhabudh* (instant take and pay) in the contract place, whether it is against a binding promise from the other party, or not.

2. If the binding extended offer by the offering party is faced by a binding promise from the other party, it is like the binding bilateral promising, but even more impermissible because of the existence of the offer which is regarded as one of the two pillars of the contract.

74/4: It is not permissible to conclude two mutual *Tawarruq* transactions, that its form is to conclude a structured *Tawarruq* transaction ends by ratifying an indebtedness of the required first currency amount to be paid, then to conclude a reverse *Tawarruq* transaction that end by ratifying an indebtedness of the required second currency amount to be received, which result in two mutual debts on the two parties of the transaction, each one is in a different currency. The reason of impermissibility is that this transaction is based, in its structure, on prohibited *Tawarruq*

ARTICLE 73: PROHIBITED HEDGING (PROTECTION) TRANSACTIONS

73/1: It is not permissible to hedge by a condition of mutual loans of two different currencies, which is a used formula to hedge against currency rate fluctuations and against disclosure of correspondents accounts, and if a financial institution has a surplus of a particular currency to lend to another institution with a condition that the other institution must lend it by another currency that it needs, under an explicit, implicit or customary condition, this is a kind of lending with a condition to lend, which is not permissible in Shariah and considered a consensus of Fiqh schools, because of the association between two loans (lend me to lend you) whether the deadlines of the two loans are similar or different.

73/2: It is not permissible to hedge to secure capitals of shares and sukuk, like the following:

- (1) Guaranteeing the nominal value by the issuer (Mudharib, managing partner, and investment agent).
- (2) Undertaking by the Mudharib to lend the sukuk portfolio to guarantee a certain level of profits for distribution.
- (3) Requiring not to enable the sukuk holders to act, like not to dispose the leased property in case of inability to pay the installment.
- (4) Non-transfer of sukuk assets ownership to investors or to sukuk holders, which means that they are not under their guarantee and not entitled to the return because they did not bear the loss against the return, and this is often proved by keeping those assets in the issuer's budget.
- (5) A condition to include, in the prospectus of issuance, that the manager is to lend the Sukuk holders if the actual profits fall below a fixed percentage, and this condition is often based on if the profit exceeds this percentage, the excess shall fully be for the manager in form of incentive.

ARTICLE 74: RULINGS OF HEDGING AGAINST THE RISK OF FUTURE CURRENCY RATE FLUCTUATIONS

74/1: It is not permissible to have a binding promising between two parties to make a future exchange contract, by a formula that two parties get in a binding promise to make a future exchange contract on a certain future date at a specific exchange rate, because of the following reasons:

1. The forward currencies sale is not permissible in Shariah.
2. The promise to exchange currencies is not permissible because the binding promising is like a contract, and it is like sale by itself.

B. The combination of *Ijara and Musharakah*, through the same hedging mechanism used in the previous, and by applying *Ijara* contract instead of *Murabaha* contract, such as investing a part of the investment portfolio in purchasing *Ijara Sukuk*, that its return covers the capital, and the remaining to be invested in *Musharaka* contracts.

C. The combination of *Murabaha* and *Bai'yul Urbun* by dividing the capital into two parts: the first part to be invested in *Murabaha* with creditworthy entities, and specific profit; and the second part is *Urbun* to purchase shares, and if shares value increases, he conclude the purchasing contract, receive the shares, sell, pay the price to the seller, and the fund profit is realized. But, if the expected increase did not happen, he refuses to continue with the contract losses *Urbun*, and capital is protected by *Murabaha* contract. In this process, it is a must to consider Shariah controls for *Bai'yul Urbun*, such as keeping the subject matter of *Urbun* since concluding the contract until the settlement, and do not trade *Urbun*.

72/5: It is permissible to Hedge using option of condition (*Khayar al-Shart*) to protect against the client retreat, in *Murabaha*, and lease - to- own contracts because these operations are permissible with option of condition for promising parties, both or one of them, and if there is no option, it is not permissible. The permissibility of binding promise from one of the parties is considered as a hedge against the client retreat, and protecting the company from damage, which justify giving the option to the other party.

72/6: It is permissible to hedge by using guarantee in investment to protect the capital, and some of the guarantee formulas to hedge against risks of loss or non-profit in investment projects are as follows:

1- The third-party guarantee is an independent natural or legal person from parties of the contract who bind himself to donate a guarantee in a specific project, with a condition that the guarantor is independent in his personality and in his financial liability from both parties of the contract and donate free of charge to compensate the loss of a specific project providing that this is an independent binding.

2- The *Mudharib* (The *Mudharib* bank) is to bear the burden of proving the loss case, contrary to the principle, providing that there are evidences contrary to his original claim of non-violation.

71/5: It is a must to consider the objectives of Islamic Shariah when formulating hedging contracts, and to care about their outcomes, and their effects in different aspects because the consideration of outcomes is a fundamental principle in Shariah.

71/6: In cases of non-infringement, default, or violation of conditions, it is a must that hedging contracts should not lead to capital guarantee or guarantee of expected profit, whether the guarantee is from the manager, the *Mudharib*, or the agent

71/7: It is not permissible to consider the risk as a subject of netting.

71/8: The objective of hedging instruments should be the preservation of wealth and not the speculation of prices variances.

ARTICLE 72: PERMITTED HEDGING TRANSACTIONS

72/1: The economic hedging is permissible which is based on diversification of assets, investment portfolios, and formulas, and this is required in Shariah for better management of resources.

72/2: The cooperative hedging is permissible which is based on takaful formulas by concluding takaful insurance contracts to compensate for damages and losses that the Islamic financial institution may face, because of the permissibility of cooperative insurance for projects, physical assets, and financial assets.

72/3: The parallel contractual hedging is permissible which means concluding a contract parallel to the original contract, with the same terms and specifications, whereby the institution protects itself against the risks of the original contract, like *Salam*, *parallel Salam*, and *parallel Istisnaa*, and with a condition that the first contract is not connected to the other one but each one of them should be independent in all its rights and obligations.

72/4: The hedging of combined contracts risks is permissible through combining contracts for the purpose of combination but not by a condition or by including a contract into a contract, like the combination between a sale and binding promise, *Wakala* (agency) and *Murabaha*. Among the most important formulas of this hedging are what follows:

A. The combination of *Murabaha* and *Musharakah* through dividing the investment portfolio into two parts: the first part is to invest in *Murabaha* with creditworthy entities, at a fixed profit; and the second part is to invest in *Musharakah* contract, such as trading shares, or real estate units, and so on, and by this the hedging of capital is achieved through *Murabaha* contract, with the possibility of loss in the second part.

70/2: The hedging, in technical terminology, means the protection against risks, and reducing their effects without restricting its concept to common operations in financial markets, which are mostly based on *riba* (usury), and exchanging risks.

70/3 : The Risk, in linguistic, means the probability of destruction, and in financial terminology, it is the probability of wealth destruction, or the occurrence of a loss, or profit is missed or below expected, and the target risk by this meaning is associated with economic activity. In Islamic Shari'ah, authentication contracts such as mortgage, guarantee, and others are mentioned to protect the two parties of the contract from the risks of netting. And risks, in general, are undesirable because they expose wealth to destruction.

70/4 : The protection means the using of the available instruments for preventing loss, decrease, or damage, and by this meaning, it is more general than the capital guarantee, because the guarantee is the commitment of a particular party to bear whatever the capital is incurring of loss, damage, or decrease. But protection, in particular, is the preservation of the capital, and this includes direct and indirect guarantee.

70/5: Hedging means, in general, the protection and preservation of wealth against risks, and this comply with *Maqasid al-Shariah* (objectives of Islamic law) in preserving wealth.

70/6: The Shariah ruling of hedging in the practical applications depends on the extent of commitment of formulas and mechanisms of hedging in its different forms, with Shariah controls, and this requires detailed research and review regarding its extent of commitment to Shariah controls.

ARTICLE 71: SHARIAH CONTROLS FOR HEDGING FORMULAS AND THEIR METHODS

71/1: It is a must that hedging formulas should not involve or pave the way to *Riba* (usuary), and they should not contain excessive *gharar* (uncertainty) as this includes acquiring people's wealth wrongfully.

71/2: The hedging formula should itself be permissible in Shariah.

71/3: The hedging formula must not lead to selling debts without its nominal value and exchanging what is illicit as it has been observed in the conventional financial markets.

71/4: The hedging formulas must not lead to selling abstract rights, like selling options, and should not lead to netting prohibited commitment, such as pay for guarantee.

69/2: The rent in leasing of described benefits, cannot be due except by enabling the lessee to obtain the benefit. If the lessee is not enabled to obtain the benefit during the period agreed upon, rent does not become due.

69/3: It is permissible in hiring services (which involve work) to pay remuneration instantly; in installments; or deferred.

69/4: It is a must in described lease of benefits and services, to avoid selling debt for debt, or “*getting profit for no guarantee*”, and “*sale of non-possessed*” which is prohibited.

69/5: It is not permissible to trade Ownership Sukuk of described property benefits before identifying the property from which benefits, are to be obtained.

69/6: It is not permissible to trade Ownership Sukuk of services that are yet to be obtained from a described party before identifying the party from whom the service will be obtained except by considering the controls of disposal of debts, and if the party is identified the trading of Sukuk is permissible.

69/7: It is not permissible to trade Sukuk that represent properties to be manufactured and leasing it by a described lease, before the actual commencement of manufactured property.

69/8: It is not permissible to issue Sukuk, or units of fund, or investment fund, that comprise of properties, benefits, debts, and cash money if the debts and cash money are separated from properties, benefits, the administrative body, and the affiliated economic activity that generates permissible cash money and debts. If the ownership of sukuk or unit’s holders comprises the administrative body handling the economic activity generating cash and debts, and became a Shariah and legal independent entity, it is permissible to issue theses Sukuk or units and trade them.

CHAPTER FOUR

THE HEDGING AND PREDOMINANCE CONTROLS

ARTICLE 70: HEDGING IN FINANCIAL OPERATIONS

70/1: The hedging means, generally, the covering, the prevention, or the protection as defined by *Fuqaha* (Shariah jurists). In financial terminology, hedging means standardized procedures to manage risks by controlling, minimizing, or eliminating, by transferring them to another party.

68/7: It is not permissible to sell an asset for cash conditioned that the seller leases the same asset by a lease combined with a promise to own, against the total of rent and price that exceeds the cash price, regardless of whether such condition is explicit or implicit, because this falls under prohibited “*eena*” sale in Shariah, and hence, it is not permissible to issue Sukuk based on this formula.

68/8: It is permissible to lease described properties that are yet to be delivered, provided it is in conformity with *Shari’ah* rules of transactions, and it is permissible to issue Sukuk on this basis, if there was a solution for the two following issues:

- (a) The ruling of rent postponement beyond the contracting session (*majlis al-aqd*).
- (b) The ruling of trading of described *Ijara Sukuk* before defining the rented property.

68/9: The trading of financial Papers (*Sukuk*, Shares, and investment units) is ruled by the following:

- (1) If the assets of the paper are refined into money or debts, their trading are subject to rulings on exchange.
- (2) If the assets of the paper are refined into properties, benefits, or rights, trading is permissible at the price agreed upon.
- (3) If the assets of the paper are a mixture of money, debts, properties, benefits, and rights, there are two cases:
 - a) If debts and money are attributable to what they should be attributed to, and the financial paper embodies the ownership of what is attributed to, it is permissible to trade the financial paper irrespective of the ratio of debts and money to assets.
 - b) If debts and cash money are not attributable or the financial paper does not embody the ownership, the trading is subject to rules of “predominance” and dependency mentioned in articles 77-79.
- (4) If the company or the project represented by the financial paper is yet to start actual work, or it is under liquidation, trading is subject to rules of predominance and dependency mentioned in articles 77-79.

ARTICLE 69: RULINGS OF DESCRIBED IJARA SUKUK

69/1: It is permissible in leasing of described benefits, to advance rent, to install, and defer it.

out the appropriate legal framework and suitable legal environment that govern the securitization process through issuance of legislations that support the diverse aspects of securitization processes in its diverse aspects and achieve economic efficiency and *Shari'ah* credibility in practice form.

ARTICLE 68: CONTROLS AND TRADING OF ISLAMIC SUKUK

68/1: The Islamic *sukuk* must fulfill *Shari'ah* objectives, regarding enhancing development, supporting real activities, and establishing justice between the two parties.

68/2: The contracts related to Sukuk must fulfill their suitability regarding proof of ownership in Sharia and in law, and the consequent capacity to act and bear the guarantee. These contracts must be free of fraud and sham and must ensure the integrity of what it devolves to, from Shariah point of view.

68/3: *The Sukuk* documents must contain necessary mechanisms for controlling their application, ensuring their freeness from fraud and sham, and rectifying any probable defect. It is a must to perform periodical review to ensure appropriate use of the *sukuk* proceeds for their issued specific purpose, and to ensure the application of all contracts' requirements as desired by *Shari'ah*.

68/4: The Islamic *Sukuk* should meet all major differences between them and usurious securities regarding to the structure, the design and composition, that are to be reflected in the marketing mechanisms and pricing of *Sukuk*.

68/5: It is not permissible that the *Mudharib*, the partner or the agent to pledge to offer any of the following:

(a) Purchase of the *Sukuk* or their assets at nominal or any other predetermined value, which will lead to guarantee of the capital, or trade present cash against more future cash, given that cases of infringement and negligence are exceptional and cause guaranteeing of *sukuk* holders' rights.

(b) Lending *sukuk* holders when actual return of *sukuk* is less than expected, which lead to combining loan and sale, or lead to an interest-bearing loan. It is permissible to form reserve out of profits to face probable decrease in profits.

68/6: It is permissible to hedge against capital risks in case of *sukuk* and others through cooperative or solidarity insurance that complies with the rules of the pure *Shari'ah*.

2. *The Sukuk* manager is a trustee and shall not guarantee the value of *Sukuk* except in case of transgression or negligence, or violation of the conditions of *Mudharaba*, partnership, or investment agency.

3. *Sukuk* should not be redeemed at nominal value, but the redemption should be at market value, or at the value agreed upon at time of redemption.

4. The tradability of *Sukuk* shall be committed by the following controls:

a. If *Sukuk* assets are still in cash money, the rulings of exchange should be applied.

b. If *Sukuk* assets have been converted into debts, as is the case of *Murabaha*, the rulings of debts control the *Sukuk* trade, which mean that trading is prohibited, except for the same amount as a *Hawala* (transfer by assignment).

c. If *Qiradh* (*Mudharabah*) capital became mixed assets of cash money, debts, properties, and benefits, it is permissible to trade *Qiradh Sukuk* at consensual price, provided that the majority is properties and benefits. But, if the majority is cash money and debts, the Shariah rulings mentioned in articles 77-79 shall be considered.

d. The trading transactions should be registered in the books of the issuing party, in all cases.

67/4: It is not permissible to use the permissibility of Islamic securitization as a pretext for securitization and trading of debts like transferring an investment fund activity into trading of debts that was originated by goods and keep some of the goods in the fund as a trick for trading.

67/5: The Islamic *Shari'ah* can cater for all novelties, can find solutions to everything that emerge, and can make judgment on everything that comes up. The Islamic *sukuk* constitute an innovative of a *Shari'ah financing tool* that cater for great economic capabilities, where there are many areas of application of *Sukuk*, some of them are utilizing them as an effective monetary policy instruments, financing Islamic Banks resources, investment of their liquidity surplus, building *Awqaf* properties, financing government projects, and the possible utilizing in temporary privatization given that the return of all *Sukuk* is from income generating assets. It is essential to have a legal framework for securitization process which is one of the basic ingredients that play a vital role in securitization operations success. The legislative bodies in OIC member countries are invited to find

the contracts with the sub-lessees, it is not permissible to issue these Sukuk because they represent debts of the issuer due by the sub-lessees. 66/8: The issuer or manager of the Ijarah Sukuk should not guarantee the Sukuk principal value or its return, and in case of total or partial damage of the leased properties, the loss is to be borne by the Sukuk holders.

ARTICLE67: INVESTMENT BY ISSUANCE OF ISLAMIC SUKUK

67/1: The conventional securitization is the transformation of debts into financial papers (bonds) that are equal in value and tradable. These bonds present for their holders an interest-bearing debt in front of the issuer, and they are strictly prohibited to be issued or traded in *Shari'ah*.

The securitization (Islamic Tawreeq) is an issuance of financial documents or certificates that are equal in value constituting common shares in the ownership of assets (properties, benefits, rights, or a mixture of properties, benefits, cash money, and debts), either existing or to be established by the issuance proceeds, and they must be issued according to a *Shari'ah* contract and comply with its rulings.

67/2 : The Islamic Sukuk are Characterized by the Following :

- (1) *Sukuk* constitute common shares in a real ownership.
- (2) *Sukuk* are issued according to a *Shari'ah* contract and comply with its rulings.
- (3) Absence of guarantee by manager (the *Mudharib*, or an agent, or a managing partner).
- (4) *Sukuk* are to participate in the entitlement of profit as per the ratio agreed upon and are to bear the loss equal to the portion *Sukuk* represent. The *Sukuk* holders shall not get a predetermined ratio of the *Sukuk* nominal value as profit *or* get a lump sum amount profit.
- (5) *Sukuk* are to bear entire investment risks.
- (6) *Sukuk* are to bear all burdens and consequences ensuing from the ownership of the assets embodied in *Sukuk*, whether the burdens are investment expenses, or a depreciation in value, or maintenance expenses, or insurance premiums.

67/3: The Islamic *Sukuk* shall comply with the following rulings:

1. It is not permissible that *sukuk* manager pledges to lend *sukuk* holders or make donations when actual profit falls below expected profit, and it is his right-after result of investment is apparent-to donate by the difference, or to lend it because if such an act becomes a custom, it is considered as a pledge.

considered in the contract.

ARTICLE 66: INVESTMENT BY ISSUING IJARAH SUKUK

66/1: The Ijarah Sukuk is based on the concept of “securitization” which refers to the issuance of tradable securities based on an investment project of income-generating. The objective of Ijarah Sukuk is to transfer the properties and usufructs of a lease contract to securities (Sukuk) that can be traded in secondary markets. Therefore, Ijarah Sukuk are defined as “securities of equal values representing common shares in the ownership of properties or usufructs that has income.”

66/2: The Ijarah Sukuk do not represent a specific amount of cash money, and they are not a debt on a certain party – being a natural or legal entity- but it is a financial security represents a common portion (share) of ownership of a usable property such as a building, an aircraft, a ship; or a group of usable properties – similar or different – if it was leased and generate income decided by the lease contract.

66/3: The Ijarah Sukuk can be named, which means they carry the names of their owners, and the ownership is transferred by booking in a certain register, or by writing the name of the new owner on itself whenever the ownership is transferred. The Ijarah Sukuk may be Sukuk of the bearer, where ownership is transferred by handing over.

66/4: It is permissible to issue and trade the Sukuk representing ownership of leased properties, - if satisfying the properties conditions which permit their leasing – as a building, an aircraft, or a ship, if the Sukuk represents ownership of real leased properties that would generate defined known income.

66/5: It is permissible for the owner of Sukuk to sell them in the secondary market to any buyer at a price mutually agreed upon regardless of whether this price is equal to, less than, or more than the purchase price, because prices of properties are governed by the market factors (supply and demand).

66/6: The owner of Sukuk is entitled to his share of return – the rent– at the due dates indicated in the prospectus of issuance, reduced by the costs and expenses bearded by the lessor as per the lease contract rulings.

66/7: It is permissible for a lessee who has the right of sub-leasing, to issue Ijarah Sukuk representing common shares in the usufructs that he owned by leasing to sub-lease, provided that these Sukuk are issued before signing the contracts with sub-lessees, whether the rentals are equal to, less than, or more than the first one. But if the lessee had signed

the *Mugharadhah* sukuk to contain a promise to sell, and in such case, sale must not be concluded except by a contract at a value defined by experts and agreed upon by the two parties.

65/10: It is not permissible that the prospectus of issuance, or the *Mugharadhah* Sukuk issued pursuant to it, to contain a text that the participation in profit is possible to be canceled. If such text exists, the contract is null because of these consequences:

a. It is not permissible to make a condition of a certain amount of profit for the *Sukuk* holders *or* for the owner of the project in the prospectus of issuance, or in the *Mugharadhah* sukuk issued pursuant to it.

b. The subject matter of distribution is the profit, as per its meaning in *Shari'ah*, which is the amount in excess of the capital, and not the revenue or the yield, and the amount of profit is known by either the "*Tandheed*" (liquidation) or by the evaluation of the project in monetary terms, and what is in excess of capital at the time of "*Tandheed*" or evaluation is the profit to be distributed between the sukuk holders and the *Mudharib*, according to the terms of the contract.

c. The profits and losses account of the project must be prepared and published in addition to be available for Sukuk holders.

65/11: The profit is due when realized, is owned when liquidated or evaluated, and is not obliged except by dividing it. It is permissible for a project earning revenue or yield, to distribute its yield, and what is distributed to the two parties of the contract before liquidation (*Tandheed*) is considered as amounts paid on account.

65/12: It is permitted to have a text in the prospectus of issuance to deduct a defined percentage, at the end of each period, out of the share of sukuk holders' profits in case of periodic liquidation, or from their shares in the revenues or yields that are distributed on account, and this is to be made as special reserve to face the risk of capital loss.

65/13: It is permissible to have a text in the prospectus of issuance or in the *Mugharadah* Sukuk, to have a promise of a third party, independent in his personality and obligations, from the two parties of the contract, to donate, free of charge, an amount to meet losses in a given project, provided such commitment is independent from the *Mudharaba* contract, meaning that his fulfillment of his obligations is not a condition of the enforcement of the contract and its rulings between its parties, and thus Sukuk-holders or the *mudharaba* manager shall not argue for the nullity of *mudharaba* or refraining from fulfilling their obligations due to the donor's failure to fulfill what he donated on the pretext that this obligation was

exchange must be applied.

2. If the *Qirad* capital turns into debts, rules of dealing with debts are applicable in trading *Mugharadhah* Sukuk.

3. If the *Qirad* capital is converted into mixed assets of cash, debts, properties, and benefits, *Mugharadhah* Sukuk is permissible to be traded at the price agreed upon provided that the majority is properties and benefits. If the majority is in cash and debts, the special shariah rulings of trading mentioned in the clauses 77-79 are applicable, and in all cases, all trading must be registered and recognized in the books of the issuing party.

65/5: The *Mudharib* (*Mudharabah manager*) is the one who receives the subscribed Sukuk funds to invest and to establish the project, and he does not own in the project except by the amount he subscribed by buying some Sukuk, so he is a capital owner by what he subscribed, in addition, the *Mudharib* is a partner in the realized profit in accordance with his defined share in the prospectus of issuance, and his ownership in the project is based on this, because the " *Mudharib* " responsibility about the subscribed funds of Sukuk, and the project assets, is that of a trustworthy which does not guarantee except under *Shari'ah* rulings of guarantee.

65/6: It is permissible to trade the *Mugharadah* Sukuk in financial stock markets if the trading controls and shariah rulings are considered in accordance with the supply and demand circumstances, and subject to the will of contractors.

65/7: It is permissible that the *Mugharadhah* Sukuk to be traded by the issuing party through making an announcement or an offer to the public, in a periodical defined period to purchase these Sukuk from the profits of *Mudharabah* at a fixed price, preferably defined by people of experts, in line with the market circumstances and the financial status of the project. It is also permissible to announce such obligation by a non-issuing party, to purchase the Sukuk using its own funds mentioned above.

65/8: It is not permissible that the prospectus of issuance or the *Mugharadhah* Sukuk to contain a text that the manager of *Mudharabah* guarantees the capital, or a certain profit, or a profit relative to the capital, and if such text is there explicitly or implicitly, the guarantee condition is voided, and the *Mudharib* is entitled to a profit of a similar *Mudharabah*.

65/9: It is not permissible that the prospectus of issuance or the *Mugharadhah* sukuk pursuant to it, to contain an obligating text to sell, even if it is conditional or added to the future. But it is permissible that

- c. The determination of profits of the Musharakah parties should be by common ratios, and it is not permissible to make a condition of a lump sum profits, or a percentage of the subscribed amount.
- d. The contracts, and obligations related to the Musharakah should be separated.
- e. Preventing a text giving the right to one of the two partners, to get back what he subscribed with (finance).

Article 65: INVESTMENT BY ISSUING *MUGHARADHAH* SUKUK

65/1: The *Mugharadhah* suk are an investment instrument based on dividing the capital of the *Mugharadhah* (*Mudharabah*) by issuing ownership sukuk of *Mudharabah* capital, based on units of equal values, and registering them in the name of their owners, as owners of common shares in the *Mudharabah* capital and what is to be transferred to it in proportion to each one's share therein. It is preferable to name this investment instrument as *Mugharadhah* Sukuk.

65/2: The Sukuk certificates must represent the ownership of a common share in the project that these sukuk had been issued for its establishing and financing, and this ownership remains valid throughout the project from its beginning to its end, which confers all rights and privileges considered in *Shari'ah* for the owner over his ownership, like sale, donation, mortgage, inherit, and others, noting that these sukuk represent the *Mudharabah* capital.

65/3: The contract of *Mugharadhah* Sukuk is concluded on the basis that terms of contracting are defined in the prospectus of issuance, that the offer is expressed by subscription, and the acceptance is expressed by the approval of the issuing party. The prospectus of issuance must include all data required in the "*Qirad*" contract (The *Mudharaba*) in *Shari'ah*, such as information about the capital nature, the distribution of profits, and special conditions of the issuance, given all conditions are compatible with *Shari'ah* rulings.

65/4: The *Mugharadhah* Sukuk are tradable at the end of the defined subscription period, since this is allowed by the *Mudharib* at the issuance of Sukuk, and considering the following controls:

1. If the *Qirad* capital, collected after subscription and prior to starting the business with the assets, is still cash, trading *Mugharadhah* Sukuk is considered an exchange of money with money, and rulings of money

CHAPTER THREE

MODES OF FINANCING AND INVESTMENT BY PARTICIPATIONS

ARTICLE 64: FINANCING BY *DIMINISHING MUSHARAKAH*

64/1: *The Diminishing Musharakah* (participation) is a new transaction involving partnership between two parties in an income-producing project, in which one party undertakes to, gradually, purchase the share of the other, regardless he pays for this from the income of his share, or from any other sources.

64/2: *The Diminishing Musharakah* is based on concluding a contract between two parties, in which each of them subscribes a share in the capital of the partnership, by cash, or by in kind assets after being evaluated, and they specify the way of profit distribution, provided that each party bears the loss (if incurred) commensurate to his share in the partnership.

64/3: *The Diminishing Musharakah* is characterized by having a binding promise of only one party to own the share of the other party, provided that the other party has the option by concluding a sale contract when he owns each part of the share, and even by exchange of offer and acceptance notifications.

64/4: It is permissible for a partner of the *Musharakah* to rent a share of his partner against a specific rent for a specific period, and the two partners will continue to be responsible towards the basic maintenance as per their respective shares.

64/5: *The Diminishing Musharakah* is permissible if it adheres to the general rulings of companies, given that the following controls are considered:

- a. No pledge of one of the two partners, to purchase the share of the other partner for the same value of the share at the time of establishing the company, because this is guaranteeing the share of a partner by his other partner, but the price of the sold share is to be determined at market value in the date of sale, or to be mutually agreed upon at sale.
- b. There should be no condition of burdening one of the two parties the costs of insurance, or maintenance, and all expenses, but to be a burden on the *Musharakah* account, as per respective shares.

ARTICLE 62: FINANCING BY TAWARRUQ

62/1: The *Tawarruq*, in Fuqaha' terminology, is buying a commodity by a person (*The Mustawriq*) for a postponed price, who sells it to someone, other than that who sold it, at a cash price which is in most cases, lower than the purchase price, to obtain cash. The *Tawarruq* in this form is permitted in *Shari'ah* if it satisfies *Shari'ah* acceptable conditions of sale.

62/2: The Structured *Tawarruq*, in contemporary terminology, is buying a commodity at a postponed price, from local or international market or alike, by a person (*The Mustawriq*), and then the seller (the financier) arranges selling of this commodity, either directly or through an agent or in collusion with the buyer (*The Mustawriq*), at a cash price, which is in most cases lower than purchase price.

62/3: The Inverse *tawarruq* is the same form of structured *tawarruq* except that the *Mustawriq* is the institution, and the financier is the client.

62/4: The structured and the inverse *tawarruq* are both not permissible because they involve explicit, or implicit, or customary collusion between the financier and the finance seeker (*The Mustawriq*) by circumvention for obtaining the present cash for more amount of cash in the future, which is Prohibited *riba* (usury).

ARTICLE 63: FINANCING BY BUILD, OPERATE AND TRANSFER

63/1: The build, operate, and transfer contract is an agreement between landowner or his representative and a financier (Project Company) to establish and manage an enterprise by the financier who will be entitled to its full returns, or as per agreement, for a specific period during which he redeems his capital investment and achieves a reasonable return, and then to transfer this enterprise in its desired operational form.

63/2: The build, operate, and transfer contract is a new created contract seems to be similar in some of its forms to forms of contracting and tools of investment known in Islamic jurisprudence, but it may not conform to any of them.

63/3: It is permissible to use the build, operate, and transfer contract in renovation of *Awqaf* properties and public facilities.

because this is a sale of debt for a debt.

60/9: The contract of Salam is considered, in our contemporary time, as a highly effective financing instrument in Islamic economics and in the activities of Islamic banks, given its flexibility and responsiveness for the various needs of financing for short, medium, or long terms, for the needs of various and multiple segments of customers being producers, agrarians, manufacturers, building contractors, or traders, and for offering finance for expenses of operations and other capital expenses.

60/10: The Salam contract is suitable to finance various agricultural operations, by which an Islamic bank deals with farmers expected to own the commodities in harvest season, either from their own crop or from that of others, which they may purchase and deliver if failed to deliver out of their crops, and the bank would thus extend to them by this finance a great benefit and let them avoid the financial deficit problem in achieving their products.

60/11: The Salam contract may be used in financing the agricultural and the industrial activities, particularly financing the early stages to produce and export the goods and the marketed products, by buying them in Salam mode and remarketing them at profitable prices.

60/12: The Salam contract may be applied in financing handicraftsmen, small agricultural producers, and manufactures by providing with the production needs in the form of tools, equipment, or raw material as a Salam capital against having some of their products and remarket them.

ARTICLE 61: FINANCING BY ISTISNA'A

61/1: The *Istisnaa* (manufacturing) contract plays an important role in stimulating the industrial sector, and in opening vast opportunities for financing and promoting Islamic economics. It is a contract applicable for work and described properties, and is binding on both parties if it meets the following requirements and conditions:

- a) Indicating the type, the amount, and required descriptions of the manufactured property.
- b) Indicating the period to deliver.

61/2: It is permissible in *Istisna'a* contract, the postponement of the total price, or the split of it into defined installments for specific dates.

61/3: It is permissible that the *Istisna'a* contract includes a penalty condition if agreed by the two parties, subject to the case of force majeure.

during the period, against the market price at the end of lease period.

C) A lease contract that enables the lessee to benefit from the leased property against a specific rent and for a specific period, along with a promise to sell the leased property to the lessee conditioned by paying the rent in full, against a price they will agree upon.

D) A lease contract that enables the lessee to benefit from the leased property against a specific rent and for a specific period, along with an option offered by the lessor to the lessee to own the leased property in any time he likes, conditioned that the sale will be concluded in its time by a new contract and with the market price or as per an agreement then.

ARTICLE 60: FINANCING BY SALAM

60/1: The Salam contract covers all commodities which is permissible to sell and can make control on their specifications and imputable as a debt, whether they are raw materials, agricultural products, or manufactured goods.

60/2: It is a must to define a certain time for Salam contract either by linking it to a specific date or link it to an event that is happening certainly, although the date of its occurrence may vary slightly but does lead to a conflict such as harvest season.

60/3: The basic rule is the advance payment of Salam capital in the place of contract "*Majlis*", and it is permissible to delay it for two or three days even as a condition, given that the period of delay should not be equal or more than the defined time of Salam.

60/4: It is allowed for the purchaser to ask for a guarantor or a mortgage from the seller.

60/5: It is permissible for the purchaser to exchange the Salam goods by other thing – except cash- after the maturity date, whether the exchange would be of the same nature or not, since there is no confirmed text or consensus prevent such thing, and this is conditioned that the substitute is suitable for being the Salam goods against the Salam capital.

60/6: If the seller fails to deliver the Salam goods on maturity date, then the buyer has the option to wait for the availability of Salam goods, or to cancel the contract and get his capital back, and if his failure was because of insolvency, he should be delayed until the time of ease.

60/7: The penalty condition is not permissible because of late delivery of Salam goods because it is considered a debt, and the increase condition because of delaying loans is not permissible.

60/8: It is not permissible to consider a loan as a capital for Salam deal,

period.

59/3: The controls for permitting the form of lease-to-own contract are: First: Having two separate contracts that are totally separated from each other in timing, so that concluding the sale contract will come after the lease contract, or having an ownership promise at the end of the lease period. The rulings are the same for option and promise.

Second: The leasing shall be a real one and not a covering of the sale.

59/4: It is a must in the lease-to-own contract that the guarantee of the leased property is the responsibility of the owner, not the lessee, and by this the lessor bear the loss that is not caused by misuse or negligence of the lessee, and the lessee will not be obliged for anything if the benefit is lost. If the contract includes insurance of the leased property, the insurance should be an Islamic cooperative noncommercial, and the lessor owner will bear the cost not the lessee.

59/5: It is a must to apply the rulings of leasing (Ijara) throughout the lease period on the lease-to-own, and the rulings of sale when owning the property.

59/6: The lessor and not the lessee, in the lease-to-own contract should pay for the non-operating maintenance expenses, throughout the lease period.

59/7: The following forms of lease-to-own contract are Prohibited:

A) A lease contract ends with the ownership of the leased property against what the lessee paid of rent during the defined period, without signing a new contract, which implies that the lease will be turned automatically into sale at the end of the period.

B) A lease of a property against a specific rent, for a specific period, and coupled with a sale contract to the lessee conditioned by paying all the rent agreed upon during the defined period, or by paying at a certain time in the future.

C) A real lease contract attached with a conditioned option sale for the interest of the lessor and deferred to a defined long term (the end of the leasing contract period).

59/8: The following forms of lease-to-own contract are permissible:

A) A lease contract that enables the lessee to benefit from the leased property against a specific rent and for a specific period, along with a separate gift contract of the property to the lessee conditioned by paying the rent in full, or with a gift promise after full payment of the rent.

B) A lease contract with an option by the owner for the lessee to purchase the leased property, after the full payment of the due rental installments

ARTICLE 58: MURABAHA FINANCING FOR PURCHASER ORDER

58/1: The *Murabaha* sale for purchase orderer is permissible if done of a commodity after being owned by the ordered person, and being captured as per *Shari'ah requirement*, given that the ordered person will be responsible of the damage before delivery, and the consequence of returning the commodity after delivery because of concealed defects, and alike reasons justifying the return, in case the sale conditions are prevailed, and the impediments are absent.

58/2: The unilateral promise that is initiated by the purchase orderer or by the ordered seller is religiously binding except for an excuse, but It is juridically binding if based on a reason, and the promised party did bear a cost because of the promise. The impact of the binding of the promise is to fulfill the promise, or to compensate for the real loss caused by the non-fulfilling of the promise with no excuse.

58/3: The mutual promise initiated by the two parties of a contract is permissible in Murabaha sale provided that the option is given to one or both parties, and in the absence of such an option, it is not permissible, because the binding mutual promise in Murabaha sale, is like a sale by itself, where the seller is required to be the owner, so there is no violation of the Prophet's (PBUH) prohibition of man selling what he does not have.

ARTICLE 59: LEASE-TO-OWN FINANCE

59/1: It is better and sufficient to replace the lease-to-own forms by other alternatives, some of them are the two following alternatives:

First: Installment sale with getting adequate guarantees.

Second: The lease contract where the owner gives the lessee, after completing all the due rental installments within the period, the option of one of the following matters:

- Extension of the lease period.
- Termination of the lease contract and return of the leased property to its owner.
- Purchasing the leased property by the market price at the end of the lease period.

59/2: The control for preventing the lease-to-own contract, is that two different contracts are applicable at the same time on one property in one

the present price, and it is permissible to mention the sale price in cash and the price in installments for a certain period, and the sale is not valid except with the two party's confirmation about cash or deferred sale. If sale took place with hesitation between cash and deferred sale, and a confirmed agreement is not decided on one specified price, this is not permissible.

57/3: it is not permissible, in deferred sale, to specify installment interest in the contract separated from the present price, so it will be related to the period, whether the two parties agree on an interest rate, or they relate it to the current interest.

57/4: if the buyer debtor delays the payment of installments at the specified date, it is not permissible to oblige him to pay an increase over the debt by a pre-condition or without a condition, because this is prohibited "Riba".

57/5: it is prohibited for a solvent debtor to delay the payment of due installments, and even though it is not permissible in *Shari'ah* to introduce a compensation condition in case he delays the payment.

57/6: It is permissible in deferred sale, the seller makes a condition that all installments become due before its dates if the debtor delays the payment of some of them, provided that the buyer had agreed to this condition at contracting.

57/7: The seller has no right to keep the ownership of the sold commodity after sale, but it is permissible for him to make a condition that the buyer shall mortgage the sold commodity with him to secure his right of receiving the deferred installments.

57/8: It is permissible to reduce a deferred debt if paid before its date, whether by the request of the creditor or the debtor (pay less before due), and this is not considered a prohibited *Riba* if it is not agreed before, and as long as the relationship between the creditor and the debtor are bilateral, but If a third party is part of this it is not permissible because the rule of discounting commercial papers will apply.

57/9: It is permissible for both parties of debt to agree that all installments shall be due if the debtor refuses to repay any one of the due installments, given he is not insolvent.

57/10: If a debt is considered due because of the death of a debtor, or because of bankruptcy or procrastination, it is permissible in all these cases, to reduce the debt, by consent, if paid before its dates.

55/11: The operations of Foreign Trade Financing are required to apply the same concepts applicable to future sales in installments.

55/12: It is prohibited for the Bank to protect the real value of its assets against the effects of currencies fluctuations thorough using the interests generated by its deposits. Therefore, those interest amount should be spent on general welfare, such as training, research, providing relief tools, providing financial assistance to member countries, offering technical assistance to them and to academic establishments, institutes, schools and to what is associated with spreading Islamic knowledge.

ARTICLE56: MUTUAL PROMISING AND COLLUSION IN CONTRACTS

56/1: In principle, mutual promises from two parties are binding religiously, but they are not so legally.

56/2: The mutual promises from two parties in a contract are not permissible, and this is considered as a ccircumvention on *Riba (usury)*, like collusion of '*Inah (a sale and resale without delivery to raise cash money)* or like the mutual promises for sale and advances.

56/3: it is permissible that the mutual promises can be made binding either through government regulations, or by mutual consent of the two parties in the agreement that mutual promises are binding upon both parties, especially in cases where it is not possible to conclude a sale contract because the commodity is not in the possession of the seller, while there is a general need for obligating the two parties by law or others, or by international trade traditions as in the case of Letter of Credit to import commodities. The binding mutual promises indicated in the said cases, do not take the situation of future sale so the ownership of commodities is not transferred from the seller to the purchaser, and the price is not due on him, and the sale is not concluded except in the agreed time by offering and acceptance. If any of the two parties fails to honor his promise in the case referred to in the said cases, he can be forced by a judiciary to conclude the contract or bear the actual real loss that falls on the other party due to breach of promise, but not to include any opportunity cost.

ARTICLE 57: INSTALLMENT SALE FINANCING

57/1: The installment sale is permissible in *Shari'ah* even if the deferred price exceeds the advance price.

57/2: It is permissible to increase the deferred price of a commodity over

CHAPTER TWO FORMS OF DEBT FINANCING

ARTICLE 55: THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK FINANCINGS

55/1: It is permissible to charge a fee for loan services offered by the Islamic Development Bank (IsDB) if this is within the limit of the actual expenses, and any fee in addition to the actual service-related cost is prohibited (*haram*) because it is considered as *Riba* (usury).

55/2: The IsDB promise to lease the equipment to the client, after the bank has owned it, is acceptable in *Shari'ah*.

55/3: The IsDB appointment of one of its clients as its agent, for the purchase, in the name of the bank, of equipment and tools, of given specifications and price, with the intention for the Bank to lease the purchased items to this client after the agent has received them, is a valid agency appointment in *Shari'ah*. It is preferable that the purchasing agent be different from the beneficiary client if this can be easily met.

55/4: The lease contract should be concluded after actual acquisition of equipment and should be conducted by a separate contract than the agency contract and the promise.

55/5: The promise to donate the equipment at the end of the lease period is permissible by a separate contract.

55/6: The liabilities of damage and defects are on the bank as owner of the equipment, unless it is due to Infringement and default of the lessee, and in this case, the liability will fall on him.

55/7: The insurance expenses with Islamic Companies, as much as possible, is to be borne by the Bank.

55/8: The IsDB promise to sell the equipment to the client, after the bank has owned it, is acceptable in *Shari'ah*.

55/9: The appointment, by IDB, of one of its clients as its agent, for the purchase, in the name of the bank, of equipment and tools, of given specifications and price, with the 'intention for the Bank to sell the purchased items to this client after the agent has received them, is a valid agency appointment in *Shari'ah*. It is preferable, that the purchasing agent be different from the beneficiary client, if this condition can be easily met.

55/10: The Sale contract should be concluded after actual acquisition and reception of the equipment and should be conducted by a separate contract.

54/4 : It is not permissible to consider the guaranteeing of the bank as a conditional Mudharib for its violation of the requirement of Mudharabah contract.

54/5 : The burden of proof in the loss lawsuit is transferred to the bank, contrary to the original situation, provided that there are evidences contradict to the original claim of non-infringement. Following are supports to the applying of this concept :

A. If people custom is not to accept the saying of Mudharib (the bank) until he establishes evidence on the sincerity of his claim of non-infringement and negligence.

B. The accusation is approved against the trustee means that the Mudharib is mostly lying about his claim of not committing infringement or default.

C. The interest is approved that the transfer of the burden of proof to the Mudharib (the bank) is protecting the assets of investors from losses when the Mudharib claims, or when the investors assets are damaged.

54/6: It is permissible for the Mudharib bank to donate part of its profit share without a condition in the Mudharaba contract.

54/7: The determination of responsibility about bank abuse of investing the assets of investment accounts, is entrusted with bodies in charge of this including:

(1)Supervisory bodies like central banks, whether an Islamic financial institution, or a conventional institution that have committees specialized in Islamic banking business.

(2)Centers of reconciliation, arbitration, and conflict resolution such as the Islamic International Center for Reconciliation and Arbitration in Dubai.

(3)Auditors of accounts according to what is settled in auditing profession. According to Accounting Standard No. (5), issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) – Bahrain, this responsibility is considered as a part of the responsibilities of the external auditor, and this task can also be assigned to the *Shari'ah* Supervisory Boards.

54/8: Compensation for losses in investment accounts should be confined to actual loss, whether the loss is total or partial, without guaranteeing the lost profit (opportunity cost), because it is just an unrealized expectation.

his performance of obligation should not be a condition for the enforcement of the contract and its rulings on its parties. Thus, the investors and the manager of the Mudharaba cannot claim, in case of his failure, that Mudharaba is null, or they abstain to fulfil their obligations because of his obligation was considered in the contract.

ARTICLE 54: BANK GUARANTEEING THE INVESTMENT RISKS

54/1: The bank guarantee means that the bank bears the consequence of total or partial damage(loss) of funds of depositors, and investment accounts owners.

54/2: The bank performs like either one of:

1. A guarantor, which means holding funds for ownership, or for the benefit of the holder, such as: a purchaser, a recipient of purchase price; a mortgagee, extorter, owner, and borrower. The guarantee role of banks accounts includes the current accounts.

2. A trustee, which means holding funds as an agent but not as an owner by permission of the owner, like, deposit keeper, lessee, partner, *Mudharib*, *waqf manager*, guardian, and the like. Islamic Bank accounts that fall under this type are investments deposits

54/3: It is not permissible for a bank as *Mudharib* to guarantee damage (loss), partially or totally, of investment accounts except in case of infringement, or negligence, or breach of conditions as required by general rules of *Shari'ah*. The following are cases of infringement:

(1) Noncompliance of the bank with *Shari'ah* controls stipulated in contracts and agreements of opening the different types of investment accounts.

(2) Violation of banking and commercial regulations, laws, or practices issued by supervisory bodies responsible of regulating banking business, unless such regulations, laws and practices contradict with rules and principles of Islamic *Shari'ah*.

(3) Failure to conduct sufficient financial feasibility studies for clients

(4) Selection of the unsuitable modes and mechanisms for operations.

(5) Failure to follow directives and procedures approved in the bank.

(6) Failure to obtain sufficient collaterals, as per normal practice applicable in this regard.

represent the assets, so as to keep them in its custody, and prevent the Mudharib from disposing of them contrary to the Mudharaba conditions if this is allowed in the articles (the institution and the Mudharaba) so that participants are aware given that investment custodian would not interfere in the decisions, but only to preserve and to verify adherence to the Shari'ah and technical requirements.

53/3: It is permissible in Shari'ah to set up a rate of expected profit and stipulate that if realized profit exceeds that rate the Mudharib shall be entitled to a specific share of this increment, and this shall be after specifying the share of each party in the profit regardless of its amount.

53/4: When a legal person, such as banks and financial institutions, manages the Mudharaba that legal person is the Mudharib, regardless of any change that might take place in the general assembly, board of directors, or the executive management. The relationship between Arbab Almal (assets owners) and the Mudharib shall not be affected by such changes if they are in conformity with the declared governing rules of joint Mudharaba. Also, the Mudharaba should not be affected by the merger between the legal person who manages it and another legal person. However, if one branch of the institution that manages the Mudharaba becomes independent and obtains its own legal personality Arbab Almal will have the right of exit from the Mudharaba, even if its period has not yet expired.

53/5: If the legal entity manages the Mudharaba through its employees and workers it should bear their expenses as well as all other indirect expenses because such expenses are supposed to be covered by the profit share earmarked for the Mudharib. The Mudharaba should not bear except the direct expenses that belongs to it, and the expenses of tasks that are not required to be done by the Mudharib, such as help it solicits outside the Mudharib's staff.

53/6: The Mudharib is a trustee, and he does not guarantee loss or damage, except in case of misconduct or negligence, which include violation of Shari'ah conditions or decided restrictions of the investment which are the basis of joining Mudharaba, and this applies for individual as well as joint Mudharaba and does not change by a claim that it is like joint Ijarah, or by conditioning and pledging.

53/7: It is not prohibited for a third-party collateral, independent in his personality and his entity, of the two parties of the contract, to volunteer an amount of money free of charge to compensate a loss, given this obligation is independent of the joint Mudharaba contract, meaning that

Mudharabah and organize the investment, there would be no fear of harming themselves, as each one percentage in capital is defined. And this mixture increases the financial capacity for expanding in activity and increasing profits.

52/5: In principle, Mudharaba is not a compulsory contract, and can be terminated by either of its two parties, but there are two cases in which the right of annulment does not prove, namely:(1) If the Mudharib has already commenced his work, Mudharaba in this case becomes binding till the time of actual or virtual liquidation, and (2) When the owner of the assets (Rabb al Mal) or the Mudharib undertakes not to dissolve the contract within a specific period, so they must honor the pledge, as the dishonor will interrupt the investment process during that period.

52/6: It is not prohibited in Shari'ah for both parties to agree on timing of Mudharaba, so it expires as its time expires, with no need for termination by one of them, and the effect of timing is only to restrict entering in new operations after the specified time limit and does not prevent liquidation of the ongoing transactions.

52/7: It is not prohibited in Shari'ah to use the method of points in distributing profits which is based on considering the asset amount of each investor and its time duration in the investment, and hence the asset entitlement for a share of profits commensurate to its respective amount and time is the fairest way of delivering their dues to them. The joining of investors in joint mudharaba by its nature, is an implicit acceptance to forgive what is difficult to account for, and the nature of sharing is that a partner benefits from the profit of the other partner, and this method does not interrupt the sharing of profit and it is part of the consent of its results of common proportions.

ARTICLE 53: MANAGEMENT OF JOINT MUDHARABAH:

53/1: It is not prohibited to select a volunteer committee of investors to protect their rights, because the investors (Arbab Almal) have the rights against the Mudharib that is represented in the declared investment conditions by him and approved by them to join the joint Mudharaba and observe the implementation of the agreed-upon Mudharaba conditions without the interference of this committee in the Mudharib's investment decisions except by offering non-binding advice.

53/2: It is not prohibited to select an Investment custodian who is any bank or financial institution of a high financial rating, experience and solvency, entrusted with receiving the funds and the documents that

forbidden by texts, and does not in the text meaning; therefore, it should remain with the original permissibility.

51/6: The advantages that benefit both parties and are not related to deposit and withdrawal transactions from a current account are not permissible, like granting some banking services with differential prices that are granted to others and related to currency rates, bank transfers fees, safe deposit boxes rents, credits opening fees, credit cards, letters of guarantee, and so forth, because they are part of a loan that gets a benefit.

ARTICLE 52: JOINT (MUDHARABAH)

52/1: Joint Mudharaba is Mudharaba (an investment contract) in which several investors entrust, together or successively, a natural or legal person to invest their assets, and mostly the investment manager (Mudharib) is left free to invest in what he deems pursuing the parties' interest, and he may be restricted to a special type of investment, with a permission explicitly or implicitly to mix their or his assets together, and sometimes Mudharib approves, for assets owners, to withdraw their assets totally or partially subject to certain conditions.

52/2: The joint Mudharaba is permissible as it is based on what the Shariah scholars (Fuqaha) have decreed that it is permissible to have several assets owners, and to have Mudharib (the investment manager) participating with them in the capital, as this form is not outside the legitimate Mudharaba form, as long as it adheres to Shari'ah controlling means decided for Mudharaba, with considering what is required by the nature of sharing, so that it does not go outside Shari'ah requirements.

52/3: The investors in joint Mudharaba are all the assets' owners (Arbab al Mal), and the relation among them is sharing, including the manager (Mudharib) when he mixes his assets with their assets. The party entrusted to invest their funds is the Mudharib, whether he is a natural or legal person such as banks, and financial institutions, and the relation between him and the owners is Mudharaba (Qirad) since he is entrusted to take investment decisions, management, and organizing, and if Mudharib assigns a third party for investment, then it is a second Mudharaba between the first Mudharib and who is entrusted for investment, and is not a mediation between this party and Arbab al Mal (owners of investment accounts).

52/4: It is not prohibited to mix assets of investors (Arbab al Mal) together or with fund manager (Mudharib) assets because this is done by consent explicitly or implicitly, and in case a legal entity undertakes the

accounts or to continue using them. Banking advantages are, according to the nature of their benefits and the intended purposes, of two categories: those for the benefit of the customer-only, and those for the benefit of both the bank and the customer.

51/3: The moral advantages represent benefits and services offered by the bank to the customer, and there is no semi-financial premium added to the amount of the deposit, such as service priority at the bank branches, providing customers with a periodic guiding brochure, periodic account statement, a solvency certificate, international ATM cards, and so forth. These advantages are permissible because they are not considered a usury (RIBA) financial addition which the bank is required to pay for the customer in addition to the amount of the loan, but it is a form of assistance offering by the borrower (the bank) to the lender (the customer) to fulfil his financial rights, and this justifies using the concept of continuity of ruling (Istisnaa) to establish the original permissibility ruling, due to the absence of a prohibiting proof.

51/4: The material advantages represent the additional properties, benefits, and funds in addition to the recorded amount in the current account which shows what looks like a material premium against loans, such as electric devices, electronic devices, and flight tickets, and so forth. These advantages are not permissible whether they are conditional or unconditional if they were because of lending, its amount, and its timing, as it is considered a Riba addition that is obligatory to be paid by the borrower to the lender in addition to the loan amount. But if they were given to each new client gained by the bank - whether versed in the current account or in account of Mudharabah, or in financing, etc., they are then considered expenses on advertisement and marketing, gaining customers and clients, then they are permissible following the original permissibility, providing that they are not associated with the loan, its amount, and its duration.

51/5: The advantages given by the bank that are related to deposit and withdrawal operations from the current account and the benefits are for both parties are permissible, like cheque book and ATM card services because it is an assistance offering from the borrower (the bank) to the lender (the customer) to fulfil his financial rights, provided that the benefit which the loan brings to the borrower is not for him alone but is for both the lender and the borrower, and as it contains interest for both parties without harming anyone of them, and Shariah does not forbid interests that are unharmed in addition that this kind of advantages is not explicitly

deposits (current accounts), or term deposits, or notice- deposits, or savings accounts.

B. The deposits which are placed at committed banks to the rules of Islamic Shari'ah, by an investment contract for a profit share, are considered as Mudharaba capital, and hence are subject to Mudharaba (Qiradh) rules in Islamic Fiqh, one of which is the non-permissibility for Mudharib (the Bank) to guarantee the capital of Mudharaba.

50/3: The guarantee for call deposits (current accounts) are due to borrowers (the bank shareholders) given they have exclusive benefit of the profits deriving from their investment, and the depositors in investment accounts are not associated in guaranteeing current accounts, because they are associated neither in the borrowing nor in the profits due.

50/4: Mortgaging deposits, is permissible, either being of call deposits (current accounts) or investment ones and mortgaging their amounts can only be through an arrangement precluding the account holder having access to it for the whole mortgage period. If the bank operating the current account is itself the mortgagee the amount must be transferred to an investment account, so the guarantee is removed in view of the conversion of the loan into a Qiradh (Mudharaba) and the account holder deserves the account profits to avoid benefiting the mortgagee (Creditor) from the appreciation of the mortgage value.

50/5: The distraint from the accounts is permissible if the bank and the customer have so agreed.

50/6: Basically, the legitimate dealings is to commit to trust and honesty by disclosing data to get rid of any ambiguity or deception, to reflect reality, and to comply with Shari'ah perspective, and this for the banks is given towards the accounts they hold, as their work is linked to presumed credibility, and aiming to avoid deceiving the parties concerned.

ARTICLE 51: ADVANTAGES OF THE CURRENT ACCOUNT

51/1: the current account is a register of financial amounts submitted by the customers to the bank – Islamic or conventional – with the right to withdraw anytime, and by known means like cheques, bank transfers, and direct monetary withdrawal. These deposited amounts are guaranteed by the bank and used for its interest as it wills and as regulated by laws.

51/2: The banking advantages refer to additional rights granted by the bank to current accounts holders to attract and encourage them to open

percentage of the invested amount (the capital), because such act involves guaranteeing the principal, which is contrary to the correct Shariah directives, and it leads to cutting the profit and loss sharing which is an implication of partnership and Mudharaba.

This unanimous position is well established and affirmed as there exist no reports that dispute it, and in this regard Ibn Qudamah, in his book *Al Mughni* (34/3), says: “*Scholars of Knowledge from whom people memorize unanimously annulled Qirad (Mudharabah) if one of two or both made a condition for himself to get a determined amount of money*” and *Ijma’a* is a stand-alone evidence.

CHAPTER ONE

CURRENT AND INVESTMENT DEPOSITS

ARTICLE 49: RULINGS ON BANKING INTEREST OF LOANS

49/1: Any increase or interest on debt, because of postponement of this debt which has matured, but the debtor is unable to fulfill; or any increase or interest on loan at the inception of contract, are two forms of usury which is prohibited in *Shari'ah*.

49/2: The alternative which guarantees the cash flow and supporting the economic activity in a form acceptable to Islam, is to perform transactions in conformity with Shari'ah rulings.

49/3: The Academy invites Governments of Islamic countries to enable establishment of the financial institutions in every Muslim country, to maintain the needs of Muslims concerning so that a Muslim does not have to live in contradiction between the demands of his faith and the realities of his life.

ARTICLE 50: BANKING DEPOSITS (BANKS ACCOUNTS)

50/1: The call deposits (current accounts) whether at Islamic banks or interest- based banks, are considered as loans, by Fiqh perspective, since the bank receiving these deposits is a guarantor, and is bound by Shari'ah for returning them on call. This ruling on the loan is not affected by the bank (the borrower) being solvency.

50/2: The bank deposits are of two categories depending on the type of actual banking practice:

A. Deposits for which an interest is paid, as in the case of interest- based banks, are usury loans and prohibited (haram) whether they are call

increase or interest charged on a debt that fell due and the debtor failed to repay it against its rescheduling, and any increment or interest on a loan stipulated at the time of initiating the contract are Shari'ah-prohibited Riba.”

4. The Islamic Fiqh Academy of the Muslim World League of Makkah al Mukarramah in its Ninth Session held in the year 1406H/1986 affirmed that any money procured as interest is a prohibited Riba according to Shari'ah.

5. The Ifta'a (establishing Shariah rulings) Committee of the Al Azhar University, which emphasized the prohibition of returns on investment certificates of type (A) & (B), for being interest-based loans.

6. The fatwa (Shari'ah opinion) of the former Mufti of the Al Azhar, Sheikh Mohammad Sayed Tantawi in Rajab 1409H (1989) which stated that “depositing funds with banks as well as lending them or borrowing from them in any form, against predetermined interest is prohibited.

7. Added to all that are the fatwas of several Fiqh for such as: Fiqh Academies of Islamic countries, fatwa committees, seminars, and conferences, as well as fatwas of individual Fiqh scholars and experts in the fields of economic and banking activities, throughout the Muslim world. All these Shari'ah opinions constitute a clear consensus of contemporary Muslim scholars that banking interest is prohibited; this should not be violated or overlooked.

D. Deciding in advance the return on investment as a lump sum amount or as a percentage of capital:

It is a well admitted fact that the interest-based loan contract differs from the Shari'ah-based Mudharabah contract, as the profit and loss is for borrower, whereas Mudharabah is a participation in return and bearing loss when it happens because the Prophet's (peace be upon him) said: “*The return is for guarantee*” (Hadith narrated by Imam Ahmad and the owners of Sunan with a correct reference) which means that the returns, increments and appreciations, are permissible to be taken by who bears the risk of damage, total destruction, or defects. From this Hadith, Fiqh scholars derived the famous Fiqh Maxim that “*Gain is for risk bearing*”. It is also reported that the Prophet (peace be upon him) “forbade a profit that is not guaranteed” (narrated by the owners of Sunan).

There has been unanimity among scholars from all Fiqh schools, for centuries, that it is not permissible to decide return on investment in Mudharabah, and all forms of partnerships as a lump sum amount or as a

deposits from the public as loans and limit their functions -as lawyers and economists say- to interest-based borrowing and lending, and credit creation through interest-based lending of deposited funds.

B. The Relationship between Conventional Banks and Depositors:

From the Shari'ah as well as the legal viewpoints, the relationship between depositors and banks is a lending rather than an agency relationship. This fact is also well-established by the rules and regulations governing banks. This is so because investment agency is a contract according to which one party delegates the other to invest an amount of money that the principal still owns, against a specific lump sum amount or a given percentage of the return on investment. In such arrangement, Fiqh scholars are, unanimously, of the view that the principal continues being the owner of the invested capital, and therefore he is entitled to its return (Ghunm) and should bear its loss (Ghurm), and the agent is entitled to the wage stipulated in the agency contract, if the deal is a wage-based agency. Accordingly, conventional banks are not agent of the depositors in investing their funds, because such funds are given to the conventional bank as loans guaranteed by the bank, and therefore the bank owns the right to dispose of them the way it likes, and it is committed to their repayment. In Shari'ah, a loan must be repaid in its same amount, without any stipulated increment.

C. Conventional Banks' Interest is of prohibited Riba in Shari'ah:

Interest on bank deposits is a Shari'ah prohibited Riba, as per the texts of the Qur'an and the Sunnah. This fact has been well affirmed by several resolutions and Fatawa (Shari'ah ruling) since the second Islamic Conference of the Islamic Research Academy, held in Cairo in Muharram 1385H (May 1965), and attended by eighty-five most renowned Fiqh scholars and representatives of thirty-five Islamic countries. That conference mentioned in the first item of its resolutions that: Interest on all types of loans is a prohibited Riba. Several other resolutions and recommendations of numerable conferences followed including:

1. The First International Conference on Islamic Economics, held in Makkah Al Mukarramah, in 1396 H (1976) which was attended by more than three hundred Fiqh scholars and economic/banking experts and which emphasizing prohibition of bank interest.
2. The Second Conference of Islamic Banks held in Kuwait in 1403H (1983), which also confirmed the same.
3. The International Fiqh Academy of the Organization of the Islamic Conference, in its Second Session held in Rabi Al Awwal 1406H (December 1985), which stated in its Resolution N° 10 (2/10) that "any

PART THREE
BUSINESS OF ISLAMIC BANKS
AND FINANCIAL INSTITUTIONS

Islamic banks and financial institutions were thoughtfully tackled in the resolutions issued by the International Islamic Fiqh Academy, since its inception, by setting some rules and foundations based on the inquiries of the Islamic Development Bank, according to which its Resolution No.13 (1/3) was passed, and its resolutions were followed to set out basic features for the business of Islamic banks and financial institutions.

The mission of the Council of the Academy was not limited to the issuance of resolutions governing the business of Islamic banks and financial institutions, but also issued a wide array of recommendations for the benefit of these institutions and to the central banks as regulators, with respect to the enhancement of directions and objectives sought by such institutions, coupled with the need for their proper linkage to the objectives of Islamic banking and finance.

This Project to codify the Academy's resolutions does not constitute a draft of an independent law that is appropriate to prevail in this important financial activity, but it rather sets out the principles that should be considered when issuing any law regulating the activities of Islamic banks in any of the member states of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) or issued as an academic research project from any researcher, scholar, institute, center, or university.

Since the conventional Riba-based banking industry relies on the mechanism of bank interest rates, it is a special important at the beginning of this part, to record what was issued by the Council of the Academy on this pivotal issue, which some Muslim researchers are still questioning.

The Academy resolution No.133 (7/14) issued in Dhu al-Gi'dah 1423H/2003 stated in its introduction the following text:

The method of dealing with the problem of delinquencies in Islamic financial institutions differs from the method used by conventional banks because traditional banks deal with prohibited interest. Hence, it would be suitable to start with emphasizing prohibition of banking interest on the following grounds:

A. Functions of Conventiannel Banks :

By virtue of the rules that regulate their work, conventional banks are not allowed to pursue investments that involve profit and loss. Banks receive

Part Three: Business OF Islamic Banks And Financial Institutions

Chapter 1: Current and Investment Deposits

Chapter 2: Forms of Debt Financing

Chapter 3: Modes of Financing and Investment
by Mudharabah

Chapter 4: Cooperative Insurance & Reinsurance

Chapter 5: Financial Dealings: Miscellaneous

48/3: The texts of *Shari'ah* have spelt out that it is a must to keep the transactions away from illicit acts and their surroundings, like fraud, cheating, deceit, forgery, concealment of actual profit, monopoly that is detrimental to society and individuals.

48/4: The government should not be involved in fixing prices except when obvious pitfalls are noticed in market and prices, due to artificial factors, and then, the Government has the right to intervene by applying adequate means to get rid of these factors, the causes of defects, price increase, and obscene unfairness.

2. The compensation (the prize) should not be resourced from all the contestants.

3. The contest should achieve an objective of Shariah considered objectives (Maqasid).

4. It should not lead to skipping a Shari'ah duty or committing a prohibited act.

47/4: The contest cards (coupons) proceeds that present all or part of total amount of prizes are not permissible by Shari'ah because they are a kind of gambling.

47/5: Betting between two parties or more on the result of an action of others either material or immaterial act is prohibited based on the texts of the holy Quran and the Sunnah, which prohibit gambling.

47/6: The payment for telephone calls for participation in contests is prohibited by Shariah if the amount paid or part of it is used in the value of prizes, to prevent forbiddance acquisition of people's assets.

47/7: It is permissible for prizes providers to benefit from their commodities promotion only, through permissible contests - without getting financial gain - provided that the total or part of prizes' funds do not come from the contestants and that the promotion does not involve cheating, deluding, or deceiving the consumers.

47/8: Increasing and decreasing the amount of the prize by successive gains and losses is not permitted in Shari'ah.

47/9: Cards of hotels, airline companies and other institutions, which entitle their holders points lead to Shari'ah-acceptable benefits are permissible when given free of charge (without compensation), and if such cards are given against fees, they become not permissible for involving aleatory (gharar).

ARTICLE 48: LIMITATION OF TRADERS PROFITS

48/1: The considered concept in the texts and Sharia principles is that people are left free to buy and sell and dispose their possessions and money, within the framework of respected Islamic *Shari'ah and its controls*, in following the divine saying of Allah Almighty: ("O ye who believe! Consume not each other's property in vanities, unless there is trade based on mutual acceptance"). [Alnisaa 29]

48/2: There is no restriction on the percentage of profit which traders should follow in their transactions, and this is left to the circumstance of general business, the merchants, and the commodities, given caring about Shariah ethics of moderation, contention, leniency, and indulgence.

foreigner in using a commercial license through a citizen offering the license, and contributing financially, or through having the license customarily valued in terms of the expenses incurred and the efforts exerted in obtaining it, to determine the share of its provider, the share of the other party (the foreigner) includes a financial contribution in addition to his work, so the percentage of profit distribution is taking this into consideration. This form of business sponsorship is permissible where an agreement decides determination of profit percentages, and loss must be borne according to shares.

ARTICLE 46: MORAL RIGHTS

46/1: The commercial name, the corporate address, the trademark, the authoring, and the invention, or the innovation, are all considerable rights of their owners, and became, in contemporary custom, a considerable financial value to be tradable. These rights are recognized in Shari'ah, and it is not permissible to be assaulted.

46/2: It is permitted to trade and transfer the business name, or the corporate address, or the trademark for a financial compensation if there is not any fraud, swindling or forgery, considering that it became a financial right.

46/3: The copyrights and patent rights are protected by *Shari'ah*, and *their* owners have the right to dispose of them, and it is not permissible to be assaulted.

CHAPTER SEVEN

CONTESTS' CARDS AND THE PROFIT OF TRADERS

ARTICLE 47: CONTESTS' CARDS

47/1: A contest is a transaction based on competition of two persons or more for realizing or performing a task against a reward or without reward.

47/2: A contest without reward is permissible in all matters that are not prohibited by Shari'ah or lead to skipping of a Shari'ah duty or committing a forbidden act.

47/3: A contest with reward is permissible subject to the following controls:

1. The objectives, means, and areas of the contest should be permissible.

to relinquish of the remaining period of the contract, against payment of an amount more than the periodic rental amount, vacancy allowance is permissible by Shari'ah, provided that the terms of the contract concluded between the owner and the first lessee are observed as well as the relevant laws that are compliant with Shari'ah rulings.

44/6: Regarding long term leases, contrary to the rental contracts, which are concluded under some laws, it is not permissible for the lessee to rent the premise to another lessee and cannot accept a vacancy allowance except with the owner permission. In case an agreement is concluded between the first lessee and the new one after the term period expired, it is prohibited to have a vacancy allowance because of the expiration of the first lessee right in benefits.

CHAPTER SIX COMMERCIAL SPONSORSHIP AND MORAL RIGHTS

ARTICLE 45: COMERCIAL SPONSORSHIP

45/1: Guarantee in Shari'ah is adding the liability of the guarantor to that of the guaranteed party for a claim that pertains to a debt, property, or an individual, and it is different from commercial sponsorship which is an agreement whereby a citizen of a country enables a foreigner to use a license for practicing a profession or establishing projects.

45/2: The Commercial sponsorship may take the form of a citizen who obtains a license for practicing a business activity and agrees with a foreigner to take up the business activity for his own and with his full financing and human resources, without any financial participation or administration commitment from the citizen party except to take up the procedures required for pursuing the business, where the citizen look like the owner of project. This form, where the foreigner uses the commercial license, is a new form that neither falls under Guarantee as known in Fiqh, nor resemble the well-known integrity-based personal partnership, but it is a moral right of a citizen, by the law, who transfer it to another person, either free of charge, or against a reward through a sale or lease transactions. Such a transaction is not prohibited by Shari'ah if it does not involve aleatory (*gharar*), deceit, or violating the government.

45/3: The Business sponsorship may take the Form of a partnership between the citizen and the foreigner, where laws permit, and in which the citizen receives an agreed-on lump sum or periodical amount against using the license for the activity or the joint project. This form implies joining a

43/6: The right of rising is proven for its owner and has the right to act with or without compensation as per the requirements of the governing regulations.

43/7: The established contemporary custom considered the easement rights to include channeling public service devices such as communications, electricity, water, gas, sanitary and central air conditioning.

43/8: If the parking lots are private parking such as of buildings, market areas, and commercial stores, they are related to the property which parking is permitted for it.

ARTICLE 44: VACANCY ALLOWANCE

44/1: The forms of vacancy allowance agreement are divided into four forms:

- 1- The agreement is between the owner of the real estate and the lessee at the inception of the contract.
- 2- The agreement is between the owner of the real estate and the lessee during the lease period or at its end.
- 3- The agreement is between the lessee and a new lessee during the lease period or after its end.
- 4- The agreement is between the new lessee and both the owner and the first lessee, before or after the end of the lease period.

44/2: If the owner and the lessee agree that the lessee, in addition to the periodic rental, shall pay a lump sum (referred to in some countries as vacancy allowance), it is allowed by Shari'ah to pay this lump sum amount, given that it is considered as part of the agreed period rent. In the event the contract is terminated, the paid lump sum amount shall be treated according to rent rules.

44/3: If, during the lease period, the owner and the lessee agree that the owner shall pay to the lessee a given amount against the acceptance to waive his confirmed right in the contract of owing the benefit of the remaining period, this vacancy allowance is permissible by Shari'ah because it is a compensation against waiving the benefits right of the lessee with his consent, and he sold it to the owner.

44/4: If the lease period expires and the contract is not renewed, either explicitly or implicitly, by virtue of an automatic renewal confirmed clause, the vacancy allowance is prohibited for the simple reason that the owner has the right of his property once the lessee right is expired.

44/5: If, during the lease period, the first lessee and the new lessee agree

If all or some of these conditions are violated, the dispossession of real estate will be regarded as an act of injustice in the earth, and one of the usurps that Allah the Almighty and His Prophet (PBUH) forbade it.

42/4: If the use of the real estate that its ownership was dispossessed for public interest, is disregarded, the original owner or his heirs, has the priority to regain, against a just compensation.

ARTICLE 43: EASEMENT RIGHTS

43/1: The easement rights are all what is proven as benefits for a real estate property against another one, given they are sharable.

43/2: The easement rights are diverse and continuously changing, and some of them were mentioned by old scholars (Fuqaha) like:

(1) Drinking Right: It is to have a turn to use water for irrigation and animal drinking, or to channel water from one property to another.

(2) Streaming Right: it is to stream excess water or wastewater from high easement land property to another, or across it to a public ditch.

(3) Passing Right: It is the proven right to access one property by passing through another neighboring property.

(4) Right of Rising: It is the right of the top floor owner of multiple floors building, to build on the floor under him which is owned by others.

43/3: The easement Rights emerge because of the following reasons:

(1) Permission of the owner in private wealth, by netting or gifting.

(2) Necessity.

(3) Reviving of deadlands.

(4) Neighborhood and Joint Properties.

(5) Possible reasons can emerge to create modern easement rights which are considered in Shari'ah, given they do not contradict with Shariah texts and general rules, such as the extension of electricity cables, or sewage canals and pipes.

43/4: The comprehensive rule of easement rights is that, in principle, benefits are permissible while harms are prohibited, and as for the secured private water, it does not deserve except in necessity situation, and with an equivalent price.

43/5: The easement rights of drinking, streaming, and passing are proven for real estates, farms, and alike as per the requirements of the flow of custom and habit, like easement by channeling pipelines for factories, workshops, and drainages, provided all are conditioned by no harm to others.

until ownership title is transferred to someone else because of any reason, like exit or others.

41/9: As regards to the way of collecting Zakat from partners of holding and multinational companies, articles 3 and 4 can be referred to.

CHAPTER FIVE

OWNERSHIP, EASEMENT RIGHTS, AND VACANCY ALLOWANCE

ARTICLE 42: THE DISPOSSESSION OF OWNERSHIP FOR PUBLIC INTEREST

42/1: The respect of individual property is well-established in *Shari'ah principles*, until it became one of the known given rulings of religion by necessity. The wealth preserve is one of the five necessities, that *Shari'ah objectives (Maqasid)* are considering, and Shariah texts from Quarn and Sunna came to preserve it, given what is proven by the evidence of the Prophetic Sunnah and the work of the companions, may Allah be pleased with them, and subsequent generations, are all assuring the permissibility of dispossessing of real estate for the sake of public interest which is an implementation of the general principles of *Shari'ah* that require safeguarding interests, considering the general needs as necessity, and sustaining private harm to avoid public harm.

42/2: The individual property must be protected and maintained from any aggression, and it is not permitted to narrow the scope of its scope or to limit it. The owner is the master of his property, and he has the right of kind of actions, within what is legitimate, and for all legitimate benefits.

42/3: It is not permissible to dispossess the ownership of real estate for public interest, except with regarding the following *Shari'ah* conditions:

1. The dispossession of real estate should be compensated fairly and immediately as estimated by experts, which is not less than the value of a similar property.
2. The dispossession should be carried out by the government or its representative in this regard.
3. The dispossession should be for the public interest, in response to public necessity or public need close to necessity, such like mosques, roads or bridges.
4. The dispossessed real estate from its owner shall not end to be exploited for private or public investment and shall not hurry its dispossessing prematurely.

1. A joint Liability Company is a company established between two persons or more for trading, given they divided capital between them, and they are all liable personally and guarantors by their own assets in front of creditors, and this is basically relying on personal acquaintance among partners.

2. A partnership in commended company is a company formed between one partner or more, some of them are guarantors and liable, and one or more partners are owing shares but are not engaged in administration, and are called commending partners, where their liabilities are limited to their shares in capital.

3. A special joint venture company is a hiding company that has no legal personality, and is formed between two persons or more, each has a well-defined share in the capital, and agree to share the profits and losses resulting from one business or more, they perform jointly or in the name of only one of them, while the liability remains limited to the engaging partner in the business.

41/3: A holding Company is a company that owns stocks or shares in the capital of one or more independent companies at a ratio which enables it to dominate their management and control their general plans.

41/4: A multinational Company is a company that comprises of a group of branches, while the headquarter is in one country, the subsidiaries are in different other countries, usually carrying their respective nationalities. The headquarter and the branches are linked together through a comprehensive economic strategy that aims at achieving specific investment objectives.

41/5: In principle, companies are permissible if their business are free off Shari'ah-banned activities, and if the main line of business is prohibited such as interest-based banks, or companies that completely or partially deal in prohibited things such as narcotics, pornography, or pigs; these are prohibited companies and it is prohibited to own or trade their shares. Furthermore, they should also be free off aleatory (*gharar*) and ignorance that could lead to dispute, and any other reasons that cause the company to be considered null and corrupted in Shari'ah rulings.

41/6: It is prohibited for the company to issue dividend shares, preference shares, or bonds of loan.

41/7: In case of capital loss, it should be borne by each partner in proportion to his capital share.

41/8: The shareholder in the company owns a common share in its assets in proportion to his capital share and remains as the owner of that share

impermissible, to include such condition in installment sale contracts if the debtor is delayed in repayment the remaining installments whether it is due to insolvency or Procrastination, and it is impermissible to have this condition in the Istisnaa contract if the manufacturer delayed his work performance.

40/4: The harm that may be compensated for, includes actual financial loss, and what is the real loss was caused to the injured party, and what material loss he incurred. This harm does not include moral harm.

40/5: The Penalty Clause may not be valid if the accepting party of the condition proves that his failure of the contract was due to reasons that fall out of his control, or if he proves that the benefited partner did not have any harm by the default of the contract.

40/6: It is permissible for a court upon a request from one of the two parties, to adjust the amount of the compensation if a reasonable justification is found, or when the compensation was exaggerated.

CHAPTER FOUR THE MODERN COMPANIES

ARTICLE 41: MODERN COMPANIES

41/1: Companies of capitals are companies that depend, in their establishment and formation, on the capital funds of the partners, regardless of the independent personality of each of them, and their shares are tradable. These are divided into the following:

1. Joint Stock Company: a company that its capital is divided into equal tradable shares, and the liability of a partner is limited to his share in the capital.
2. Shares commended company is a company that its capital is composed of tradable shares, while partners are two types: partners who are guarantors, and full liable towards the debts of the company, and partners whose liabilities are limited to their shares.
3. Limited liability Company is a company that its capital is owned by limited number of partners which does not exceed a certain number (this differs by different laws), their liabilities are limited to the shares of each partner in the capital and are not tradable.

41/2: Companies of persons are companies that their structures are based on the personalities of their partners, and this is the consideration of persons who know each other and have confidence in each other, and are divided into:

37/8: Rulings on bankruptcy apply for both the natural and the legal person.

37/9: It is permissible that the creditor approaches the judicial authority for issuance of a bankruptcy verdict.

37/10: It is permissible that the Indebting Company or institution approach the judicial authority to obligate creditors for postponement.

ARTICLE 38: FINING THE RICH & PROCRASTINATOR DEBTOR

It is Prohibited to impose a fine or require a compensation on rich debtor procrastinator, while it is permissible to burden him with legal expenses.

ARTICLE 39: TYPES OF RESOLVING INSOLVENCY

39/1: It is permissible for resolving insolvency, to offer a particular financial asset, or a benefit of an asset, to settle the due debt.

39/2: It is permissible to transfer debts into shares (capitalization) through increasing the financial capital of the indebted company by issuing ordinary shares in which the creditor participates by his due debt the company was supposed to repay, and by this he will own a share in the company and its assets equal to the amount of his debt in the indebted company.

39/3: It is permissible that the indebted company or institution, agree with the creditor to postpone the repayment of debts according to an estimate of the company situations conducted by an experienced and certified body, and to determine the conditions of postponement if required.

ARTICLE 40: PENALTY CLAUSE

40/1: Penalty Clause is a condition agreed to, by the contract parties to estimate the compensation that the one who is benefiting from the condition deserves if the other party did not execute according to his commitment or he was late in execution.

40/2: It is permissible to include the Penalty Clause in the original contract, as well as to agree later before the harm happens.

40/3: It is permissible to include a Penalty Clause in all financial contracts except when the original commitment is a debt which is considered as a clear usury (Riba). Consequently, it is permissible, to have this condition in contractual agreements for a contractor, and supply contract for supplier, and manufacturing contract (Istisnaa) for the manufacturer if he fails to deliver or delays delivery. Whereas it is

and the customary law (Urf) is observed in determining the applications of insolvency.

36/2: The insolvency criterion, which deserves postponement, is that the debtor has no funds more than what he spends for his basic needs to repay his debt in cash or in kind.

36/3: The bankruptcy controlling criteria, is the insufficiency of debtor's funds to repay his due debts. A bankrupt is characterized by this description, and bankruptcy cannot be decided except by a judicial verdict.

36/4: The insolvency could be preceded by a state of richness or not, contrary to bankruptcy which cannot take place except after richness.

36/5: The insolvency can originate by a debt or legitimate right such as due expense, contrary to bankruptcy which cannot be except by a debt.

36/6: A default in repayment is considered as insolvency and is not considered as bankruptcy from the Shariah perspective, if assets owned by the institution, or the company fulfill its debts.

ARTICLE 37: RULINGS OF BANKRUPTCY AND INSOLVENCY

37/1: The bankrupt is under restrain after being sentenced to bankruptcy, contrary to the insolvent, who deserves postponement until richness if his insolvency is proven by considered *Shari'ah* ways, because Allah the Almighty says: And if someone is in hardship, then [let there be] postponement until [a time of] ease. [*Al-Baqarah: 280*].

37/2: The Judge does not pass a rule of insolvent imprisonment when he proves his insolvency, contrary to the bankrupt who is jailed by chastisement (*ta'zir*) in case of deception, or cheating, or negligence and default.

37/3: The bankrupt must be deprived to act about his assets in a way to harm his creditors, by any kind of harmful actions, and the deprivation to act or to stop it must be according to a judicial verdict.

37/4: It is permissible to prevent a bankrupt from traveling if his traveling would lead to a clear harm to his creditors' rights.

37/5: The maturity dates of deferred debts of the bankrupt fall out.

37/6: The concerned judge should sell bankrupt's assets in a way it deems most beneficent to the creditor and the debtor and divide sale proceeds. If it appears that the bankrupt has new assets, creditors have the right to claim repayment of the unsettled portion of their debts.

37/7: A creditor has the right to get his asset itself back if he finds it in its original condition among bankrupt assets, and its value has not been repaid to creditor.

the general price of commodities and services. This kind of indexation is permissible because in principle, conditions are permissible except those that authorize what is prohibited (Haram) or prohibit what is authorized (Halal). If salaries accumulated and became a debt, they will be subject to debts rulings in article 33/1.

34/3: It is permissible that work statutes, regulations, and arrangements related to employment contracts in which salaries are defined in money, to include the condition of standard indexation of salaries, given that this will not establish harm to the general economy.

ARTICLE 35: INFLATION AND CHANGE OF CURRENCY VALUE

35/1: It is permissible, in case of expecting inflation, to hedge at the time of debt contract, against expected decrease in the value of currency, by making the debt contract in gold or silver, or in alike good, or in a basket of alike goods, or in another more stable currency, or basket of currencies. The amount to be repaid in the above forms should be exactly like the original debt, as the borrower should be indebted with no more than what he has received. The above stated forms differ from the prohibited one in which the two parties specify the deferred debt amount in terms of a certain currency, with a condition to repay in other currency (indexation by that currency), or basket of currencies (article 30/3)

35/2: The evaluation of hyperinflation should be done by consent, or by the judiciary, or by arbitration, according to circumstances.

35/3: It is permissible for the creditor and the debtor, at the time of settlement, if hyperinflation occurs after the emergence of debt, to repay the debt in its value, or distribute the harm between them, or settle it by judiciary or arbitration, and it is not permissible to agree about this when contracting.

CHAPTER THREE

INSOLVENCY, BANKRUPTCY AND PENALTY CLAUSE

ARTICLE 36: DEFINITION OF INSOLVENCY AND BANKRUPTCY

36/1: The insolvency is a contingent description denoting a person that becomes unable to perform his obligatory spending and repaying his due debts. An insolvent person is the person who is denoted by insolvency,

CHAPTER TWO INDEXATION AND INFLATION

ARTICLE 33: INDEXING DEBTS WITH PRICES AND OTHERS

33/1: In principle, confirmed debts given in a certain currency should be repaid in that currency and not in value, because debts must be settled by the same. Thus, it is not permissible to link confirmed debts to price level, whatever their source might be,

33/2: It is not permissible at the time of concluding debts contracts to link the repayable amount to one of the followings:

- A) An accounting Currency
- B) Cost of living index or any other index
- C) Gold or silver
- D) The price of a certain commodity
- E) Growth rate of Gross National Product
- F) Another Currency
- G) Interest rate
- H) Price rate of a basket of commodities

That is because this Indexation creates a lot of deceive and extreme ignorance which involve uncertainty to all parties about their rights and obligations, and this disrupts the information's condition of the contract validity. If these indicators, used for indexation, happen to show an increase, this will lead to discrepancy between the confirmed debt amount and the amount to be repaid, and create an increase condition that is considered prohibited usury (Riba).

33/3: It is permissible, in case of long period leasing of properties, to specify the amount of rent of the first period and agree in the lease contract on indexation of the rent for the forthcoming periods by a certain indicator, provided that the rent amount will become known at the beginning of each period.

ARTICLE 34: STANDARD INDEXATION OF SALARIES

34/1: It is permissible that salaries be indexed by change in prices level.

34/2: Indexation is a periodical adjustment of salaries in line with the change in prices levels according to the evaluation of a body of expertise and competence. The aim of this adjustment is to protect monetary salaries of the workers against any decrease in the purchasing power of the wage amount because of monetary inflation which produce growing increase in

30/2: It is permissible that the two parties at the time of contracting agree to consider the deferred price or rent, in a certain currency, to be paid once or in installments by using a variety of currencies or against a given amount of gold as agreed. It is also permitted to follow what is mentioned in article 30.

30/3: It is not permissible that a debt contracted in a specific currency to be recorded in its counter-value in gold or other currencies, which means that the debtor commits to repay the debt in gold or in the other currency that agreed upon for the settlement.

ARTICLE 31: TRADING IN CURRENCIES

31/1: The deferred sale of currencies or make a promise to exchange them are not permissible, by texts of Qur'an, Sunnah and Ijma' (the consensus of the Muslim Ummah).

31/2: Riba (usury), trading in currencies and exchange of them without complying with Shari'ah rulings are among the most important reasons for the crises and economic fluctuations which have gripped some countries' economies.

ARTICLE 32: CURRENCIES TRANSFERS

32/1: It is permissible to transfer money in a specific currency and the beneficiary wishes to transfer in the same currency, whether against a fee or not, within the bounds of actual charges. If the transfer is carried out without a fee, it is considered an absolute transfer as believed by those who do not advocate the necessity of the beneficiary's indebtedness who are the Hanafi's scholars, while others consider it as "*Saftaja*", which is the act of giving money to a certain person to give it to someone or his representative in another country. In case the transfer it is made against a fee, then it is considered as an agency against remuneration. If the transferring agents operate for the public, then they are considered as guarantors for the amounts, on the grounds of guarantee of common service provider.

32/2: If the transfer is to be done in a currency different than the one given by the applicant, then the transaction involves a currency exchange and transfer. The currency exchange operation is to be carried out before the transfer by handing the amounts over to the bank, and the bank credit its registers with the same amount, after agreement on the rate of exchange as fixed in the receipt delivered to the customer. Afterwards, the transfer operation is carried out in the sense indicated above.

**PART TWO
GENERAL RULES IN**

ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE

**CHAPTER ONE
GOLD AND CURRENCIES**

ARTICLE (28): GOLD TRADE

28/1: It is permissible to purchase gold and silver by certified cheques if the execution of the deal is done in the same place “in the Majlis”, or as mentioned in article 80.

28/2: It is not permissible to exchange gold jewelry for gold jewelry of more weight, because exchanging gold for another gold different of quality or workmanship is not considered. The Academy therefore is of the view that there is no need to investigate this issue as it has lost its applicability as golden currencies has been replaced by paper money currencies which will be considered different kind if it is exchanged against gold.

28/3: It is permissible to exchange a quantity of gold against a lesser quantity of gold if it is mixed with another kind of quantity, and this is because the increase in one of the exchanged quantities is compensated for by the second element in the other quantity.

ARTICLE 29: PAPER MONEY

Paper money is considered legal money, possessing complete value characteristic, and subject to Shari'ah decided rules regarding gold and silver vis-a-vis usury (Riba), Zakat, Salam, and all their rulings.

ARTICLE 30: SETTLEMENT OF DEBTS IN DIFFERENT CURRENCIES

30/1: It is permissible that the creditor and debtor may agree on the day of settlement - but not before - to the settlement of the debt in a currency different than the debt currency, provided that the rate of exchange is of the settlement date. Similarly, it is permissible, for debts due in installments in a specific currency, to agree on the day of settlement of any installment, to pay it in full by a different currency at its prevailing rate of exchange in that day. A conditional requirement in all cases is that no part of the amount subject of the currency exchange should remain outstanding.

d. It is required to invest Waqf assets by legitimate modes that are suitable to Waqf asset type, to achieve Waqf interest, to preserve Waqf principal, and to keep beneficiaries' interests. Thus, if the Waqf's assets are in-kind assets, they are to be invested in a way not to demise their ownership, and if they are cash funds, they can be invested through all legitimate modes of investment, such as Mudharabah, Murabaha, Istisnaa...etc.

e. The periodic disclosure about the investment operations, the dissemination of their information, and advertising about them, as per business customs in this regard.

26/2: It is a must to preserve Waqf assets by what achieves the continuation of the assets themselves and their benefits.

26/3: It is a must to invest Waqf assets, whether real estates or movables unless they are intended for direct benefiting from their properties.

26/4: The condition of Waqif is to be followed if he made it a condition to grow the principal of Waqf asset by part of its income, which is not considered as contradicting with Waqf aim, and his condition should also be followed if he made it a condition that all Waqf's income to be spent on its outlays, then nothing of it to be retained for asset growth.

26/5: Basically, it is not permissible to invest part of the income if the Waqif made it open and did not make it a condition to invest it, except with the approval of beneficiaries in the family Waqf. But in the charitable Waqf, it is permissible to invest part of the income to grow the basic asset for predominant interest, within the controls mentioned in article 27.

26/6: It is permissible to invest the excess of the income to grow the principal or to grow the income, after distributing income to beneficiaries, and deducting expenses and provisions, and it is permissible also to invest the accumulated income that was delayed expending.

26/7: It is permissible to invest the accumulated provisions of income for maintenance, rehabilitation, and other legitimate purposes.

26/8: There is no objection in Shariah, to invest the several Waqf assets in one investment fund, without contradicting the condition of Waqif, but with maintaining the receivables due to Waqf.

ARTICLE 27: CONTROLS OF INVESTING WAQF ASSETS

It is a must when investing Waqf assets to consider the following controls:

a. Modes of investment of Waqf assets are to be legitimate and in a legitimate field.

b. Considering the diversification of investments fields eliminate risks, to obtain guarantees, securities, authentication of contracts, and to prepare necessary feasibility studies for investment projects.

c. The selection of mor secured modes of investment, and to avoid high-risks investments as per the requirements of commercial and investment custom.

ARTICLE 24: RULINGS OF CASH WAQF

24/1: Cash Waqf is permissible, because it satisfies the Shari'ah objective of Waqf which is retaining the principal and offering benefits for charity, and because money is not meant for itself, but its alternatives replace it.

24/2: It is permissible that cash Waqf is for extending interest free loans (Ghard Hasan) and for investment, either directly or through participation of several Waqifs in one fund, or through issuance of Cash Waqf shares to encourage Waqf and achieve collective participation in it.

24/3: If Cash Waqf is invested, by the Waqf manager (Nazir), in purchasing shares or *Sukuk*, or in physical assets, as purchasing a real estate, or make of it a manufactured asset, then all these assets and properties are not considered Waqf assets by themselves instead of the cash Waqf, unless the Waqif stipulated so, but it is permissible to sell them to continue the investment that is the most beneficial for Waqf interest, and thus, the Waqf asset is the original amount of cash money.

ARTICLE 25: RULINGS OF SUSPICIOUS MONEY WAQF

25/1: It is possible for a person who acquires suspicious or prohibited assets which their owners are not known to him, to seek acquittance, and get read off its malice by making them a Waqf for public charitable purposes, without the intention of worship, such as building mosques or printing the holy *Quran*, with considering the prohibition of ownership of shares of conventional (usurious Riba) banks and conventional insurance companies.

25/2: It is permissible for who acquires assets that have a forbidden return, to make his capital of it a *Waqf*, and the return will be allocated and take the ruling of charitable Waqf (*Irsad*) because the outlay of these assets and returns is for poor, needy and public charitable directions if paying them back to their owners is not possible, and The manger (Nazir) of *Waqf* should, as soon as possible, replace forbidden assets that has forbidden returns by what is permitted in *Shari'ah*, even that is contradicting with Waqif condition, as the Waqif condition has no value if it contradicts with *Shari'ah text*.

ARTICLE 26: INVESTMENT OF WAQF ASSETS

26/1: The investment of Waqf assets is done by growing of Waqf assets, whether they are capital or return, through investment means allowed in Shari'ah.

CHAPTER THREE

WAQF AND ITS ASSETS INVESTMENT

ARTICLE 22: WAQF

22/1: The Waqf (endowment) is permissible, as it is one of the wide Fiqh areas open for Ijtihad (diligence), and it is a reasonable behavior that is related to Shari'ah objectives; aiming to achieve interests of Waqf for the Waqif and for the beneficiaries (Mawguf Alay hum).

22/2: It is permissible that Waqf can be forever or temporary, singled out or common; in kind or benefits; cash or real estate, or moveable.

22/3: Timing means the Waqf has a term that expires, and the timing is permissible by the Waqif wish, in all kinds of Waqf assets, and the temporary Waqf by the wish of Waqif, is to be liquidated as per his condition.

ARTICLE 23: RULINGS OF WAQF SHARES, SUKUK AND OTHERS

23/1: The Waqf of companies shares that are Shariah permitted to own, the sukuk, the moral rights, the benefits, and the investment units, is permissible since all these are recognizable wealth in Shariah.

23/2: Waqf shares are basically to remain invested, not to be for trading in the financial market, but to use their returns for Waqf objectives, and the Waqf manager (Nazir) is not allowed to dispose Waqf shares except for a predominant interest of Waqf, or according to Waqif condition, as they are subject to the known rulings of replacement (Istibdal).

23/3: It is permissible to replace Waqf shares, if a company is liquidated or Waqf sukuk value are paid, by other assets, like real estate, or other shares and sukuk, if this is within the Waqif condition, or within the predominant interest of Waqf.

23/4: The Waqf is permissible of benefits, and services like services of hospitals, universities, educational institutions, services of telephone & electricity, and benefits of houses, bridges, and roads. The Waqf of benefits for a limited time do not affect the action of the property owner in his ownership, as he has the right of all permissible actions given that he preserves the right of The Waqf in the benefit.

23/5: The Waqf of moral rights expires when the legal term of them expires.

20/2: Providing aid through establishing a specialized fund to assist displaced persons, within or out their countries, because of wars, floods, famines, earthquakes and alike.

20/3: Assisting poor students who are outside their countries and have no scholarships for studying as per the standards practiced in this regard.

20/4: The migrants who are residents with no formal residence permits outside their countries, and are stranded, to be given from Zakat until they return to their home countries.

20/5: Payment for stranded students and travelers who do not have what to spend on themselves.

ARTICLE 21: PAYMENT OF ZAKAT TO ISLAMIC SOLIDARITY FUND

21/1: It is not permissible to pay Zakat to support the Waqf of the Islamic Solidarity Fund (ISF) because this would lead to barring of Zakat from its legitimate outlays defined in the Holy Quran.

21/2: The Islamic Solidarity Fund (ISF) has the right to act as an agent for individuals and institutions in spending Zakat to its legitimate outlays under the following conditions:

a. The rules of Shari'ah for such agency should apply to both principal and agent.

b. The ISF should amend its statutes and objectives to be qualified to undertake operations of this nature.

c. The ISF should set up a special account to handle funds received as Zakat, so that they may not be mixed with other contributions received for purposes other than Zakat such as public utilities etc.

d. The fund has no right to spend anything of assets coming to Zakat for administrative expenses, employees' wages, and other expenses that are not under Shariah Zakat outlays.

e. The payer of Zakat can make a condition on the fund to pay his Zakat for what he selects of the eighth outlays and the ISF in such case must comply with his condition.

f. The ISF must disburse Zakat funds to its beneficiaries as soon as possible, to facilitate the benefit of it by the beneficiaries, and within a year at most.

g.

15/4: The Zakat payer becomes discharged by delivering Zakat to the authorized Zakat institutions for collection and distribution.

ARTICLE 16: RECONCILED HEARTS OUTLAY

16/1: The share for reconciled hearts is remained if life remains, and it is not deleted or replaced but can be according to need and interest, as wherever the interest is found or the need arises, this share is to be worked on.

16/2: It is permissible that Zakat be paid for reconciling hearts of who reverted to Islam recently to strengthen his belief and compensate him for what he lost; and it is permissible to paid to unbeliever who is hoped to revert to Islam or to dissuade him from causing any harm to Muslims.

16/3: It is permissible to provide support out of Zakat funds for afflicted non-Muslims in areas of disasters, earthquakes, floods, and famines, to reconcile their hearts.

ARTICLE 17: EMANCIPATION OUTLAY

17/1: The share of emancipation includes redeeming the Muslims captives.

17/2: It is permissible to pay Zakat for freeing kidnapped and captives Muslims and freeing their families from those who kidnapped them.

ARTICLE 18: THE INDEBTED OUTLAY

The share for indebted includes those who incurred debts for their own interest, and for those who borrow to reconcile within the Shari'ah controls, in addition for paying blood money due on wrongful killers if they have no paying families, and for paying debts of a deceased who has left no inheritance from which his debts can be settled, given that Bait Al-Mal (public treasury) did not pay the debts.

ARTICLE 19: ALLAH CAUSE OUTLAY

The share for the cause of Allah includes payment to fighters for the cause of Allah, for those who defend their homelands, and for the various lawful war interests.

ARTICLE 20: WAYFARER OUTLAY

20/1: A wayfarer is a traveler for a non-prohibited work, and has nothing in hand to return home, even if he is rich at home.

13/3: It is required to generalize Zakat funds between the eighth categories (articles 14-20) mentioned in Quran if a government authority or its representative is to collect and distribute Zakat, given that funds are available, need exists, and categories are accessible.

13/4: In principle, Zakat should be distributed as soon as it is due or collected. It is permissible to delay its distribution when this is necessary for public interest, or to wait a poor relative, or when Zakat is distributed periodically to respond to repetitive needs of the incapable to earn poor recipients.

13/5: It is permissible to use Zakat funds in investment projects, or establishing producing and services projects, which eventually lead to be owned by those who are Zakat recipients or can be affiliated to a legally responsible authority for collecting and distributing Zakat if this is done after satisfying the basic and immediate needs of the beneficiaries and with proper guarantees against loss.

ARTICLE 14: POOR AND NEEDY OUTLAY

14/1: The poor and needy are given what satisfies their needs and achieve sufficiency for them and their dependents, according to what is decided by responsible authorities of Zakat.

14/2: If the poor is a craftsman, he is given an amount to buy his crafts tools, if he improves trading, he is given money to trade, and if he improves cultivation, he is given a farm which its yields can always be sufficient, and thus it is possible to invest Zakat funds in small projects such as textile units, small sewing projects, and small workshops, and to be directly owned by the poor and needy.

ARTICLE 15: ZAKAT WORKERS OUTLAY

15/1: In contemporary application, the Zakat workers include the institutions/administrations and their affiliate bodies entrusted with the collection of Zakat from rich, and the distribution of it to poor as per Shariah controls.

15/2: The necessity of the Zakat institution to enjoy financial and administrative autonomy from all other government bodies, but to be subjected to supervision and control to ensure transparency and adherence to administrative guidance controls.

15/3: The institutions entrusted with Zakat collection and distributions are considered as trustees and, therefore, they should not guarantee Zakat funds against loss except in case of infringement or negligence.

11/2: The pension salary is a financial amount due monthly to the worker or the employee from the state or a concerned institution after his service ends by virtue of laws, regulations, or contracts, and it is Zakatable as per article 11/1.

11/3: The retirement award is a financial lumpsum amount due to the worker or the employee, who is covered by social insurance law, to be paid by the state or by a concerned institution, in case he does not qualify for pension salary, and it is Zakatable as per article 11/1.

11/4: The saving award is a specific percentage to be deducted from the wage or the salary in addition to a specific percentage from the institution to be all invested, and to be paid to the employee or the worker in lump sum at the end of his end of service, or as per existing regulations. The Zakat of this amount depends on the type of account in which the amount is deposited in, and if it is in a special account for the benefit of the employee or the worker so he has the right to choose its investment, it is to be added to his Zakatable assets in terms of Zakat term, and minimum base. But if he does not have authority on the account there is no due Zakat on him, because he has no full ownership except after he receive it, so he pays Zakat for only one year.

ARTICLE 12: ZAKAT OF END OF SERVICE DUES FOR ESTABLISHMENTS AND COMPANIES

12/1: The end of service reward, the retirement reward, the pension salary, and the saving reward which are kept in the accounts of private institutions or companies, so they are not out of their ownership, are not to be deducted from their Zakatable assets but to be included and they pay Zakat of them. But if these amounts are kept with public (governmental) institutions, they are not Zakatable because they are part of the public wealth.

CHAPTER TWO ZAKAT OUTLAYS

ARTICLE 13: ENHANCING ZAKAT ROLE

13/1: Ijtihad is allowed regarding assets being Zakatable or not if they are not specifically mentioned in Shariah rulings texts given that such Ijtihad fulfills the Shari'ah conditions and controls.

13/2: The Zakat payer is not required to generalize for all the eights outlays (articles 14-20) when he distributes Zakat assets.

7/3: The amount of sale advance deposit (Arboun) is not deductible by the seller from his Zakatable assets, but Zakat is due on him because he is the owner whether the buyer revokes the contract or concludes it.

ARTICLE 8: ZAKAT OF LEGAL DEPOSIT

If the legal deposit that concerned authorities require a company to deposit in a certain bank to get a license, is retained temporarily, the company pays its Zakat with its assets, but if it is retained continuously, the company pays Zakat of it for one year when refunded to the company.

ARTICLE 9: ZAKAT OF RESERVES AND RETAINED PROFITS

The company pays Zakat of reserves and retained profits with its assets in case of applying the current Assets Method in calculating Zakat of companies

ARTICLE 10: ZAKAT OF ISLAMIC INSURANCE COMPANIES

10/1: The company does not pay Zakat of the technical provisions, the credit balances of reinsurers, the due payable claims, and claims in process of settlement, but to be deducted from its Zakatable assets because they are loans on it.

10/2: The Reserves, the provisions for current risks, the additional reserve, the life insurance reserve, and the amounts retained for reinsurance, are not deductible from the Zakatable assets, but the company pays Zakat of them because they did not come out of its ownership.

ARTICLE 11: ZAKAT OF END OF SERVICE DUES FOR EMPLOYEE AND WORKER

11/1: The end of Service entitlements reward is a financial right due by the law or the contract with the worker and employee, subject to certain conditions, estimated as per the period of service, the reason of service termination, and the worker or employee salary. It is to be paid at the end of service to the employee and worker or their families, and the Zakat of this reward is not due on the employee or worker during his service because the full ownership is not realized, but if a decision is issued and it was defined and paid to the employee or the worker, in one payment or periodically, then his ownership becomes full, and he added it to his Zakatable assets.

companies do not have Zakatable assets, article 3/3 applies, and he pays Zakat of yield only, and does not pay Zakat of share principal.

ARTICLE 5: ZAKAT OF AGRICULTURE

5/1: The expenses related to planting irrigation, land reclamation, slit canals, and soil transfer, are not deductible from the Zakat base.

5/2: The expenses for purchasing seeds, fertilizers, and pesticides to protect the crops from agricultural diseases and alike which are related to the planting season, are not deductible from Zakat base if the Zakat giver pays from his own money, but if he was forced to borrow for that because money is not available with him, they are deductible from the Zakat base.

5/3: The expenses required to deliver Zakat to those who deserve it, are deductible from the amount of Zakat due of agriculture and fruits.

ARTICLE 6: ZAKAT OF INVESTMENT ACCOUNTS

6/1: Zakat is due in the balances of investment accounts, plus their profits, on their owners, if Zakat conditions are applicable, whether they are for long term or for short-term, and even the withdrawal from their balances did not happen by investment body restrictions, or by the owner of the account restrictions.

6/2: Zakat is due in the amounts of current accounts, and there is no effect of keeping these assets for the owner need or for executing investment projects, except they were kept for settlement of his due debts.

ARTICLE 7: ZAKAT OF DESTRAINED ACCOUNTS FOR TRANSACTIONS AUTHENTICATION

7/1: If The Margins of seriousness amounts (amounts paid to assure the obliged promise for covering the harm of abstaining from) were not deposited in investment account, and the initial securities for entering into tenders, all these are deductible from the Zakat-liable assets of the party keeping these amounts, and their owner pays Zakat in addition to their assets, and If several years passed, Zakat is for one year when received by their owners. But if these amounts are in investment account, article 6/1 is applicable.

7/2: The amounts of executive securities for tenders, and cash securities taken from individuals or institutions, in return for obtaining certain services, like electricity, telephone, and securities for leasing locations and machines, these amounts if received back by who offered them, he pays Zakat for one year.

3/2: The management of the company shall pay Zakat of shares in the same manner as natural person pays Zakat of his wealth, meaning to consider all the shareholders assets as an asset of one person, and Zakat of shares is imposed because of this, in terms of the type of Zakatable wealth, the minimum Zakatable amount (Nisab), the zakat amount, and others that to be considered in Zakat of the natural person, and to deduct the portion of shares which are not liable to Zakat, such as public treasury shares, shares of Awqaf properties, shares of philanthropic foundations, and shares held by non- Muslims.

3/3: If a company did not pay Zakat of its assets for any reason, Zakat of shares is due on shareholders, and if a shareholder was able to know from the company accounts, what is his share of Zakat, in case the company paid the Zakat of its assets as per articles 3/1 and 3/2, he pays zakat of his shares as required, because he is basically who knows how to pay Zakat of shares. But if the shareholder could not know this, then: If he invested in the company with the intention to benefit from the annual dividends of shares, and not to trade, then he pays zakat of exploitations (Mustaghallat) as per clause 2, where the owner of these shares is not liable for Zakat of the principal of the share, but Zakat is due in the income which is quarter of ten after the elapse of one year from the day of receipt, given that Zakat conditions are fulfilled, and impediments are absent.

And if a shareholder bought shares of a company with intention of trading, then he pays Zakat of trading goods, where if he continues own them at the annual time of his Zakat, he pays Zakat of their market value, or of their appraised value by experts if they have no market and pay quarter of ten (2.5%) of their value plus the profit if there is profit of the shares.

3/4: If during the term of Zakat, a shareholder sells his shares, he adds their price to his wealth and pays Zakat of both when his Zakat term comes. But as for the buyer, he pays Zakat of shares he bought as per article 3/3.

ARTICLE 4: ZAKAT OF SHARES OWNED TO BENFIT FROM THEIR YIELD

If companies has Zakatable assets such as, cash money, trading goods, and due debts on solvent debtors; and did not pay Zakat of their assets, and the shareholder could not know what is his Zakat share from the company accounts, he has to find out as possible, and pay Zakat of what is equivalent to his principle shares of the Zakatable assets, given that the company is not in large deficit so its debts absorb its assets. But if

based on Ijtihad, wishing to achieve the interest of Waqf maker (Waqif) and beneficiaries. The case in Waqf is applicable to Zakat, and some OIC countries are in dire need of legal texts covering matters on Zakat and Waqf to achieve more social security, solidarity, and cohesion among all citizens of the nation. And as I indicated in the introduction to this book, the codification of the IIFA Resolutions in respect of the topics of Zakat and Waqf is not a comprehensive legal frame for both, but it is rather a codification of the relevant provisions contained in the IIFA Resolutions only which is considered important directions for any draft law to be issued by any of the Member States of the Organization of Islamic Cooperation. This Part has been given precedence, because Zakat is a fundamental pillar of Islam, and the financial pillar that has been associated in the Holy Qur'an with organizing the distribution of wealth between the rich and the poor in the Muslim communities. And I added Awqaf because of its pivotal role in the Islamic civilization by spreading mercy, benevolence (Ihsan) and solidarity among people.

CHAPTER ONE ZAKATABLE ASSETS

ARTICLE 1: ZAKAT OF DEBTS

1/1: Zakat of debt is due on the owner of the debt, for each year, if the debtor is rich and giver.

1/2: Zakat of debt is due on the owner of the debt, after the lapse of one year from the day of receipt if the debtor is insolvent or procrastinating.

ARTICLE 2: ZAKAT OF REAL ESTATES AND RENTED LANDS

2/1: Zakat of real estates and rented lands assets is not due.

2/2: Zakat of real estates and rented lands assets is due on the yield, which is quarter of ten, after the lapse of one year from the day of receipt given that Zakat conditions are fulfilled, and impediments are absent.

ARTICLE 3: ZAKAT OF SHARES OF COMPANIES

3/1: Zakat of company shares is due on their owners, and the company's management pay Zakat on their behalf, if its articles of association so stipulate, or by virtue of a General Assembly Resolution, or by the law of the state which oblige companies to pay Zakat, or by a delegation from the shareholder to the Management of the Company to pay Zakat on his shares.

PART ONE

ZAKAT AND AWQAF

The International Islamic Fiqh Academy (IIFA) of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) took several resolutions pertaining to Zakat in several sessions of the IIFA, which began at its 2nd session in 1406H (1985) held in Jeddah- the Kingdom of Saudi Arabia. The 1st and 2nd resolutions revolved around Zakat on debts and Zakat on real estate and rented lands. IIFA continued issuing nine resolutions on matters of Zakat, up to its 24th session held in 1441 H (2019) in Dubai in the United Arab Emirates. These resolutions covered the legal rulings of Zakat on various kinds of wealth and funds, and the permissibility of the payment of Zakat for the benefit of the OIC Islamic Solidarity Fund (ISF), and that Zakat funds may not be remitted to ISF Awqaf, provided that the conditions governing the payment shall be set out. IIFA issued a resolution requiring for the implementation of the Zakat obligation as a basis for the fight against poverty. This is a major concern among all Islamic countries suffering from the weaknesses identified in terms of the function, collection, and distribution of Zakat. IIFA has set conditions for the investment of Zakat funds in profit-generating projects without attributing individual property deeds to the beneficiaries. Yet, this still raises a thorny issue that IIFA has not thoroughly examined, and there is currently a pressing need on the grounds that several agencies and countries embark on investing Zakat funds and exploring a few avenues to benefit the poor without granting individual property deeds to the Zakat beneficiaries. Unless such resolutions of utmost importance are transformed into a form of law or an implementing regulation, to be distributed in all the languages spoken by Muslims, to the states, institutions and individuals, the Benefits drawn from Giving Zakat is extremely limited.

The Awqaf which is an “ongoing charity” formed a bright picture of cooperation for rightness and piety in Muslim history, and IIFA issued four important resolutions related to the investment and development of Awqaf assets, and the permissibility of using one of the new contracts to finance and develop Awqaf which is the “build, operate, and transfer” contract. Also, IIFA tackled the endowing of cash money, shares, sukuk, intangible rights, benefits, and unit trusts. IIFA permitted the temporary Waqf and considered that Waqf field is one of the most-wide Fiqh field

Part one: Zakat and Awqaf

Chapter 1: Zakat liable Assets

Chapter 2: Zakat Givings Away

Chapter 3: Waqf and the Investments of its Assets

Table of Contents

	Page
Preface	v
Presentment	vii
Introduction	ix
Part one: Zakat and Awqaf	3
Chapter 1: Zakat liable Assets	4
Chapter 2: Zakat Givings Away	8
Chapter 3: Waqf and the Investments of its Assets	12
Part two: General Rules Governing Islamic Finance and Economics	17
Chapter 1: Gold and Currencies	17
Chapter 2: Indexation and Inflation	19
Chapter 3: Insolvency, Bankruptcy and Penalty Clause	20
Chapter 4: Modern Companies	23
Chapter 5: Ownership, Easements and Right of Occupancy	25
Chapter 6: Business Sponsorship and Moral Rights	28
Chapter 7: Contests' cards and limitation of the profit margin of traders	29
Part three: Business of Islamic Banks and Financial Institutions	35
Chapter 1: Current and Investment Deposits	38
Chapter 2: Forms of Debt Financing	46
Chapter 3: Modes of Financing and Investment by Participation	54
Chapter 4: The Hedging and Predominance Controls	63
Chapter 5: Financial Dealings: Miscellaneous	74
Part Four: Cooperative Insurance and Re-insurance	79
Part Five: Islamic Financial Markets	89
Part Six: Supportions Islamic Finance Contracts	95
Part Seven: Shari'ah Supervision and Entry of Force of Rulings	105
Part Eight: Recommendations of the Council of the International Islamic Fiqh Academy on Financial Matters	109
Index of codified resolutions	123

continuous Sadaqat (charity). All praises are for Allah Almighty, the creator of the worlds.

All praise is for Allah the Lord of all worlds.

Islamic Shariah, in addition to resolutions pertaining to financial sectors other than banks and Islamic financial institutions. The contemporary practices of the Islamic financial and banking transactions are a modern phenomenon dated back to 1975 and are no more than fifty years old. This phenomenon initiated within the context of the contemporary global context of banking, in the sense that banks are financial intermediaries and devices licensed by a State to hold and lend money for funding based on bank interest, which the contemporary academician collective Ijtihad in Fiqh considered the same as prohibited Usury (Riba) in Islam. This position had a significant impact that the principle of Islamic banking was developed on a basis other than usury, in compliance with the rulings of Shari'ah in transactions.

I would like to point out here that the Council of the Academy issued its Resolution No. 190, under which the academy is required to draft a comprehensive law in Islamic financial transactions, to serve as guidance for such transactions. Before attaining this great objective, and given the significance of codifying and classifying the resolutions issued so far by the academy council, in particular with regard to the financial aspects of the Glorious Shari'ah, i took upon myself to finalize this first stage covering the codification of these resolutions, exceeding one hundred resolutions in the financial and banking domain, by taking into account the codification methodology, taking in account the collection of Fiqh resolutions issued in the financial matters, and classify, arranged, and draft them in short and clear authoritative terms in clauses called (articles) with serial numbers, which are suitable to be issued by any authority to act and adhere to accordingly.

It is noteworthy to point out that the codification of resolutions issued on matters of Zakat, for instance, is not a Zakat draft law that can be adopted, however, it is a codification covering rulings on the most key issues of the topic, which must be included in any draft law on Zakat issued by any Islamic country, as is the case for all the topics set forth in this book.

This endeavor in this book focuses on the resolutions issued by the Council of the Academy, and I tackled the recommendations issued by the council on several topics in the last part of the book, which are very important, but given the fact that the Council did not consider them as resolutions, i did not mix them with resolutions. And i divided this book into eight parts and several chapters depending on the topic to serve as easy reference. I ask Allah Almighty for success and that much benefit can be derived from this work. I pray that I will be granted the reward of

religion of Islam, as stipulated by French historians, relying on the book of al-Umm authored by Al Shafi'i, which resulted in having the provisions of personal status in a pattern never known before by all westerners. The codifications followed, and legal codes emerged, and many laws were enacted during the nineteenth Gregorian century, including trade laws, penal code, and code of procedures, and then the idea of codification of the Islamic jurisprudence emerged. The Fiqh opinions were numerous, so a Faraman, (a royal decree) was issued in the Ottoman Empire to draft a set of Shari'ah rulings as a civil law quoted from the Hanafi school, and a committee was formed and headed by Ahmed Cevdet Pasha, president of the Council of Judicial Ordinances.

In our recent era, there are several laws issued by legislative bodies which represent a codification of Shari'ah rulings in one or more fields, or issued by boards of academic research, or by scholars in Islamic jurisprudence, that all considered as a great contribution to the movement of the codification of the Fiqh. Three attempts are regarded as the most important attempts to codify Islamic jurisprudence in the past two centuries, the first is "Al- Fatāwā al-Hindiyyah" compiled by several prominent scholars from India, codifying worships ("Ibadat"), punishments and transactions, and the second is "Majallah el-Ahkam-i-Adliya" including rulings of sales, suits, and judiciary, issued in 1869 containing 1851 articles mostly derived from Al Hanafi school, and this was applied in most of Arab countries until middle of the twentieth century. The third attempt is "Majallat al-Aḥkām al-Shar'iyyah" based on the Hanbali school authored by Aḥmad ibn 'Abd Allāh al-Qāri (died in 1309 H), former President of the Higher Shari'ah Court in Makkah Almokarrama, and he limited himself to the Hanbali school approved books, and the Majallat contained 2,382 articles, following the same pattern of Majallah el-Ahkam-i-Adliya. Recently, in 2020, a project was initiated to codify the rulings covering the Islamic financial transactions, and it is expected to be finalized by the end of 2022. The resolutions of the International Islamic Fiqh Academy are considered an important guide of the Collective academician Ijtihad that is undertaken by contemporary Sharia scholars who act as official representatives of their member states in the Organization of Islamic Cooperation. The Academy since its inception until its twenty-fourth session held in Dubai, United Arab Emirates in 2019, issued several resolutions that have outlined a general framework for Shari'ah rulings that govern and regulate practices in institutions and companies engaged in banking based on the rulings of

shortly and clearly authoritative terms in clauses called “Serial Numbered articles”.

This effort makes it easier for specialists and laymen interested in getting familiar with the Shariah rulings of Fiqh issued by the academy, which can be used to develop any draft law pertaining to its topics by any sovereign or non-sovereign authority and can facilitate the comparison between the rulings of the academy and other contemporary Islamic Fiqh Academies and the shariah boards that exercise the supervision over the practices of Islamic financial institutions. The conclusion drawn by Dr. Mourad Kamli in his article published in “El Ihyaa” Journal of the Faculty of Islamic Sciences at the University of Batna in Algeria (Issue 12) that the Codification of the Islamic law has indeed become, since a long time ago, a feature of civilized society, and it is, in fact, a Shari'ah Interest cannot be neglected because if missed, the rulings of the Shari'ah will be suspended and the interests of people, individuals and groups, will be suspended, while the ultimate objective of Shari'ah is to preserve them. Dr. Kamli said replying in his article, to those who forbid the Codification: “The Codification derived from the Shariah rulings is by itself a return to Allah and the Messenger peace be upon him, and it is not regarded as a third option, and the judge who can exercise Ijtihad is generally rare nowadays, given that the Codification was not occurring in early ages of the “al-salaf al-ṣāliḥ” (the pious predecessors), because of the availability of high caliber scholars (Mujtahids) and the Knowledge dissemination. I am not about to discuss the historical background of the codification of Shari'ah rulings, but I am going to point out the gist of an article published by the Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, Volume 25, Issue II, 2009, authored by Dr. Muhammad Al-Hassan Al-Bagha from the College of Shari'ah, entitled” Codification in “Majallaht alAḥkām al-‘Adliyyah” in which he stated the following: “The Ottoman Sulṭān Sulaymān Al-Qānūnī” in the tenth Century of Hijrah ordered Sheikh Aḥmad al-Ḥalabī to collect the summaries of Hanafī books substance, and then he collected them in a book titled “Multaqā al-Abḥur”. Later, during the Eleventh Century of Hijrah, the Mughal emperor, Sulṭān Muḥammad Awrangzeb ‘Ālamgīr ordered the writing of the narrations from the Hanafī school, the Fatwas of scholars, and the rare (al-Nawadir) views, that are approved and accepted by eminent scholars (Ulamaa). Then, the compilation of “Al- Fatawā al-Hindiyyah” and “al-‘Ālamgīriyyah” was authored. And Napoleon Bonaparte developed his famous code, in which he translated Islamic jurisprudence, but excluding what is related to

one people without the rest of the rulings contrary to the chosen one, taking into account the rules that were relied upon in the selection. The Codification facilitates the enforcement of Shari'ah rulings, and the role of the judiciary is to download texts on the submitted cases after knowing their causes, reasons, and consequences, and this leads to care, efforts, and energy to implement the rulings of Islamic law in the facts submitted to the judiciary. The Codification leads, as is known from the proceedings of the courts and the judiciary in countries that have adopted the codification of Shari'ah rulings, to the safety and stability of transactions among people, and the introduction of the rulings of Islam by a contemporary, clear, and applicable manner in every time and place.

Although the Codification is one of the sovereign functions that legislative councils undertake, relying on well-established Shariah rulings at a specific time and place, it is common that academic practices of Muslim researchers, scholars, and lawmen, in addition to Shari'ah academic institutes and centers, used to develop various projects and draft laws for all financial, social, political, and other matters in life, and these are guiding projects only that do not turn into binding laws upon a group of people residing in a particular country unless they are issued by the relevant authorities so courts, judges, and all those related to these laws are bound to them.

It should be pointed out here that world nowadays is witnessing ongoing amendments and changes in laws, based on the preponderance of people's interests in front of the competent authorities, and the Shari'ah authorities discuss amendments within the framework of the well-established Shari'ah rulings of the Holy Qur'an and the Pure Sunnah, Ijmaa' (consensus) of the Muslim nation (Ummah) and Ijtihad (diligence) of pious Muslim scholars of the Islamic Fiqh Academies. The Codification is a proof of righteousness of Pure Shari'ah for all places and at any time, and it is an evidence for its general objective of bringing interests to people and warding off evils from them, and it does not indicate any rigidity, as some think of, if the right and needed methodology in collective Ijtihad is followed, in addition that the static texts and the stable objectives are realized in making laws. This academic endeavor is to codify the resolutions passed by The International Islamic Fiqh Academy of the Organization of Islamic Cooperation who is the most important contemporary source of the collective Shariah Ijtihad, and it represents the collection, classification and drafting the Islamic rulings and maxims related to Islamic financial transactions, in

Introduction

Codification is making laws, as stated in “Al-Mu`jam Al-Wasit” (letter Al-Qaf with the Arabic letter Noon, vol. 2 / p. 793), and Qawānīn is the plural of (qānūn), which is non-Arabic word in its origin, and Al-Jurjani defined (qānūn), in his book entitled ‘‘ Al Ta`rīfāt p. 171, as a macro term applicable on all its elements that their rulings are known by its provisions.

Among the contemporary Muslim scholars who defined codification is Sheikh Al-Zarqa, may Allah have mercy on him, in his book entitled: “Al-madkhal al-fiqhi al-aam” V.1/p.313: the codification is generally meant to collect, classify, and draft Sharia rulings and basics that are related to areas of social relationships, in concise and clear authoritative terms in clauses called “Articles With serial numbers”, then to be issued in a form of a law or code that is imposed by a State, and judges are bound to apply the same among people. Sheikh Wahbah Al-Zuhayli in his book titled: Juhūd Taqnīn al-Fiqh al-Islāmī, p. 26, defined codification as formulating the rulings of transactions, and others (contracts, and theories) in a form of legal articles that are easy to be referred to.

The Codification of Shari`ah rulings, in this sense, is a manifestation of contemporary world that facilitate easy reference and possible review of these rulings, as books of Fiqh present the issues in detail and set out the differences, which makes it difficult to quickly identify the rulings and the most preferred of them by experts and non-experts.

The Codification, in its nature, unifies specific rulings in any financial transaction, and make it easy for judges to undertake their judgments among people, according to what Allah Almighty has revealed, to what His Messenger, peace be upon him, legislated, and to what is the most likely among scholars of Fiqh and Ijtihad in all ages.

Some people believe that codification leads to rigidity of the ruling been codified, but the fact is that codification does not prevent judges from Ijtihad within the general framework of the text of the law, or enforcing and applying it on a specific issue, rather it harmonizes the looking at a particular issue within the most likely of Fiqh position at a specific time and place. A law is an independent text subject to change, if one opinion is preferred over another one according to a contemporary Ijtihad, or a difference in place, or others that are emerging to people, and it is a selection from a set of several rulings that has been said by Fiqh scholars, to facilitate for judges knowing the chosen ruling and apply it solely

the Academy's resolutions which have so far reached two hundred and thirty-eight resolutions, consented by esteemed jurists of the Islamic sects. We ask the Almighty Allah to make this book useful, reward its author, and grant it acceptance among His servants. Allah is the arbiter of success.

Prof. Dr. koutoub Moustapha Sano
Secretary-General of the International Islamic Fiqh Academy

Presentation

The International Islamic Fiqh Academy

Praise be to the Lord of all worlds. Prayers and peace be upon our Prophet, Muhammad, his family, and all his companions.

We have seen a draft of the treasured book entitled: “Codification of the IIFA Resolutions in Islamic Finance Matters”, authored by the esteemed Associate Professor Omar Zuhair Hafiz – may Allah bless him. His Eminence exerted a laudable effort in arranging and classifying a substantial amount of the resolutions of the International Islamic Fiqh Academy (IIFA) pertaining to economics, transactions, and the Islamic banking and finance industry, and he redrafted many of those resolutions in form of legal articles, thereby making them accessible and more beneficial.

It is repetitive to say that today there is an imperative need to pay more attention to Islamic Finance, and to its renewed and advanced issues to render them free and clear from Riba (usury), fraud, injustice, deception, monopoly, etc. There is a need to highlight these secondary Shariah objectives within the aspects of Sharia rulings related to money and business, with the hope of eliminating the obstinate monetary turbulence and financial crisis happen from time to another and are often experienced by societies that are far from Allah’s direction.

The interest of the International Islamic Fiqh Academy (IIFA), as the first jurisprudential reference for the Muslim Ummah since its inception in the early 1980s is due to the judicious awakening of the Ummah’s jurists and experts to the importance of leading and guiding this vital sector, which is witnessing astounding development and increasing challenges, which require keeping up a mature juristic for enhancement, guidance, and direction.

Undoubtedly, these solid resolutions of the Academy must be accessible to scholars in an easier and smoother manner and valuable to employees in the financial sector. Henceforth, the International Islamic Fiqh Academy (IIFA) seizes this opportunity to extend its thanks and appreciation to Dr. Omar Hafiz Zuhair for his interest in these resolutions, highlighting what is related to Islamic Finance, and the Academy also welcomes any similar ideas and efforts in the remaining topics undertaken by the Academy, such as women, family, and child issues, as well as issues relating to worship, the limits ordained by Allah, the criminal acts, international relations, intellectual and doctrinal issues... etc. All these have been undertaken by

Institute of Islamic Economics, which has a solid research status, is not new and this book is not its first fruits, but it was preceded by several events in Islamic Sukuk, and in preparing a paper on the Islamic financial moderation during the global financial crisis, and others. The book in our hand is a new product, which was made possible through this fruitful collaboration between these two ancient institutions, and the products will continue to grow *Insha'Allah Taala*. Dr. Omar Zuhair Hafiz did prepare this book entitled “Codification of the International Islamic Fiqh Academy Resolutions in Islamic Finance Matters” using his economics background and his legal and shariah credentials and qualifications, coupled with his experience in the Islamic financial sector and its various institutions.

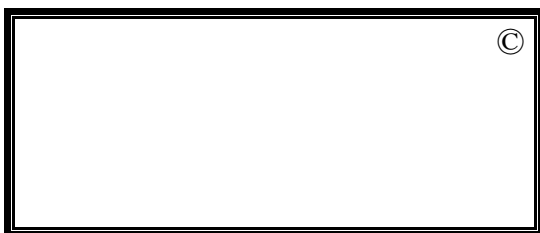
I beseech Allah Almighty to make this book as a significant contribution to the Islamic finance industry with a view to strengthening its status and its continued growth, development, and dissemination throughout the world, in the hopes that this book will establish research career path for academic researchers in Islamic financial Codification and serve as an enabler for more academic contributions from scholars and experts.

Dr. Abdullah Qurban Turkistani
Dean of the Islamic Economics Institute

Preface

The Islamic Economics Institute

The Islamic financial industry has grown steadily since its inception up to now and has expanded across a wide spectrum of ample areas. The educational field has received great attention in several countries across the globe, and the applied areas have varied in their institutions starting from commercial banks, cooperative insurance companies to investment funds and financial markets, and the legislative aspects of these institutions have taken several modes of expansion, including codification, to which this book makes a significant contribution. It is no secret to the readership that Islamic finance combines finance with the principles of Islamic Shariah, and these divine principles were revealed for man's benefit to make his life a model for others to follow. The Islamic finance industry has enjoyed a remarkable position in the global financial markets and reached a larger portion of the market. Islamic finance is regarded as a solid and significant alternative, and is perfectly aligned in par with conventional finance, ethical finance etc., in terms of innovative and diversified financial products, and its abidance to Dimensions of Ethics that have not been taken into consideration. This book is designed to serve as a contribution with a core focus on promoting its status and enshrining the principles of Islamic finance in the global financial industry. The International Islamic Fiqh Academy has its academic standing and shariah leverage in the Islamic world, considered as a guideline for the collective fatwa at the level of fifty-seven Islamic countries, and it acts an enabler to back up the Islamic finance industry since its inception, to which it returns on an ongoing basis to determine the right direction to follow, regarded as a compass for orientation in the shariah, to which we always return when devising new financial products to be in consistent with Sharia principles. The Institute of Islamic Economics at King Abdul-Aziz University (KAU) has achieved global leadership excellence, given its contribution to the enhancement of this new area of knowledge, and Islamic finance is a branch of the Islamic economics. Since 1977, researchers of Islamic economics have devoted themselves to exploring further avenues of research into Islamic books by deriving value out its treasures in finance, coupled with contemporary knowledge of economics and finance, and instilling interest in research, books, and academic forums. The cooperation between the International Islamic Fiqh Academy which has a solid weighed Sharia status, and the



**Codification of the Resolutions of
The International Islamic *Fiqh* Academy
in Financial Matters**

1985-2019 G

*Prepared, Classified, and translated
Into English by*

Dr. Omar Zuhair Hafiz

The Islamic Economics Institute
King Abdulaziz University, Jeddah KSA



In the name of God, the Merciful, the Compassionate